

هذه مجموعة نفيسة تحوى كتابا عدة

١. شرح العمام على الفقهية في الوضع
٢. شرح منظومة العطار لرسالة الفقه
- في الوضع لمحمد شكري الألويسي.
٣. شرح القوشجي على الرسالة الفقهية في الوضع.

٤. حاشية مير أبي الفتح على الشرح المبين بالحنفية في آداب العبث والمناظرة شرح رسالة الفقه في الآداب

٥. شرح بيتي المقولات العشر (السبعاني)
٦. بيت ملغز في "إن" لابي المحاسن.

طه القيسي

المصاحبة في التوضيح

شرح عصام الدين  
للمسألة العنصرية  
في التوضيح

هذه نسخة الفقير عبد الكريم بن محمد

الديان الشكري

عفا الله عما سلف

و عن سائر المسلمين

١٢٥٢

بسم الله الرحمن الرحيم

من تلك فائدة نيل وجودنا منزلة من السماء  
يامن من علينا بنظم الاسماء وتسمي الزمان  
العلماء واجناس الآلاء وتقدم مصادر ظهور  
الحكام الحنفية البيضاء وضمان الحكم النافذة  
لحكمة عدلاء الحكماء يتقدمت مقدم الرسل  
وخاتم الامم النبياء تتحدث على نعم حروف

عن

من حروفه لا يثبت يالعد والاحضاء ولا  
يشمل شراً من أنوار مناعه الانشاء من  
التصريح والاشارة والاياء . ونبليخ  
شرائط الرعدة والدعاء وقرائن التمية  
الاشارة الى الخطاب فيكل حايه والموصل به  
الى كل رجاء محمد وآله وصحبه الذين  
لم يدرنا غائبين منه في الصباح والامساء  
والتيكلمة الابالغ فيهم اعلام العلماء  
الشهرون والاشيار والنجوم النديم  
وجه الانتداء بهم باب الانتداء وبعد  
ثبوت العبد المقتدر اخرج الفقهاء الى  
رب الغنى اعنى الرغبات ابراهيم بن  
عيسى شاه الاندلسي رحمه الله عن  
الخطا ورزقه سلوك الطريق البوار  
قال من تغرد في تحقيق المعاني وتحسين  
الاملاء عضد الملة والدين اللحن حواه  
الله خير الجزاء (نقده) للاملاء الى المعاني  
المرتبة الموهوبة في المعقل مقل على تقدير نعم  
والساحة على الرسالة اوقيه ربي النقط او









في السامع وان كان مما لا يتأخر يا خالي اذ يكون المقهور  
 هو ما هو المقهور في غاية الظهور وفي بعض  
 النسخ تشمل على مقدمة وتبنيه وتقسيم  
 وخاتمة ولعل السامع من قلم الناسخ لان ما ذكر  
 فيه كما مر ذكرت في المقدمة فينبغي ان يكون قسما  
 من اقسام الرسالة ولانه لو صح ينبغي ان يقول  
 فيما بعد التبنيه ليكون على اصل استعمال المعاد في  
 الحاشي الشريفة <sup>التي</sup> تبنيه يعبر لا فقط ولا حتى اما فقط  
 فانه لو كان التبنيه قسما آخر من الرسالة ينبغي ان يقول  
 فيما بعد التبنيه بل فقط المعرفة كما قال في باقي  
 الاقسام واما معنى فلان المذكور في التبنيه يتعلق  
 بما ذكر في المقدمة فانه يتعلق فكان قسما من الاقسام  
 آخر من الرسالة حتى تكون الاقسام اربعة انتهى  
 كلامه وقد اضيف ان ما ذكره في بيان عدم الصحة  
 لفظا لا يعيد الاترك ما هو الورد في ما وقع فيما بعد  
 ولا يشيد نقصانا لفظيا فيما رجع في هذا المقام  
 فصار عن عدم الصحة في هذا ويمكن ان يقال في رده  
 قدس سره ان هذه النسخة ليست بصحة بل  
 هي من النسخة التي هي الملقطة والمعنى اما لفظا

(١) انما ينبغي ان يكون مقهورا  
 (٢) فان الشئ اذا قيل مقهورا  
 (٣) انما يكون مقهورا  
 (٤) انما يكون مقهورا  
 (٥) انما يكون مقهورا  
 (٦) انما يكون مقهورا  
 (٧) انما يكون مقهورا  
 (٨) انما يكون مقهورا  
 (٩) انما يكون مقهورا  
 (١٠) انما يكون مقهورا

انما يكون مقهورا  
 انما يكون مقهورا  
 انما يكون مقهورا





بيا ما يُعين في طائفة من الباحث والمقاصد التي  
 ليست بالعلم فمقدمة الكتاب بمعنى اللفاظ الدالة  
 على جميع ما يذكر فيه مما يبين في تمصيل العلم وان كان  
 المكتبة للعلم او بمعنى اللفاظ الدالة على جميع ما  
 يذكر فيه مما يبين فيها هو المتصور وليست تعلم ان  
 كون الكتاب له درجته زائدة ان مقدمة الكتاب  
 لا تخبر الدالة على مقدمة العلم كما يشهد به ظاهر  
 كلام السلف ط واستشهد ببيان انما طريق الكلام اذ  
 الكتاب المشتمل على المقدمة قد يكون في غير العلم واما  
 بمعنى طائفة من كلام قدس امام المتشهود للافتقار  
 بواقعه اصطلاحا لشرح تلك اللفظة هذا للعلم  
 على ما حققه العلامة الشافعي قدس سره الشريف  
 ولا يخفى عليك ان هذا التفسير صادر على اجزائها  
 والتفسير الصحيح ان يقال طائفة من كلام قدس  
 امام المقصود دالة على جميع ما ذكر فيه ما يستفاد  
 فيه وتقرى بين تحقيق ما يانه على تحقيق العلامة  
 بمعنى واحدة في كل كتاب بخلاف تحقيق السيد  
 وانه لا يسمى مقدمة لولم يقدم في الكتاب على تحقيقه  
 بخلاف تحقيقه ولا يبعد ان يُرجم تحقيق العلامة  
 الا ان ما قال العلامة ان مقدمة العلم ما يتوقف

ط  
 في ما يتخير ترميم التفسير حيث قد رتقت  
 الكتب بما رتقت اللفاظ المعينة وان  
 اختصه او تقدم استشهد به الاسم من حيث  
 انه في باب ما قد تقدمت الاسم

لا يخرج عن تحقيق السيد في الكتاب اذ قد تقدم  
 ذكر الذي لم يفي الاسم بعض آخر

في اليد  
 في العلامة الشافعي

في شرح التفسير



لما جئت المحمدية فمضى بمرئته لك دعيها تخليص بلا  
 مؤثره واما مقولته وضع ما يصدق له ثلاث  
 سره رت شاره ودار جمال فانه يعرف منه ثلاثا  
 ان كونه اسم اختاره وضع للشارايه المستوفيه لمعني  
 بغيره واما مناهي الاله كمال وحيث يبين من علم عين  
 السعة ان جود ببار مد ذار له ط سطره رطينا  
 من الله كسب مردية تسعة بسم السر ط  
علم وجار جمال تيفال هو داية حليم وامر يد  
علم استد ومن ما يد مردس من الله عشرة  
الاول والماد مديلا حفظ لما هو اشاع لما هو تسعة  
امر حليم عليه في من الله علم وهو بنا بحد  
ثم رعاية جانب استد يخص ان نكون استد مجد حبر  
مجد من اي المقدمة لما هو الماد الذكورة من الاحكام  
وما يختص بها الاستقيم او الاول ط ان الاول ط  
وجانب اللفظ يستدعي ان يكون الضرب لما هو الاول ط  
الذكورة فيكون الحكم من الاول ط وامد ف  
الذكورة ط لما هو الاول ط ان يكون الاول ط  
المعن الاول ط المقاصد بالله ط علم يسمى التبع  
وعليك بجزالة المعن وان يحوط الى مزيد قطف في











[illegible]

حد  
مقامه قتل عام  
در سال ۱۳۰۲

[illegible]

11

[illegible]









(وہ بیضی) ای شفقہ (باعتبار برعام) ای عمل المصروع

لهذا كانت هناك حاجة للتصميم على كل واحد واحد متعدد نظم وسيتم اعادته

أن وضعه في السلام داخل فيه مع أنه من القسم الأول

وَمِنْ قَوْلِهِ (وَذَلِكَ بَأْنْ يَجْعَلُ أَرْسَلَكَ يَابْنَ كَوْنَسَافَ)

آن ذمته المدعى به من ياتى بان لم يثبت له حق المدعى

۱۔ اگر اللہ تعالیٰ اخاص روزے اور یکتوں کی مستحقیت میں ہو

اسماء الله الحسنى

ان پلویں کے طور پر

برای ادکیتا زمین ذات شیخ الرضیع العام

میں ما حقہ سید الموفق فی دین و دنیا فی حدیثی شرح السنہ

وقال المصنف انما هو ان يوضح لك ما كان عليه

اضافه مدرسم، ملا هفترا (مدرسه) مدرسم

هفتیقات اولی

نحوه علم ما فيه

المستحققات وحسب الفصل الثاني "برما

بما مر من ذلك في بعض النسخ

الموضع للامم العام للاعلانية

ان المصنف جعله وضع المتن في تحصيل موضع التعليم

10

2)

[illegible]









ايضا

ثبته بخصومه لان هذا القيد داخل في هذا  
 المصروف فكيف يمنع عن ارادة المصروف بل لفظة كل  
 واحد يمنع عن ارادة المصروف كما يرتبه على واحد  
 وما ثبت انه للتصريح بقاعدة الرضخ وليس اقادة المصروف  
 له ليس بقوى لكون المقام ليس مقام بيان قاعدة  
 الرضخ بل قاعدة المصروف لهذه مستغنية عن البيان  
 على انه بوجه التصريح بالتمسك بالرضخ وانيد  
 انه لوضع توهم صفة الاستعمال في أكثر من واحد  
 وضع لكل واحد واحد ولا يجب ان يتبادر من تعاد ويترجم سواء  
 كان من الترتيب او من الافعال فقد ابراهم ان خصوصه من  
 اللفظ فلا يرد ان دلالة اللفظ على القدر المشترك  
 حين قصد الواحد بخصومه من حروريه فيكون كما يفاد  
 ويعبر باللفظ والمراد من تعاد اقادة غير الواحد  
 بخصومه من اقادة بطريق الرضخ كما يده لعله صوفي  
 بالكلام بلا حفاء ولا يتبين انه لا دليل على معنى صفة  
 اقادة القدر استعملت تجوزا ورسام فلا يظهر  
 يمنع المواضع عن ذلك في أثناء الوضع اذ ليس  
 كما هو ان نفي الاستعمال محسوس التحد في أثناء الوضع  
 وضع اللفظ وقد ازيد ان اللفظ جعل بغيره  
 والقسم فيكون قد لم يعاد لظن ان التمام بغيره

(قوله على انه لا بد من  
 يمكن ان لا يكون له  
 والتمسك باللفظ  
 انفسهم من جهة بيان مدق  
 نقل منه في قول المصنف في شرحه  
 وليس وضع هذا موضع  
 له في كلامه وحده وعلقت  
 اعلم للتوحيات التي في  
 وهذا في وجه خصوصه  
 في العلم الظاهر لم كان  
 والده في خاتمة الاية  
 حقيقة في الاية بالعرض  
 هذا والافعال في الالف  
 في كلامه هذا الكلام  
 في الله المشتبه في  
 ان الله لا يخلق في  
 ان الله لا يخلق في

نظرنا الى السامع فلا يكون يعرف تأكيداً للعادة بل  
 يكون عادة هي اجل من العادة ونشبهه  
 على فائدة جلية قرنا بتقصيده بالحمد والثناء  
 ان العلم بان هذا اللفظ موضوع لكل واحد من  
 الشخصات لا ينفيد العلم بوضع اللفظ لشي من  
 الشخصات بل هو العلم بان اللفظ موضوع للشيء  
 المفرد من واسم بان زيد موضوع للشخص الضدي  
 بل هذه قضية اذا عرفت مقام الوصف كما ان من العلم  
 بالموضوع لكل مدلول مدلولي تمكناً تاماً حتى اذا استعمل  
 اللفظ في واحد من موصوفه وهو في ذهن السامع هذا  
 الواحد لتنبه محكم القضية المذكورة دون هذا الواحد  
 مما وضعه اللفظ في تحقق سبب هذا العلم الحادث  
 بالموضوع من اللفظ في هذا الواحد وربما اندفع ما عسى  
 ان يشك عليك لطلبك ان العلم بهذه القضية علم  
 بالموضوع من انه يتم العلم بالموضوع له عن العلم  
 بالموضوع في الموضوع العلم بالموضوع له الخاص وانه لو كان  
 اللفظ موضوعاً للموضوعات بالموضوع العام وهي غير  
 مما هي لزم فهم المورد الغير المتجه من اللفظ لأن  
 العلم بالموضوع كاف في فهم المعنى ذكر ان دلالة العبارة  
 على انه يفاد واحد بمصرعه باللفظ الموضوع بهذا العلم

من الموضوع

من الموضع نيا في ما اشترك مضمون ان قرضع المفردات  
 ليس للادارة مسياتر لا تستلزامها الدور بنوفاة  
 المعاني التركيبية اقول بوجوب في ان اللفظ الموضوع  
 يكون سببا لا لتفتد النفس الى المعنى وليس سبب  
 لظهور ابتداء من غير سبق علم به كيف واحفظ اللفظ  
 للمعنى بعلاقة العالم باموضع مشترك معهم بالمعنى  
 فان ارادوا بتقريب اداة مسياتر لغير تعيين العلم بها  
 ابتداء بحدسية فيه لكن لا بداعي ما يدل عليه العبارة  
 من المتصور منه الزيادة بمعنى آخر ولا يستلزم  
 كونه الموضع لعرض المعاني التركيبية لحوار ان يكون  
 للادارة المسياتر بذلك المعنى الآخر وان ارادوا  
 نفس الادارة مطلقا حقا لغير البطلان وما كان علماء  
 النسبية يزعمون ان الموضوعات بالموضع العام للموضوع لم  
 الخاص موضوعات للقدرا مشترك ولا يشترط هذا التوضيح  
 بالخبر في نصه بزعوموا وثبت ما ادعاه في انشاء لتعريف  
 الموضوع العام للموضوع لم الى غير فقال (دون القدر المشترك)  
 ولطوره من المعاملة المستند في موضوع اي هذا اللفظ موضوع  
 متجاوز القدر المشترك حيث لم يضع لم احواله من قوله  
 لكن واحد اي موضوع لكل واحد ما كون كل واحد متجاوز

القدر المشترك كذا ذكره وأدله الاحتمالين قاسده لأن  
 لا ينفيد ان القدر المشترك ليس موضوعا له بل انه ليس  
 موضوعا بل هو بعد يفيد اتقاوت بين ما جعل ذاهلا  
 والمضاف هو انه يتناسب الى ذات الحاله وقيل ان  
 من واهد مخصصه ان لا ينفذ ولا ينفذ ~~بها~~ بله الى واحد  
 مخصصه متبعا للقدر المشترك وان ذلك ما ذكره اذ  
 فيه رد لمن خالفه بكون ما قيل ان لم ينفع احد من  
 لا ينفذ القدر المشترك ولا ينفذ عيبه ان  
 اوضاع في وضع اللفظ شيء لا ينفذ في ان يتقرر هذا  
 موضوع لذلك ولا ينفذ في اوضاع القدر بل ليس  
 موضوعا لذلك فجله من تنه يقول اوضاع في اوضاع  
 مما لا يظهر له وجه ينفعه ان يحمل على من منزه الكون  
 وان قوله ثم يقال هذا اللفظ موضوع لكل واحد من هذه  
 الموضوعات في قرة ثم يوضع هذا اللفظ لكل واحد  
 من هذه الموضوعات قاصر وانصوب تدبيرا بالقرارة  
 ليعاود ما عثره والكيات التي هي احوال القدر المشترك  
 ومنه ذلك لا يصح قوله دون القدر المشترك لانقاضه  
 لا ينفذ القاب الرجوع الى القدر المشترك المتبعا في وضعه  
 ويقول الذي وضعه لم ينفذ في اسم الموضوعات بالصلة  
 ويمكن ان يدفع بمراد تلك رأينا تركه لدهله ان واحد القدر

(قوله ما علم بالهبة)  
 خبر لقوله الذي وضع

ان اللفظ



اقول للتعريف قد يكون موجهاً لكل واحد من المنخفضات  
 المعقولة بذلك القدر المشترك المقترن حيث  
 ان التعريف به علم ان تعقل ذلك المشترك قد يكون  
 لا مبرر لتأليفه وتقسيمه المصروع له به الا انه قد  
 انزلت بالبيان فقل (فتعقل) علمه صفة اصدر  
 بالصدر او الماضي المجزول من هذا المصدر او اصدار  
 المجزول من مجرد (ذلك مشترك) ما لم يرد له المصدر  
 وبالسبب حالاً موصولاً للمعقل (الوضع لانه المصروع  
 به) اي لا بد ان المصروع عطفاً على المبرر او لا بد  
 انه المصروع له عطفاً بحسب الماد على الالوه فقد  
 مشترك بين اضع ودره الزهر في نيزع قوله (قال وضع  
 كل) كلية الموضع اما بمعنى كلية الموضع وبلائية نسبة  
 الموضع للمفهوم العام وضعاً عاماً للموضع به عام واما  
 بمعنى كلية نفس الموضع بمعنى اسمى انه وضع واحد صورة  
 حيث تحقق للدرجة واحدة مستنداً عند التحقق لانه  
 بتحقيق الموضع لكل واحد ويتعد بالنسبة بتعدد الطرق  
 فكذلك لهذا الموضع اسم واحد اندرج تحته انوار متعددة  
 كالامر الكلي والمراد بقوله (والموضع لم يثنى)  
 انظاراً للتفاوت بين الوضع والموضع لم وذلك

ط

فيه در بعض حالات ان يرد  
 في التعقل واما في العلم به  
 ان لم يرد في العلم به  
 الاصل واما حالات في العلم به  
 في العلم به

يحصل بمجرد وصفه بأنه متضمن وليس المقصود بيان الموضوع  
 له ما هو حتى يحتاج إلى أن يحمل قوله والموضوع لم يتضمن  
 على معنى أن الموضوع لم يكن متضمن ما يحفظ بهذا المفهوم  
 فإنه استقصى البيان للموضوع له أنما يجب لم يتبق حاجة  
 هناك إلى بيان له ولم يكن أممهوراً لغيره بالاحتياج  
 فيه وفي الموضوع - يتقرر له مما ذكرناه أن هذا هو  
 له كل متضمن متضمن بهذا المفهوم فتشبه بمركبته فتشبه  
 اعمامه عن المتضمن (و) قد استدلنا بذلك (ال) الموضوع  
 الكلي والموضوع له متضمن لبقوله ولم يكن ما يتقرر  
 (مثل سم الشاة) كما في الطريقة السابقة في قوله  
 التعليل أياً في الكلام الارتفاع تميزه لهذا القسم في قوله  
 حتى أنه لم يقم مقام أحد من المتشابهين في إشارة إلى  
 انشائه - كماله - وخصوصاً إلى أن كل دور الوصول  
 إليه في المقام ~~محمول~~ المتضمن وروماً إلى العظمة وحيداً بعد  
 تمكينا للطالب في مقام السمي وتبنيته في تحصيل وقوله  
 (فإن هذا مثلاً) يحمل أمرين أحدهما الإشارة بهذا ~~المتضمن~~  
 القسم اسم الإشارة أي الإشارة مثلاً وشيئاً لفظاً  
 مثلاً إشارة إلى ~~محمول~~ غير اسم الإشارة في هذا القسم من

ص  
 لما في حقه من الدوام والبقاء  
 تحقيقاً من الكلام الذي هو  
 امره في حقه

الموضع

اوضح كما سيصرح به حينئذ تأنيث (موضوعة) بقدر  
 ايراد ما استبرهنا اليه وتاثيرها ان يكون المقصود  
 لفظة هذا ويكون مفاد الإشارة الى وجود غير لفظة  
 هذا صفة في اسم الإشارة حينئذ تأنيث موضوعة اما  
 اتعد المستند من كلمة مفاد واما تأنيث هذا باللفظ  
 ولا يخفى ان المقام ان يقال موضوعة بشار اليه العوض  
 اذ لا فائدة من كون موضوعة ثم تعيين الموضع لم اذ لفظها  
 فيكون على موضوعة واما الحذف في الموضوع لم ولا يبعد  
 ان يكون موضوعة مركبة اضافة من قبيل احدث وريصال  
 كسكن المقصود منه شيء (مفسر) فلا يتجه ما سبق  
 وما انيد انه لا يمتنع احيا تأنيث هذا وتذكيره في تركيب  
 واحد وان كان له جريان ظاهر ان لقائل ان يقول  
 اشارة الى جرمين التي متضمن وطوائف تعدد لا يصح  
 ان مساهم الاشارة اليه متضمن ولا يستغنى في صحة التمثيل  
 فان كل ما يكون ما وضع له متضمنا لا يكون مقالا موضع  
 الكمال فلا بد ان يراد مساهم كل مشار اليه متضمن مخصوص  
 ملحوظ في هذا المفهوم حين الوضع لم حتى يندفع التأنيث  
 ويقال مراده ان مساهم المشار اليه بالاشارة احية  
 القربة الواحد المذكر المتضمن مخصوص على التقدير الذي

كذا في هذه المسألة  
 وفي التقديرين جميعا في شرح  
 اللفظ موضوع مراد اللفظ  
 واما في قوله في مسأله اخرى  
 وتأنيث اي كذا  
 في جميعها  
 في جميعها  
 في جميعها

ولا يسهل ان يستعاد التذكير والوراد من العبارة وان سأل  
 مثلا في مطلق اسم المشاركة وان ساء المتاراة  
 المرد التذكير القريب في بعض والسيد في بعض والمختلف  
 القريب في بعض الى غير ذلك على التفسير الاول الرأى لم يوصل  
 احتارا على اشتباها وتفصله فيما بين المصطلح وعدم تقابل  
 عرضه الرسايا ان موضوع التفسير من رد الفقد استواء  
 ومنه به نظر لان مطلق مثلا حصد للصيغة ثم اسم صر  
 اسم المشاركة فيصير ان يراد في المصطلح حتى يك السار  
 الا ان يقال لفظة مثلا يتفق تمام اقسام لا يصرح به  
 قيل فان اسم المشاركة موصوفة لكل مشار اليه مستند ذكر  
 هذا الحكم على سيد النيل واستار الى ان الموصوح  
 هو الكار اليه المستند هو موصوفه ان يستعمل التذكير في  
 المتخصص وليس الموصوف له المستند المالحوظ موجه عام تقيد  
 المتخصص بقوله ( بحيث لا يقبل التركة ) فقد اهتم بربطه  
 التميز عن المستند الملاحظ موجه عام فانه هذه الملاحظة  
 ليس بحيث لا يقبل التركة بل في حق ان قوله بحيث  
 لا يقبل التركة لا يفيدهم ان المسمي مفرد المشار اليه  
 المستند في قوله ( بحيث لا يقبل التركة ) كلام لا يفيدهم  
 يتفق ان فيه غلظة في قوله المقام الذي هو الموضع  
 لم يأت به بالوضع العام ان يلاحظ الموضع ايضا كما هو مقرر لم

وهو قوله ذكره الحكم

ص (توضيح) ففهمته

السلام فيه لتبرعهم يجوز ان يراد  
 ان كلامه فيه تبرعهم  
 لفيه عم صفة  
 كما هو المصطلح في الشرح  
 يكون في الموضع  
 من (الكلية)

بامر عام لتعدد الموضوع في هذا الوضع الواحد  
 كما هو موضوع لم وليس وضعاً نوعياً ووضع  
 المنطق المحرقة بخصوصه وضعاً متخفاً سواء كان  
 وضعاً عاماً أو خاصاً فائدة من هذا التفسير وضع المشتقات  
 وتبين وضع اسم الذئب مثلاً بأن قبل كل اسم  
 فاعله موضوع لذات مبهمة غاية الارتفاع ينسب  
 إليه الكمية التي هو مصدر الوجود اشتق منه وهذا  
 وضعه من كذا الارتفاع وضع رتبة رتبة الارتفاع  
 مع تعدده بتعدد المشتقات فكذلك كما ان  
 يحتاج في وضع حقيقة الارتفاع مثلاً لا ينسب  
 إليه مصدر ما اشتق منه اللفظ الذي فيه هذه  
 الحقيقة فان تعدد حقيقة الفاعل بالتبعية يظهر في  
 جواهر سائر الارتفاعات فربما يستلزم تعدد المشتقات  
 في القول بالوضع النوعي قولاً بلا دليل فان قلت يمكن  
 ان يقال ان حقيقة اسم الذئب مثلاً خصوصية لذات ما ينسب  
 إليه الله الا ان هذه حقيقة في جواهر مخصوص بتعدد  
 الحدث النوعي محتمل في مراتب عند التحقيق ذات نفس  
 الارتفاع هذا هو الغرض فاقول بالوضع العام للموضوع ثم  
 الخاص ايضا في اشتقات قول بلا دليل قلت لا يفرق  
 بين اطلاق ضارب مثلاً الحدث المطلق ثم التقييد على ان  
 التقييد ايضا لا بد له من دال فان زعمت ان



وعدا ما ذكره في المتن  
للمشهور

يرجحان الاول وما يستفاد من الحاشية الترية الترية  
في قولهم ان ايراد بقوله (لا يفيد التشخيص الا  
بترية معينة) على لفظ اسم به على ما في الازالة  
من حيث انه مراد الى لا يفيد ايراد في بيت به مستوصلا  
لترية معينة وأوصى بأنه وادهم ليس اشتراكا لانقاذ  
بشرط الاشتراك ولما تقدمت الوضوح ان الـ في حكم  
الاشتراك من حيث الاحتياج الى الترية لتبين ما اريد  
به وتبين الشارحون ومن يقول ما توسع هذا بقين  
لا يفيد المختص ويقتضيه ما اريد به من الترية دون  
معرفة وضع المثل في تفسير الاشتراك في الترية في  
سعة اوسع على وجه التحقيق من الواضح ان مبررات  
في معرفة ان هذا مثلا موضوعا للامتنان اليه  
فليس يرفعه سعة هذا اللفظ بل خصوصية ما  
تفرق تلك او خصوصية ولا بد من قرينة بها يثبت جامع  
اللفظ او خصوصية حتى يبرز معرفة ما وقع من الواضح  
ومنه هذا فيسبغ اللبس لان هذه اللفظة لا يكون  
ثم يخصصه تنويع على معرفة وجهه به يخصصه فيسبغ كما  
يفرق لعمري في الوضع في اشتراك ووجهه فيما هو من  
هذا القبيل يفرق لزوم تعيين المعنى فيما هو من هذا  
القبيل ولام لزوم في المشترك وفيه نظر لذلك قد  
سبقت انه لا يلزم ان يكون المعنى فيما هو من هذا القبيل  
معينا كما في وضع اسم القبائل لا يقال من وجهه انفرق

على ما يقع منه في المتن  
انما يثبت به اشتراكا في  
هذا التسمية بعد اوصافه في  
وجهه فيما هو من هذا القبيل  
منه قد مر في المتن  
بمنزله



انه يلزم ملاحظة المعنى بخصوصه في المشترك ويلزم ملاحظة  
 لا بخصوصه فيما يخص فيه لانما قول لانسان الاروم في  
 المشترك الى الوضغ لفظا لثلاثة من افعالي يوضع  
 كلهم ثم لا يدرى ببدء الوضغ يكون مشتركا بعدد اوضاع  
 كين ولو لم يكن كذلك لم يكن شي من الاحفال ودر في مشترك  
 وانما امر او نظير او ما شئت من جملته حيزا والواحد بن قران  
 المراد من هذا السبيل وان الكافي في ضربك وعلمك  
 من هذا التفسير انه وضع تارة لك في كل وقت عينة في تارة  
 لكل مخاطب ايضا به شيء ركبا فكذا في غيرها فاضرب واذكر  
 ان الفارق بينه وبين المشترك لا يصح ان يكون في تعدد  
 الوضع فيه مطلقا لتعدد الوضع فيه صرا وبما في المشترك  
 لتعدد اوضاعه فيه صريحا اذ قد يستعمل في المشترك ايضا كحصى  
 كحصى عمن اقبل وادبر الاليس وضع الفعل معانيه  
 صريحا بل صرا اذ وضعه جميع معانيه بحكم واحد كما يقال  
 كل فعل موضوع حديث فهو مدرك ما اشق هو منه ونسبة  
 اي شيء سمع وزمان ذلك الالتباس ثم ذكر في دفعه  
 ان المراد من تعدد الوضع صريحا في تعدد الوضع في موضوع  
 ان قلنا انه جرت له الكلمة موضوعا لما وضع له المصنف منه  
 ولا يخفى انه ليس بها العبارة جدا وقد انشيد انه قد يغير  
 بان المراد انه لا يدرى في المشترك بالذات من تعدد الوضع

(المشترك في)  
 حصر ما اورد في معية ربي  
 رتبة من اورد في معية ربي  
 والاصول من اورد في معية ربي  
 انما هو من اورد في معية ربي  
 اورد في معية ربي  
 وادعى ما اورد في معية ربي

والاشترار

أول ما يجب عليه المتألفه من  
المتألف له

تكملة

والاشتراك في المشتقات بواسطة التماثل ولا يخفى في  
أن هذا التمييز خلاف الظاهر مع أنه يرجع الكلام عن  
إقارة ما سبق له وهو أنه ما هو من هذه التبعيلين  
باعتبار هذا كلامه ولديهم أن يقال إنهم باشتراك  
تأليفين لعدم اطلاع علماء العربية على الموضع أو وضع  
الاسم للموضع له الخاص وكلمته كل ما يعمد من هذه القبيل  
بصرفه عن موقوفات كنية من اشتراط أن يستعمل في  
قوله ثباته وأما من أمته فلا يسم أن يقول وهو اشتراط  
الافعال ذكر أن عدم احاده ما هو من هذه التبعيل استثنى  
الافتراضية بيان تعريف الموضع بتعيين اللفظ بمراد على  
اسم يتسم ثم ذكر في دفعه أنه يدل على معنى من يسمه  
مراد نفسه لكن على سبيل التردد فإن مقتضى توسع لكل  
معنى هو الجرم منه الإطلاق بأنه المراد كونه مراعاة الموضع  
فيجعل المراد متروكاً فالافتراضية مستعينة وهو معنى المراد لا  
لأنه من حيث أنه مراد لهذا كلامه وفيه أن تعيين اللفظ  
للمرد له محدد معنى باسم معناه تعيين اللفظ للاستقالات  
من معنى إلى المعنى وحمل الابدالات في التعريف على الابدالات  
على معنى من حيث أنه مراد حلولها كمرادها ثم بعد هذا  
العمل جعل الابدالات من حيث أنه مراد على من الابدالات عليه  
من هذه القية على تعيين اللفظ بمراد من الظاهر  
بعدم التردد وحمل هذا الدين على غرضية القول سيما

في قوله

7  
أول ما يجب عليه المتألفه من  
المتألف له

أول ما يجب عليه المتألفه من  
المتألف له

في قوله

في قوله



المشتت مع ان له باعة تعريفات القوم والمثمة لا يوجد  
في الكتب المشهورة ما يبيد خرج الموضوع المذكور المحسوسة  
بالوضع بقاء عن تعريف المشتت وتعريفات مساوية له  
والقول بان ليس بمشتت وتعريفات القوم قاصرة مما يحد  
ان عند مقابلة وتبين فيه لكن عن اطلاق بيد المحققين  
قد من سه يتبين انه هذه (التقسيم) اي استقيم  
لغة اللفاظ والعبارة الموصلة او هذه اللفاظ الموصلة  
وهو التقدير بالتقسيم افادتها اياه او هذه التسميات بان  
يكون المقصود بان من التسميات ويكون هو المقصود  
فمنه انما هو من مدركه وبذلك في المصطلح التسمي  
على تعدد افراده لان المصدر يطلق على المتعدد كما يطلق  
على الواحد والتقسيم في عرف ارباب التدوين ضمن قيود  
شراعية وتعاريفه الى مفرد يتضمن من النظام كل قيد  
اي من مخرج يتبين من انما هي العقد او من جهة القوم  
ويعد من مخرج التسمي والتعريف ليس كل من الامور المشهورة  
بالتقياس الى الكللي ادرهم قسما وقياس الى الالخص الى احد  
منهم قيد آخر قسما والكللي ادرهم بالتقياس الى ~~الكللي~~ التسمي  
تلك الامور المشهورة قسما والتقسيم الذي قامه شراعية  
تقسما حقيقيا وما ليس كذلك بتقسيم اختصايا والعدة  
في ~~التقسيم~~ التقسيمات الحقيقية وهي التسمية اذا اطلق  
التقسيم وما نحن فيه تقسيم المتدري لاجتماع العلم والفضل

ط  
حين علم ما بين يديك من  
غير

ط  
كما من ذلك قد تدرك مدرك  
بما " غير

في يزيد وليس حقيقيا كما قيل والاولى في الاعتبار  
 ان يكون التقسيم متصفاً بخص المضم في الاقسام اذا اقتضد  
 به صبطاً غالياً ولذلك يعترض على التقسيمات باطلاً  
 غير حاضرة ويتكلف ما لم يكن في جعله حاضرة واكثر اعتد  
 يلزم قد يكون عقلياً بان يحتم العقل مجرد ملاهقة مفهوم  
 انسية بالاحصاء وقد يكون استقراءياً يحتاج في احوالهم  
 اي التمتع والتقصير للقسام فربما ثبت ثاب لا رتبة  
 في تحققه هذا ما يحتاج في احوالهم الى خارج مفهوم انسية  
 لا يكون المفهوم المذكر وان حكمه بعد اتمقن في حاشي شرح  
 امته بان الحكم اما عقلي او استقراي بالاستقراء والعقل  
 بالمعنى المذكور لا يتصور في ان يكون التردد بين اسير والافات  
 كما يستفاد من كلامه في تلك الحاشي وعاد كره في شرحه  
 في التقسيم ثمة مفهوم الحكمي المتصور لا آخره وان الحكم  
 في التقسيم ان العوض منه توصيل التسم وتصور يقتضي الزيادة  
 ضم انفيه الشخص مفهوم المتسم فادخال كلمة كره على  
 انفسه كذا ان من ضاعف المصروف كدباً ولذلك ترى  
 انه كلام وقع ذلك عند ثاب احتيج الى استجمل وانكف في  
 تصحيحه والعلوم الدالة على اقسام لازم الحقيقة من حيث  
 هي هي فها قيل ان الالف واللام في اللف ملاهقان  
 ومنه قوله في التعليل لكل لفظ موضوع لمعنى فغير يستقيم كما  
 يكرر وبما يقال ان التقسيم لازم للمعنى والمقسم لازم  
 لكل قسم فالانقسام فذلك له فيلزم في تقسيم كل تقسيم

ط  
 انه اذا ثبت هذا فانه ان حاشي

و تقسيم

ان يقسم

ان يتقسم كقسم الى قسمين والى قسمه فذوقه باثنا عشر  
 ان اللسان يوزن للمقسم واما يكون كذلك لو كان الشيء ان  
 المتضمن منه ضرورة ان يكون له وهو غير لازم وبأنا لا قسم  
 ان المتقسم لازم للاقسام لم لا يجوز ان يكون ذاتيا له او  
 ممكن الاضمار عنو ولو سلم صبح ذلك فاللزم لزوم القسم  
 اعلم ان كل قسم لازم انقسم من قسم استمر ولا محدود  
 في ذلك وبما سميت انشعبت عما قبل والطول بلا طرل  
 وهو مما لا ينبغي ان يتحقق به نقرا قد هذا ثم المراد باللفظ  
 اللفظ الموضوع للمعنى على ما قيل على خلوص المراد به فيما سبق  
 حقيقة قال المفسر اللفظ قد يرصع على ما حققته والبرية  
 على انه المراد ان استقيم باعتبار المدلول المرصع يدرك به  
 تقسيم القسم الثاني باعتبار المرصع وما ذكر في آخر  
 النبهات وهذا الاعتبار لا يشتد الا باللفظ الموضوع من  
 المراد اللفظ المراد به حاله في ذلك ظاهر ويرد على قوله  
 (اللفظ كما حد له اما كونه او مشروط) ان اراد بالمدلول  
 اما الموضوع له محله على ما قيل فلا يصح مطلقا قوله فيما بعد  
 او نسبة بينهما الا ان يكون ما عقلا بما ياله وايضا في كلية  
 النسبة وكذا المركب منظره فيتحقق لك في تحقيق معنى  
 الحق ان شاء الله تعالى وما ذكر من ان وصف مدلول الفعل  
 بالكلية ووصف له بحال جزئية مما سمعتم الولى يقتضيه  
 لا يقتضيه لا يقتضيه المدلول الكلي بل يقتضيه المدلول المشيخص

وهو قوله او لفظ المرصع

او انما ان لم يرد

طرحت



من التقسيم فيجوز ولا المتقل بالمفروية والدليل على التعريف  
 والتقسيم ولا الحقيقة والدليل على المصدر المشتق في هذا  
 التسمي فلا يصح تقسيم القطع اليه وايرادها وغاية الترميم  
 ان يقال يارد دعوات المتقل بالمفروية ويعتبر قيدان  
 يترتبة المتاعين ان ذات غير محدودة ولا نسبة بينها ولا يكتفي  
 انه ذاتان نظفاً لكنه ادلى من يرد بالذات ما يبرر  
 محدوده ولا نسبة بينهما كقيد لكونه معنوي قطعاً لا يبرر  
 جميع ما اريد انه يوقفت لعدم معنى الذات عن سبب ميزان  
 ترتب العقل معناه من معنى الذات وسمي احسن حصره صاحب  
 المتقل ما علق على شئ وعلى كل ما استنبطه قد شئ في الحاشية  
 يجب اخراج المضاف عنه ودرجته له كمل للمصدر والمشتق  
 فبهذه تمامان شرط وفيه وتبرعه التقاد من التقسيم  
 على ما قرره مستقنين رها والقول بان التعريف قسم من اسم  
 الحصر لا ساعده المصدر وبما فيه ما يأتى انه قسم من حصر  
 التقسيم الفرق بين اسم اجنس واسم اسد من بيان قسم من  
 لا ينفق في الفرق بينهما وما يستفاد من احدهما المسمى بالاسد  
 المحققين في هذا المقام فان اخرج المضاف عن اسم اجنس ليقترن  
 عليه بيان الاختصاص مرفوعاً بان اخرج الفرد من التعريف لا يصح  
 لغرضه سيما لمعرفه الحاصل بدون الاخراج بان يقسم اسم  
 الاجنس وبان الصاد بين محرد اخرج المصدر حتى يضمن

ان ساق من ساقه



الاختلاف بل لا يخرج الشق ايضا كما عرفت الا ان يقال ذكر  
 الامام الرازي في المحصول ان الاسم الذي مدلوله كلى اعان  
 يكون اسما لنفسه المادية كتحفظ السرار وفي المسح باسم  
 الجنس غير اسماء الموصوفية امرا بصفة وهو الاسم المنق  
 فجعل الشق مقابلا لاسم الجنس وتبع كثير من حيث لا ينبغي  
 انه نحن انشئت في عبارة المصنف على المادية وتفيد بما تجرس  
 به الحق بنية ولكنهم ابرام تارة بدكرة في بيان الشق  
 انه شاء اسمه تعالى (فأحدث) هي معنى قائم بغيره سواء  
 صدر عنه كالصوت والشيء ولم يفسد كما يفسد وانفسر كما ذكره  
 جميع الامعة الرضي وهو انه ضاع بشارع اسطاس وقد ينسب  
 انقيام بالغير يكون القاسم ثانيا للغير بان يتفق منه اسم  
 ليصفه وقد ينسب كبره حاصل فيه بحيث تكون الرسالة احسية  
 الى احد طرفيها الاشارة الى الاخر كحتمينا كما يفسر في الصاري  
 او تقدير كالأصوات المتضمنة بالأجسام والصفات انما هي المجرى  
 فان شيئا من هذه الأمور ليس مثالا اليه حسا لكننا حصلنا  
 في موصوفاتنا حيث يكون الاشارة الى احد طرفيها الاشارة  
 الى الآخر لو امكن وقد ينسب بالاتباع في التميز وقيل  
 وذكر انه يتفق له بصفات المجرىات وعين دفعه بان يراد  
 بالاتباع تحقيقا او تمديرا على نحو ما سبق في التفسير الثاني  
 وعن القاضيين جوى الدولة لوجه قوله (ولفوا المصدر) اذ

يدخل فيه مثل ابياسم واسماء لا تسمى مصدرا ولا على التفسير  
 الاول اذ يدخل فيه اسماء المصادر التي يراد منها المصدر  
 اذ يصدق عليه مدلولات اخرى تامة بغير بان يشق من لغتها  
 الذي هو المصدر ولذا قال الشيخ ابن الحاجب رحمه الله المصدر  
 اسم المحدث الجاهل على الفصح فلم يكتب تحريكه في قوله ما به  
 اسم المحدث وحيد حم الرخصة قيد افعلى على الفعل لاخره مثل  
 اسمايت ودبر عيه اس خارج قيد الرسم لقوله رقيه  
 وقد لول المراد بالاسم في عبارة الشيخ ابن طاجب انهم من  
 الاسم حقيقة او حكما الا انه انه يعرف المصدر انطلق  
 باسم ما فعله فاعل فعله مذكور بمغايرة يجعله شاعرا  
 للمرة ولا يتكلم عليك انه علم بغير ادب بالتمام  
 بالغير بالتفسير ~~المصدر~~ الاول لبقى السداد واسماء  
 المصادر بعد الاخراج عن تعريف المصدر باعتبار القيد المذكور  
 والطة لانه لا يصدق عليه تعريف اسم الحسن ربه لا يصدق  
 عليه ان مدلوله ذات غير حدث وعدم صدق ابراهيم  
 متى اسب وهو ان المراد بكون المدلول ذاتا اما انه مجرد انية  
 من غير اعتبار تعيين مفعله كما هو المتبادر من العبارة حتى  
 يخرج من تعريف اسم الجنس علم الجنس ويصح قوله فيما بعد  
 انه علم في الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فيلزم حين  
 بمقتضى السبق ان يكون المراد بقوله احدث مجرد الحدث  
 فيخرج عنه المصادر المعروفة التي هي اعلان كغيرها من  
 المصدر

ط  
 لا يصدق عليه المدلولات  
 بعد التفسير  
 اشتقاق من لغتها  
 سببه ان يكون في اللفظ  
 اصدرا  
 اسم المحدث  
 تعريفه  
 لغته  
 مع اسماء المصادر  
 لا يصدق عليه المدلولات  
 اسم الجنس  
 المستبعد من هذه  
 في اللفظ  
 وزاد قيد المحدث على  
 المحدث

قال الشيخ ابن الحاجب وفعالي مصدرٌ معرفة كخوار واما انه  
 ذات سواء اعتبر معه الشيعين اولو فيلزم ان يدخل تحت  
 الجنس تحت بيان اسم الجنس فلا يصح انه ثمم في الفرق بينهما  
 وحقل قوله اما ذات معه اما مردات وحسب قوله او حدث اعم  
 من ان يكون مجرد اذ هو مع الشيعين سيده عن اربعة  
 وذكر انه اريد بقوله اللقب حلوله اما كحي أن المدلول  
 من اعتبار المعرنية بطل آخر بعلم الجنس وان اريد اعم  
 يدخل علم الجنس فيما مدرج كحي هذا له ت وفيه انه يحتمل ان يراد  
 حينئذ بالذات مجردة من غير اعتبار المعرنية فيكون الكلام كون  
 علم الجنس واسطة تدور فوله مع اسم الجنس فالمدلول علم  
 تقدير ان يراد بالكلية اسم احد الاربع (او نسبة بغيرها)  
 في العوائض النسبية الى سيد المحققين لبيان حاصل قسمة اللفظ  
 الذي مدرج كحي فكانه قد انزل المدلول الكلي اما حدث وحده  
 واما غيره وعده واما مركب فمراد بذلك اما بان يؤخذ غير  
 الحدث من حيث انه مفيد به على وجه من الوجوه المتعددة في مد  
 الاسماء المشتقة واما بان يؤخذ الحدث من حيث انه ينسب  
 الى غيره نسبة تامة خبرية او انتائية كما في افعال المعنوية  
 بذلك تنوع ضبط المدفعا لا المحر العفوية هذا كلام ويستفاد  
 منه انه من الذوات على ما ليس بحدث واعتبر فيه وفي الحدث  
 فيه الوحدة ليكونا مقابلين للذات وحمل قوله او نسبة

ط  
 قوله مصدر / حدثه / جعل قوله  
 اما ذات اعم

هـ  
 من اصدقه / احد الاربع  
 واخره / فواء احد اربعة  
 في العوائض النسبية  
 والتقدير / كما في المتن

من النسبة

بغيرها

بغيرها على المركب قولا لا انه غير عنه بقوله اربعة بينها  
 تمييزا على انه تركيب استبرية استة وتراثة لما يتلوه من  
 اربعة وفيه انه اريد ~~بما هو~~ بالمدلول امر مخرج له فلا  
 ينفع تأويل قوله اربعة بينها بالمركب منها لان المركب  
 صانعة والحدث بين امر مخرج في الفعل واشتقاق بالحدث  
 واسبغة والزمان في الفعل والمركب من احدث واحد  
 واسبغة في مخرج وان اريد بالمدلول ما هو اعم من احدث  
 به فلا حاجة ان تعد اربعة واسبغة بالمدلول تضمن فيها  
 الا ان يقال المركب بالحدث والحدث بالحدثان يكون جميع اجزائه  
 بالحدث والحدث من يكون فيه ان يكون من اجزائه فلا يشك  
 بالمشق ولوحظ انه لو اريد بقوله اربعة اذ نسبة  
 لا يشك بالفعول ايضا فكذا هذا التأويل الحقيقي بالتعويل  
 وقد شبه قدس سره على انه احتمال مركب من الذات  
 والحدث غير متشكك من النسبة بغيرها واحتمال كون النسبة  
 تخرجه - بغيره في تسمية من استقامات لا يدخل فيها المتغير  
 اذ ليس المقصود منه الحصر العقلي حتى يصرفه بغيره  
 على وكونه المخرج المذكور لقسم منه انهم قد اعتلوا بل  
 المقصود نوع ضابط للافتاح بحيث لا يخرج عنه لفظ مركب  
 والمقصود الواقع به يصدق المفهوم المذكور لقسم منه  
 في الواقع على غيره ولا يجتزأ فيه عن احتمال فرد لقسم منه

حدث في نفسه من اجزاء



[illegible][illegible]

2

الحروف من غير ترتيب ويسمى اشتقاقاً صغيراً وقد يكفل بمباشرة  
الحروف في الخرج من غير اشتراط تمام الحروف ويسمى اشتقاقاً  
أكبر ولا يشترط في هذين التسميتين الموافقة في المعنى بل  
يتفق بالمباشرة فيه في اللغة وقد ظهر من فضلنا للأمر أحدهما  
انه لا يصح بيان المصدر اشتق بما ذكر في درج مقل منه ولا  
احتمال في اشتق و مصدر الولى من حيث يستفاد من ظاهر  
العلم انصف من شرح المختصران رافق المختصر في تزييفه  
وتأنيها انه يتفق ايضاً بالمحولة اشتقة من محلة لا حول  
ورقوة الاله للتعطيل بل راعاها الا ان يقاء مرصد  
المصنف بيان اشتق بالاشتقاق انصف قد صدرت  
ليحقق اشتقا رائد من سورة العنبر في شرح السمر ان الاشتقاق  
اذا اشتق يحمل على المصدر هذا واشتقاق المحول اشتقاق  
أكبر اذ ليس فيه موافقة في المعنى ولا اشتقاق على جميع احوال  
الاصول وتاخره وتأخره انه بعد يتفق بالاشتقاق نقطة  
الله واما ما يكرر معنى الاصل مقترناً في احدهما لغير صحيح  
التسمية لا لا يباريه معنى فيشتق قال الله احد من الهم بالكسر  
بمعنى توحيد لا بمعنى الذات الذي تميز به بل بمعنى الذات المقدسة  
المنفردة تعالى وتقدس يجمع التميز والموافقة المقابلة في  
مفهوم الاشتقاق اهم من ان يكون يجعل معنى اشتق منه  
للمشتق او مرجحاً لتسمية مساواة قاله انصف في شرح

المختصر

قد تأنيها انه يتفق في  
اي بيان انصف الام اشتق  
بأنه في الاشتقاق لا يتفق  
بأنه مشتقة واشتقاقه  
مع قوله لا لا يباريه  
والموافق في الاشتقاق  
تأنيها

ان اشتق منه ويشتق اي يكون اشتق  
من مصدر الهم فيكون معنى قوله  
من الهم مدحمة معنى أكبر في  
أقوى يمكن ادع الاشتقاق على يوقله  
تأنيها

المختصر والمستحق قد يطلق كما ساء الفاعلين والصفات المشبهة  
واخذ التفضيل والنزاع والامكان والآلة وقد لا يطلق وهو القادر  
والدبران والعيوق واسماء وتحققت ان وجود معنى الوصول  
في محلا التسمية قد يفتقر من حيث انه داخل في التسمية والمراد  
ذات ما باشتراط نسبة له اليها فربما يطرد في كل ذات كذلك  
وقد يفتقر من حيث انه معصية لسمية يرجع من بين الاسماء  
من غير دخوله في التسمية والمراد ذات مخصوصة في المعنى لا  
من حيث شعوبها بل باشتراط فصيها ففعل لا يطرد وها حصل  
المراد بين تسمية المغير بوجوده فيه او بوجوده فيه هذا الكلام  
قد انعم الله به بحق اسمه وان كان لا يستحق ليس المراد  
بقوله ان ما الدات بمرتبة غير المخلوق بل انه انما يكون  
في الصفات خاصة دون اسماء المردا والامكان والآلة على  
ما سبق تحققت هذه التسمية اسماء المردا المرد في الصفات  
واسماء المردا والامكان والآلة ما رزاه الدات في الصفات  
غاية الدبران سميت لا يتعين فيه احلا بجلا منه كونه  
فان الذات مأخوذة فيخرج مع نوع يقيني ولا هذا ينبغي ان  
يقول ما نقناه لك سابقا الموصوف في مفهوم استحقاق انه  
اسم لموصوفية امر ما بصفة يشبه اسماء الزمان والمكان  
والآلة ولا يخفى بالصفات خالف كلام المصنف في هذا  
استقيم ولعل صاحب التقييد تبع الظاهر فجعل المقابلة

خط  
تارة مرة من الله والبر  
فان الله هو الذي لا يشك  
في عينه كونه في الله  
ويعتقد في من العرف  
ولا يفت في كل ما توت به  
حسب حجة في حق الله  
نفس تدرى لا يتدرى  
اسم الله لا يسم الله  
الاربعاء في كل ما توت به  
الاربعاء في كل ما توت به  
وهو مدع



المجروح الصفات دون مطلق الاسم مشتق <sup>من</sup> حركتها كلام يستل  
 منه كعدم الوجود وكلام صفت في شرح التفسير على ظاهره لعل  
 الانسحاب ان تذكره ولا يفرق خوفا من الرملا فانه لا استصحاب  
 مع الانسحاب بل الساتة في الاطالة وهو انه يحذر ان يكون  
 معنى القتل اسم الرمان والمخافى شئ مما قتل فيه ومعنى اسم الالة  
 شئ مما قتل به فيكون ان ذات المصيبة غير المعبر بها كما في الصفات  
 ولا به لغير ذلك من غير واستقرئ استقار لنفسه  
 شئ (احسن صفة شئ في الصفات) بان يكون له صفة  
 فلهذا الالة وذلك وان احقق كرس احد في انسحاب الالة  
 مع وجهه لا يستقر فيه يمكن ان يكون له صفة في نفسه  
 بعض المصادر المتقوم من حيث الالة ذات حركتها نسبة  
 فيه من طرف الالة ان يقول استقام كما عرفت فذكر كانه  
 يتناول به كلفه الاطفال المشقة من ارجاع كلفه وحين  
 واستقرت بحدوث المتغيرات المشقة على الالة على امرها وانها  
 موجهة الى تكليفه ان المراء بالادلة الدلالة في اصل اوضاعه  
 تكليفه ان لعله ارفق في اصل اوضاعه مع الدلالة على الامان  
 الا ان الساتة في انسحابه استعمالها في ذكر ان الالة  
 على ان زمان معتبره في نظم البيان هذنت استقفا في شئ  
 عندهم كما ان انسحابها في انسحابها في انسحابها في انسحابها  
 من تقع حليل في دفع انتقاصه بالانفعال في انسحابه كدفع  
 انتقاصه تعريف المصدر فيها في انسحابه انتقاصه تعريفه

في صفات الوجود  
 ان يكون استقام كما عرفت  
 انسحابه في نفسه لا يكون  
 لانه لا يمكن ان يكون  
 في صفات الوجود  
 في صفات الوجود

المشتق



النفس المطابقة استدلال

النفوس الناقصة والنفس المطابقة  
والنفس الناقصة هي التي  
تدرك الحقائق  
والنفس المطابقة هي التي  
تدرك الحقائق

في بعضه وخروجها عن الفعل دلالة الاستعداد من الفعل والاستعداد  
 النسبة من عالم يدرك مع الذات وذكر ان عدم دلالة الفعل في  
 النسبة بدون ذكر الذات والحديث مستفاد منه بدون ذكر الذات  
 بوجوب وجوده دلالة النفس بدون اعطى بقية الا ان يقال بان  
 النسبة تترجم جزاء العلم بالوضع وان يتفهم بخصوصها وصف  
 استدلالهم انهم اعلم العلم اقل على وجه يقينهم وصحح الوضع والاعمال به  
 مرفقة قدرا وان اقول من انفسكم تكونه اصول المطابقة للمادة  
 لا يستلزم وجود استقامت النفس المطابقة كما ان قرينهم معنى ريد العلم  
 بوضعهم حين سماع ريد قائم من غير فهمهم بحسب معناه لا يربطه ذلك  
 فهم لو اورد الاشكال نفوذ الايمان انه يشترط جزء معنى الحقيقة بدون  
 فهم تمام معناه انما الذي يشترطه من النسبة والاعمال فكان متبينا  
 افول الدلالة على كون الشيء بحيث يلزم كمال العلم به التمام بشيء آخر  
 والدلالة بغيرها على الايمان تبينهم الدلالة على المجموع وان لا يستلزم  
 ووجه مرفقة تأمل (في المعارف) قوله (المتن) راس خطه شمس  
 قد الاول والثاني في قوله (ما وضع) لغوهم اما من انقام مقام  
 لتفصيل اي وضعه للمؤمنين انما هو مدلوله (ما كان) او شمس  
 وقد عرفت معناها (انما في) ان المعنى الموضوع لشخص وضعه مستقلا  
 لان في من الموضوع وهو (ما علم) ولا يخفى ان تعريف العلم لا  
 يتناول اعمد الاجناس وهو اللفظ الموضوع لفهم كمال  
 ما حوته ~~تعيين~~ تعينه الحاصل لم في الذهن مع ان النية  
 جعلوا لفظ العلم لغوهم شاعرا في فقال الفاضل في البداية  
 العلم ما وضع لشيء بعينه غير متناول ما اشبهه لشخص بطله

او جنس

او جنس غيرا كاسماء ارمعي كبحر و زفوف و اروق و كغفرة  
 لهذا فلا بد ان يقال انصرف هو قسم العلم ان اسما مستخص  
 وتيد هو المتبادر من الخلق العلم وفيه ان المتبادر اني ثبات  
 في غير تمام التعريف واما في مقام التعريف فالتبادر ان المقصد ان  
 بان ما جعل لتمام اسماء ولا يمكن ان تخص به اليعن بالتمام  
 التخصيص ينافي ما ياتي انه علم من التخصيص اسر في اسم  
 اجنس وتمام اجنس واثبات ان الظاهر من ثبوتات الرسول  
 انه علم اجنس داخل في قسم في اسم اجنس وتمامه في مقامه  
 مستفيض ولو دلالة على ما ياتي به علم انه يربط به خواص  
 علم اجنس تحت اسم اجنس بعد تقييد موصوفات ما يشترط حصول  
 فيدفع عنه بعض الاعتراضات فان بقا فتيبه يوثيق تقريره  
 ينتقض باسما الوضعا خارجا موصوفة شذوذات هي الفاظ بعينها  
 بوضع مستخرجه وجميع اللفظ كليا بتدويع بقدر التدقيق لمضي  
 ما يثبت ان اسم اجنس في راسخ التخصيص ان اسماء الوضعا  
 لم توضع لوصفا الوضعا بل هي من راسخ موصوفة اما الوضعات  
 او الظرفية ارمعي ذلك وحينئذ ما هو مفرد من في احد وصفه  
 داخل في اسم اجنس واما مركب من في خارج من المقسم  
 فما ازيد ان تقسيم اللفظ الذي مدلوله كليا في الاقسام السابقة  
 لا ينتقض باسما الافعال لعدم دخولها في المقسم محض نظر  
 (والاول) ان اللفظ المرتفع مستفيض وضا كليا انما قدم في

۱۰  
 بنی اسرائیل  
 و بنی امیہ  
 زکریا بن یحییٰ  
 و یحییٰ بن زکریا  
 و یحییٰ بن زکریا  
 و یحییٰ بن زکریا

استقيم كما بين هذا التميم والتقيم السابق واخره في  
 البيان تباعد عن التباعد بين التمام وبيان وقيل التميم  
 لمزيد استقام فانه السداد الاصلي من جميع هذه المرات وكذا  
 التمام في بيان يكون <sup>الاصح</sup> الاستقام اليه بعد تفرغ الخاطر عن غير  
 الكلية (مدلوله اما معنى في غيره يتعين بالتمام ذلك التمام  
 اليه وهو الحرف) الى السداد المطابق اما معنى حاصل في غيره يتعين  
 في تمام ذلك التمام بمعنى انه لا يكون له نصيب في نصيب العتر اذ لا  
 فخيرت التميم بتلك التمام بل بمعنى انه يزود عنه التمام وان  
 كما بعد تميم كما في سواد زيد وان السداد يتعين بالتمام زيد اسم  
 له معنى انه يمتد له احد التميمين بل بمعنى انه يزيد نصيبه فلا  
 يتقضم استيف با حثاه والحق حقيقة فيما قصده والاحتفاظ  
 في التمام من التمام ولا مبادر في اسيان من سبب المعادة نسو  
 قال في تيمم بالتمام لغيره ان كان التمام اظهر وان قلت تيمم قصد  
 يكون السداد معناه في غيره انه لا يتحقق الا بالتمام غيره قلت تال  
 الشيخ ابن ابي حنيفة يقال الدار تيمم لنفسه كذا في نظر الاقضية  
 مع قطع النظر عن خارج الى ما في الطوائف وغير ذلك فقول السداد  
 تيمم الفعل ما دل على تحقق في نفسه اذ مع قطع النظر عن الغير فلا ذلك  
 قيل في التمام ما دل على تحقق في غيره المعنى انه وان لم يتحقق في نفسه  
 الشيء في غيره كذا في معنى سداد النظر الى غيره لكن لما قيل الاسم  
 والعمل ما دل على معنى التمام المحقق قطع النظر عن الذي اخرج اخرج  
 تركيب

في ذلك الموضع لا بد من التمام  
 فيه حدود التمام  
 في سداد التمام هذا قصد الحرف  
 في سداد التمام هذا قصد الحرف  
 في سداد التمام هذا قصد الحرف

تركيب قد بن هذا التركيب فيما يقابل الاسم والمفعول نحو هذه عدم  
تعمل معنى الحرف الا بعد تفعل الغير على ما نقله واجعله كالك  
الاولى مع سبب التحقيق في ما يسميه غير مرق أن معناه من حيث فهو  
معناه مفعول في وجه يكون حراً تفعل الغير وامرأة من  
حيث هي مرآة ما رطت بها وتطعلا وطنة يدان ان يحكم عليه  
وجه سترت في غير مفعلة ما قد مر ان في انوحدان انما قد  
انما انزل بمقتل ان يكون معنى قد مر ان على معنى في غيره حا  
در على معنى ما حصل في الغير من حيث انما هو في الغير ولما كان  
الحرف مفعولاً لمفعول قائم بالغير من حيث انما قد مر بدت الغير  
وسمى قائماً بالغير لا يتعمل الا بعد تفعل ان الغير ترفع  
تعمل معنى دس اخر مع ذلك الغير بخلاف الاسم والمفعول  
وانما لم يرفع لمفعول حاصل في الغير من حيث هو كذا في انما  
وضعا اما معنى قائم بنفسه او معنى يحصل في الغير معترفاً من  
هذا المشية من موصوفه لكن ابتداء من حيث هو  
حاصل في شيء من موصوفه يذكر ذلك الشيء لم لا نستعمل قد  
المشية بخلاف ذلك الابتداء فانه موضوع لان الابتداء  
لأن حيث انه حاصل في شيء ولما وقع في تعريف الحرف ما زال  
على معنى في غيره من حيث انه حاصل في غيره قيل في بقا بنية  
الاسم والمفعول ما دل على معنى في تعبير بمعنى سبب اعتبار  
المشية المفعول في الغير في ذلك المعنى هذا التعريف يدل على

قد روي عن أبي خنيس  
صديقه أن معناه من حيث

قد روي عن أبي خنيس

عدم دلالة الحرف على المضي بالاضحية في تطبيق ما وقع في تعريف  
 الاسم والفعل والحرف مع ما هو المستبعد فاحط ذكر است  
 كون الحرف مرفوعا لمعان مشبهة بوزنه قولنا سيرى من المخرج  
 الى مكنة غير سيري من مكنة الى ابصرة فان الربط والارتقاء  
 المرفوعين في هاتين يدرج تحتهم استواء استوائات والارتقاءات  
 شتى وان لم يكن ان جملة من حيث هما معنى الحرف مع شئ  
 ان الحكيمة الحركات في الاستوائات مثلا ان ذات المرفوع والارتقاء  
 رتب تدرج المرفوعين في الارتفاع والارتقاء في وقت لهما من حيث  
 مقرر معنى الحرف في تعريف النسبة المضيبة في مرفوع العصب  
 تحتل بها ~~مقدمة~~ مقدمة في نسبة التمام ان يريد في تمام  
 يريد يحتل نسبة اليه في الصباح ونسبة اليه في المساء في غير ذلك  
 وما كان الحدة والنسبة والزمان في مرفوع العصب كليات من  
 ينشأ من ~~الارتفاع~~ مرفوع العصب كليا ومن نقول الارتقاء  
 انما تعد سبب بين السير المطلق والمرتفع غير الارتقاء انما  
 هو نسبة بين السير الجزئي والمرتفع وان نسبة المطلق الى المرفوع  
 حبان لنسبة مرتفعة اليه والى تقدير بتغير الاطراف  
 سواء كان تغير الاطراف بتبديل جري نظري او مبان مبان  
 وكذلك نسبة التمام في الزمان الماضي مطلقا الى مرفوع غير نسبة  
 التمام المقتضى بالصباح في الزمان الماضي الى مرفوع وان كان ذلك  
 التمام المقتضى فردا للقيام المطلق والى اصل ان النسب امور

اعتبارية ينتزعا العقل وبتو هاتين الاشياء و ينتزعه منها  
 وليتبره بين الحق وشره لا يصحده غير ما يستزعم وليتبره بين فرد  
 من ذلك المطلق وشره كذا المعنى الحقيقي لمجرد في صدر التقسيم  
 وما قيل ان الدول المتعاقبة للفرد وهو المجموع المراد من كون  
 وانما هو وانما هو وانما هو غير مستن بالمعقوبية وحرر في الحقيقة  
 انما هو حيطر كون حديد كذا وحيطر ايضاً اعتبارية تقدير  
 لا يفر من تقسيم منتهى رشتك عدم الاستقلال بالاعتقوبية بين  
 الفعل واخره فيمكن ان يدفع بان جبرية تبرأ لاستتبع جبرية  
 انك وبان انما هو الاستقلال عدم الاستقلال منتهى وعدم  
 الاستقلال في معنى صدر ليس منتهى بان عدم راولا ان ووصف  
 لا يكون في غيره با معنى جبرية الذي ذكر (واقربية) اي القرنية  
 امروية التي تنهت عنها في تنبيه المقدمة (ان كانت في الخطا  
 في نصير) انما هو في الامة شرحه الكلام اي انما هو عدم في متن  
 ان الكلام اسره لا انغير بل في كذا في النصير استيرج واستقر  
 ان المراد هنا استقول اي يكون في صيق كذا في السواد فيقايته  
 خالقة مينة اما في الكلام وهو انما هو كذا كلامه والقرنية التي في  
 الكلام على تعيين غير الخطاب في الكلام ~~انما هو في كذا~~ اي  
 انما هو كون كذا الكلام خطا باعه وعلى تعيين غير الكلام كونه  
 صابدا منه وعلى تعيين غير الغائب ام ذكر في الكلام سابقا  
 ما يرجع اليه النصير وبهذا التحقيق اذفع ما ذكر ان القرنية على تعيين

في صدره في كذا في كذا  
 انما هو في كذا في كذا  
 في صدره في كذا في كذا  
 وما قيل في كذا في كذا  
 في صدره في كذا في كذا  
 في كذا في كذا في كذا



المراد بصيرى الكلام واسخاطب نفس الخطاب الذي هو ترجمه الكلام  
 نحو انصرف فالاولى ترك في مكانه اراد بالقرينة الدلالة  
 اردتبه اسالفة يجعل الخطاب ظرفا للقرينة واستغن عن  
 انية ان في بعض من اراد قرينة الخطاب وغيره للقرينة سرييل  
 ظلية الخاصة للقام وقدر القدر في اسفايرة مما يكفى به  
 في اربعة ثمانية وادى ايضا ما ذكر ان قرينة ضمير الغائب هو سبق  
 المخرج لا الخطاب كما تقرر ان تقرر ولا يندى عما قبل ان الخطاب  
 هو ترجمه الكلام اذ الواض وهو ان يترجم به خيرة ما  
 يرجع اليه سواء كان في كلام الخطاب او انما طبلان فاسد  
 ان سبق زيد في ان يندى بضمير هو ان يترجم به معنى الضمير كذا احد  
 سواء كان في كلام النكاح او الخطاب ان من ان يترجم به ان يندى  
 ولما كان اجازة بدعية منبغة لو حفظنا تكون لنا ذرية الى  
 بقا احد كذا غنية رغبة اذ ان يكون اصير من ضمير خالفتين  
 عنهم ان يترجم في غير انما استرة رندا كونه معبرا للقرينة  
 انما ان في موضوع ولا يفيد هناك خلافا من قرينة الاضافة  
 وذلك لان الضمير المستتر على ما حققه بعض المتأخرين ليس  
 لفظا والركان بخلافه اذ لا معنى للجملة دون اللفظ لم يتلفظ  
 به مع كون معناه مرادا في نظم الكلام مع انه لم يقل احد بالذي  
 في المستتر بل هو المعنى المراد من غير ان يعصم بلفظ الا انه  
 جعل في حكم اللفظ حيث جعل في غير اللفظ ومما يروى عنهم مؤلفا

الضمير بضمير ان تقرر به خلا  
 استقام وضمير  
 واما انما لم يسبق ترجمه  
 الضمير لانه كلام استقام (لا انما خلا)  
 انما لم يأت به في استقام (لا انما خلا)  
 فاقوله ان هذا هو تقرر في  
 انما لم يأت به في استقام (لا انما خلا)  
 كلام استقام ولا كلام انما لم يأت به في  
 كلام ما لم يأت به في استقام (لا انما خلا)

وبعد الامتناع اذا اريد أن يكشف عنه ويعبر عنه يستعار به  
 ضمير متصل من مخواته وان وهو هذا لكنه يشكل بهند  
 بتحقيق جعله داخل في تعريف الكلمة اذ لا يصدق عليه  
 لفظ وضع طينى مفرد اذ ليس هناك وضع وحده من  
 انشاء الكلمة الرسم الا بزيد تحت كان يقال المار بالوضع في تعريف  
 الكلمة اعم من الوضع حقيقة او حكما ويقال المستر كما انه  
 مقلد كونه مظهر حسبما كذلك موضح حكمه بمراد الحكم  
 الالفاظ لموضوعه تعليم والدم ينظر باسباب ان اغتوت دهل  
 ال غير اللفظ ويشبه ان يكون المتكلم هي المتكلم والخط  
 في الخطاب ومسبق الذكر في المذهب واسراع وضع هذه  
 بمرور هذه المعاني واحده عليها احكام اللفظ فصارت  
 لساطا حكمية وجبذ ابقية في ضمير الخطاب كون هذه الخطاب  
 طرف الخطاب وفي ضمير المتكلم كون المتكلم صاحب هذا التكلم  
 وفي ضمير الغائب كون هذه الشبهة ما من ذكره وانما ان  
 ما تربسته في الخط لا ينصرف الضمير بل منه المرفع بلام العهد  
 نحو انا ارسلناك الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ويقال  
 نحو انا ارسلناك الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول  
 عدوله الرسول كمن فيخرج عن المقسم لانا نقره قد حقق في  
 منضمة ان المرفع بلام العهد له وضع تركيبى لكل جزئى معرو  
 من جزئيات مفرقة بخصومه وضعاً عاماً قد لا يسهل في الحكم  
 تضمن مادة النقص تأمل ولا يستعمل بالمعنى بدم النفس  
 لا يربط له الا الوضع الفرادى في قد نوله كلى كما كان قبل التعريف



قرينة في غيره قلت المرجح دال على نفس ما اريد بالصير  
 فنفس قرينة دالة على المراد بحدوث العلم حاز لا تدل  
 على المراد بالوصول حتى تكون قرينة بل على نسبة معلومة  
 ينتقل منها الى المراد بالوصول وليس تلك النسبة المسموعة  
 من الكلام هي التي يفرق بها بين شيئين بل ان ما قرينته بمقابلة  
 بغيره الوصول اذ من مقتضى ما في سماعه قد يكون استحيض  
 اسميه المستبعد على ما يقتضيه الصواب الذي هو مقتضى  
 وان حصل له كونه للاشارة الى انجس ايضا في غيره  
 وهذا تارة في استنباط الغائية ثم استحيض احوال بيده  
 حشره ايضا وهو يعلم او لا عما حصر وهو سابقين بالذات  
 وما سواه ودر في قرينة ما في الكلام وهو المحصر وهو  
 ولابد من اشارة اعاليه وهو سبحانه وتعالى وما في  
 سماعه متضمنة في حيزه وهو امرسون وورد وهو  
 والصواب في هذا كلام وقد عرفت سابقا في تفصيل  
 في هذا مقام ايضا فقد ذكر في تفصيله انه يستدرك  
 كلام الفوائد ان المتعين استبعاد ما سواه علم  
 ليس من جهة المقتضى بل فيما سوى اللام والله بالقرينة  
 وفيه نظر المتخصص على كون المضمرة القائل والوصول مرهونين  
 للموضوع اذ كثيرا ما يستعملان في المقدم لكلي وقد  
 قلناه في تفصيل القول بان المستعمل في الكلام

جهاز بيد لا يقتد به الا للاع قري اقول سياقي  
 التنبيه العاشر ان في غير العائب وكلية نظراً وحس  
 سخر لك وجه النظر على وجه يقط به هذا المراسل  
 على المظهر العائب فمثلاً هذا اليراد عدم التنبيه الكلام  
 المصنف في الدقة المصوح للتنبيه بالوضع اعاد لا يغير  
 في الاقسام المتكررة اذ اسراء حروف الترجمة منه  
 اساء المكتب اقول اساء الكتيب ليسه مرات في اذ  
 الكتاب اذ في حروف عبارة عن اللفاظ واسماواته المتكررة  
 لا يتعدد الا بتعدد اللفظ وذلك المتعدد تدقيق فليس  
 لا يقتدر ارباب العربية الذين يجدون ضعف الحرف  
 والمقتل وضماً شتتاً لا نوعياً بل هو امر متبع  
 لا يتعدا في اسم الكتاب موصوح بل واحد والمقتل  
 موصوحه زيد يكون موصوحاً بالوضع اساء واما اساء  
 حروف الترجمة موصوحات فكل حروف لمصوحات كليات صاغات  
 على متعدد يرشد اليه قول امره في كل واحد ترتيب  
 مفتح ما قبل قلب الفا وقوسه كل وقت رسة نقطة  
 لم يفسر ما قبل قلب ياء وقوسه كل مرة ساكنة بعد  
 حروف متحركة قلب بما هو مجاز من حركة ما قبل الى غير ذلك  
 فان قلت انما لم يتعدد اللفظ عند هم يتعدد اللفظ  
 ولم يقتد ذلك المتعدد فكيف يكون ما يطبق عليه اساء  
 حروف التهجى متعددا حتى يقال ان في موصوحات لمصوحات

في اوجه التنبيه

كلية

كلية صادقة على مقعد قلت كذا زعم المتقدم تعدد الحروف  
بتعدد وتنوع أحوال الكلمات مثلا يسمعون واد العقول غير  
وعد الرضوان وما ذكر ان المقعد يتعدد بتعدد ادخال  
الكل على هذه الرساء هو التعدد الى اصل بتعدد  
التميز لهما في الحقيقة يستلزم اليه (الحقيقة تشمل  
على تبيينات) الواقعة منذ ذلك وقتل على تبيينات  
حدود حاصلة فيكون احديها يستلزم وحدها كذا  
وتشتمل على ما لا يتعد او ما لا يتعد في الحقيقة هذه حال  
كذلك متقدمة او هذه التي ذكرها حال كونه متقدمة حاصلة  
لكن المثلث في اخويه فخرج من بين النجوى على ان  
في التوفيق الاخيرة في حق حد من مرسوم بين حصة بالرجح  
سنة در فين المراد بالتبيينات ما هذه الرغبات والطلبات  
فيكون المراد ارشاد على كل شيء لا على جميعه والارادة تشمل  
الشيء على نفسه لان الواقعة في ذلك على واما المعاد  
ولا يبعد ان يراد المقصود المسمى على ما هو المراد في كلامه  
اقوله ان اراد بالتبيينات الاوصاف والصفات فيصح استعمال  
الواقعة التي هي عبارة عن قول الواقعة تشمل على تبيينات  
وعلى التبيينات وعلى مجموعها استعمال الكل على الجزء ولا يبعد  
ارادة المقصود المسمى قوله الاول الثلاثة مشتركة  
والثانية فافهم وقد عرفت باب التبيين يظن على حقيق  
قد ذكر وسيظهر لك في شاء شرح كل شيء ان وجهه  
بالتبيين تنوع احوالها فانظر و اعلم ان من أجل التبيينات



[illegible][illegible]

پیشتر از این که در این کتاب  
نشر شود به دسترس  
آید

نام مستعار: محمد رفیع



ومعنى المحرق اما يكون في  
 الغير لانه لا يحصل الا  
 بالغير ٢٢

من غير صفة وان الاحتياج الى الصفة في الاستقاف  
 منه المفظ اليه على ما حققناه وفي مقصده به مراد  
 على ما يستفاد من كلام سيد المحققين وقد سبق توضيح  
 فنذكر فلا يتجه انه لما لم يخص تلك الصفة الا بالغير  
 فكيف لم تكن صفة في غيرها ولقد احسن المصنف  
 حيث قال وان كانت تحصل بالغير ولم يكن تعيين  
 بالغير كما قلنا في مورد صحة العبارة لانه اذا  
 حصل ذلك (فما سمع) متفرع على ما تقدم مراد  
 احتياج الى اعتبار امر في الموقوف عليه احتمال لا غير  
 اذ لا سريان امره بمجرد سريان مدلولها المتضمن لفظه  
 على ما قيل ومن غير احتياج في ذلك لانه قد مر ان احساء  
 له انما يستحق حرقا على ما قيل لان تلك العلامة عبارة  
 عما هو تحت مدلوله استثنى فليس يمكن مدلولها في غيرها  
 تعين سريان اسماء (الثاني) انه التسمية انما هي (الاشارة  
 العقلية) المعهودة التي هي قرينة الرسوم مطلقا وارشادة  
 العقلية اذ لا يصح ان (لا تسمية هو التسمية) ولا يعقب  
 عليه ما ذكره من الدليل ليجوز ان تكون الاشارة العقلية  
 تسمية للتعيين بالجزئي ولو قال القسمة العقلية لكان اظهر  
 في اشارة المدعوى بوجوبه اختار الاشارة بلاشارة الى القرينة  
 العقلية اشارة كالحقيقة ولو جعل قوله وان كانت في غيره  
 فاما حقيقة وهو اسم الاشارة او عقلية وهو الموصوف  
 بتعريف

بقدر فاما اشارة تخفية لاداء اشارة عقبة فكانت  
 عبارة لنا مسوقة على ما هو الظاهر لكنم خلاف الظاهر  
 ووجه ان تلك الاشارة العقلية لا تقيد الشخص انه علم  
 ما سبق الا قرينة الموصول لا غير فتكون اشارة  
 الى اشارة الخبرة اذ قرينته لا تكون الا اشارة كما  
 علم بالاعتقاد معلوم ان اصول المعظم قبل القرينة  
 اعمية للتعيين اركبي فاذا قرن بالهنة يقيد بالحد  
 الكلي المستطاع من الصلة فان المقادير احدى ضربا تقيد  
 معلوم الذي بالقرب وفي احدى هو انسان بالانسانية  
 وربما القدر لا يتشخص (فان تشيد الكلي بانكلي لا  
 يعيد) (التشخص) اي الجزئي وذلك ضروري وتقرى  
 معنى بان المقوم والمضوم اليه كليان فيلزم يحصل التشخص  
 ومع ذلك بانه اذا جاز حصول التخصيص في الكلي بالقيام  
 كان اية حيث ينصرف في فرد فانه لا يجوز حصول المعنى به حيث  
 يحصل من صفة الشركة فيه ووقع بانه كلا من المضوم  
 والمضوم اليه بمجرد العقل صدق على جميع ما عداها  
 فتبين صدق كل منهما على جميع افراد الآخر وذلك  
 بتبين مجموعتيه التي هي تلك المجموعتين بين افراد كل منهما  
 باجل ويمكن المذبح بان جميع الكليات مساوية في افراد  
 وحيثما هي متساوية فتبين الكلي الكلي لا يقلل اشارة  
 القرينة فتبين ان جميعها متساوية وطول الدفن معلوم

في السورة التي سرحت عنها  
 الجزئية دون المتشخص

واما هذا المتساوي الى آخر  
 لا يوجب خروج شيء من  
 الافراد

فيه فان شيئا مرقما لم يجرى في الشقبة الغير الوصفية لارتداد  
ما قيل ان الطبيعة العقيدة بالعموم جزئي حقيقة حق  
بعد نفى الميراثين النفية الطبيعية داخل في الشقبة  
يفيد ان يقيد الكلي بالكل في الشقبة لا نستول  
هنا كذا في صنف في محله وفي استلزام الدليل انه لو  
كان الاشارة للعقيدة المستوردة غير مفيدة للتشخيص  
نظر لان يقيد الكلي بالكل في الشقبة بمعنى انه  
لا يصير عقيدة مجرد ذلك استقيد شقبا من انه يربط  
استقيد بذلك استقيد لاداء استلزام الاتفاق في شقبة  
مضمون في مع هذا الكلي استقيد وهم لا يكون ان يستقيد من  
النفية بالصفة الاستقيد لمراد اصول في العلم  
بأنها استقيد فيه الى غير ذلك فتقيد تلك الاشارة  
استقيد استقيد وكيف لا واذا كان اصول موضوعا  
للمتقيد فلا بد ان يفيد استقيد والاول يفيد وضعه  
الا ان يفيد ان مجرد الاشارة استقيد لا بد  
الاستقيد من غير تحقق ما يصاحبه بخلاف قرينة الخطا  
اي قرينة يستعمل عليها او خطاب بمعنى الكلام الذي يؤول  
به من الامور المفصلة سابقا (فان يقيد الحق) اي قرينة  
يذكرها الحق من الاشارة الحسية فانها يفيد ان  
الاستقيد لولا الاشارة من غير استعانة بما يصاحبه  
فانما قرينة القرينة الى الخطاب والحق لا بد من كفاية  
والدليل

هذا ان يكون غلبة لما قبله لو كان  
موضوع الطبيعة مطلقا فبذلك بالعموم  
لكن العلم ما ذكرنا ان ان موضوعها  
غير مفيدة في شقبة الاشارة بالعموم كما  
ينهم ما ذكرنا شقبة الاشارة بالعموم كما  
فيه في بعض ادوات  
من ان

والملابسة في كل منهما شيء آخر واسا جعل الخطاب بمعنى انصر  
والدخالة للبيان كما فعله المحقق قدس سره اي قرينة هي  
الخطاب يدفنه انه لا يتبادر له قرينة ضمير الغائب ولا يصح عطف  
الحرف على الخطاب الا ان يرد باخص الاشارة المحسنة ولا يمكن  
يعود ولا يرد ان قرينة ضمير الغائب لا تقيد الشخصية لانه  
مرجع وقد يكون كذا كما يستحقه ذلك في اتبعه العاشر  
ويستحق ان عدم اذا دة مجرد الاشارة العقلية الشخصية  
مع ضرورة اعادة التخصيص باسما ما يصاحبه بياضه سوت  
الموصوف كليا فلا يصح قوله (فلنذكرنا كذا) ان المضمرة واسم  
الاشارة المضمرة انت من ذكر الشخصية قرينة لخطاب  
والحرف (تجزيين وهذا) ان الموصوف انت رالية بالاشارة  
العقلية (كليا) وقيل كون الموصوف كليا بمعنى انه عند كل اشارة  
ان التفاوت بينه وبين المضمرة واسم الاشارة القرينة ولا يخفى  
يعود ومن امارات جعلهم موصوف كليا امرهم تسمي ما  
مدرته مستوف الى المضمرة واسم العلم اسمهم جعلها الموصوف  
كليا (الثالث) ان التبيين انت رالية واسم الاشارة  
بالتبيين العرف بين المضمرة واسم وفاد التقييم  
الفرد الشامل لاسم الاشارة لانه علم هذا من اسباق  
الا انه صرح بانه علم من السابق فاكيدا لما يستفاد من  
التبيين (من هذا) ان ما سبق في التقييم (الفرق بين  
العلم والمضمرة) حيث علم ان الوضع في احد كمالا شخصي

والتبيين في التبيين كذا

وفي الآخر كل واحد من الفرق ايضا بان الموضوع له في احدهما متعدد  
 دون الآخر كما قيل فليس لنا حلا للعلم المشترك الذي هو  
 احد مع العلم الى الفرق بينه وبينه لخصر وظاهر الامر  
 معلومة الفرق بين العلم والقياس بحيث يتميز كل علم عن كل  
 لخصر وكما علم الفرق بين العلم والخصر علم بينه وبين اسم  
 الإشارة. بل بين الثلاثة الا انه حصة ذات الفرق بالعرض  
 لما ان تنقسم هذه معقولة لعل الامر في الفرق بين العلم و  
 اسم الإشارة وبين اشئته حيث يذكر اسم الإشارة في انقسام  
 فيكون قصوره في تنقسم عدم ذكر اسم الإشارة دون غيره  
 الفرق يرشدك الى ذلك انه ذكر في كثير من كتب اصول  
 شائعة للتوسل اللفظي ان كان هناك حاشا وما ان يكون  
 مضرا فهو مصدرا كان طاهرا فعلم وعلم ايضا (مضاه  
 لتسم الخزي) انهما بالعرض (التي هي) حاشا كذا في و  
 حال كون الجزئية كاشا (دون اسم الإشارة) وقد عرفت هناك  
 والظاهر دون اسم الإشارة بالامداد كالحديث لان انقسم  
 هذا النوع دون الزاد وكأما افراد اقسامه فجميع متابقة لبيان  
 الابدان حيث يعبرون في مقام تعريف العلم بالعلم كذا في  
 مقام تعريف المضمرة (المضمرة) وفي مقام تعريف اسم الإشارة  
 اسم الإشارة كذا وكذا عرفت من السابق ان اخرج اسم  
 الإشارة عن قسم الخزي علمت حاشا اخرج الموصولة عنه  
 والذات

والا لكان احواله فيه فاسدا فيكون تقسيمه فاسدا ويمكن  
ان يقدر بأنه لم يتغير من حيث حاله أن اخراجه من تقسيم  
التي في نفعه كليا كما مر فليكن تقسيمهم ما خراجه هذه  
النكته فاسدا وقدره (ظنا منهم ان مدلول ذلك التقسيم  
انما يتبين بقربنية الإشارة) اى قرينة هي الإشارة والإشارة  
باعتدال (ومدلول الضمير بالوضع) لتعيين التقسيم ايهما  
نقط ويتبادر من العبارة ان السناد راجع الى هذا الظن  
واسم التقسيم بربية من السناد ولا ينبغي ان يحمل عليه  
ما ذكره من السابق ان التقسيم فاسد كما ان الظن فاسد  
واذا مبرهن اشتقاقهم بارتكائنا ان السناد في كل واحد  
اظهاره في المقطع بالاشارة الى ضعفه وذلك الظن  
اما انهم ظنوا ان اسم الإشارة وضع للمقدرا مشترك  
والظن بجزيئات الممركطة بالمقدرا مشترك فبعض المعينين  
المعتبر في الاول حين الاستعمال متفادا من القرينة وفي  
الثاني مقتضى الوضع كما قيل واما انهم ظنوا ان كليهما  
موضوعان للجزيئات الممركطة فانتقدرا مشترك الا انهم  
جعلوا اسم الإشارة بغير قيد للمعينين المعبرين وضعه  
بالتعيين فبطلت وكان متقا هذين الظنين انهم حين  
الاطلاق الضمير فممنوع لفظ الضمير للمعينين من غير ضمنية  
من المستعمل الى اللفظ وظنوا ان الضمير للمعينين بنفسه  
ولم يفتظروا ان عرفنا ضمنية لازمة حين الاطلاق انما للتخاطب

أو التكلم أو سق المرجع ولم يقرها من مجرد اللفظ اسم الإشارة  
 ما لم يضما إليه عمل هو الإشارة الحسية الواضحة ولم يجمع  
 صلا لا استعمال اللفظ من المعقل ويحتمل أن منشأ  
 إخراج اسم الإشارة من آخره أنه لو عمل موصوفاً لكل واحد  
 صدق عليه أمثاله إشارة عقلية أو حسية لما رأوا  
 كل اسم إشارة مستقلاً في العقول أو ضرورة بخلاف  
 الصير فانه لم يستعمل في الكل استعمل في الصير أعان  
 في الجملة فحمله بياناً في الكبر لدرته وحقته في آخره  
 بحدوث اسم الإشارة حيث كثر استعماله في الكل فقام بمعناه  
 مما إذا فيه ولا يخفى أنه يستفاد من جنس قديمين فحين اضمير  
 بالجملة بالوصف أن غير اوصف أيضاً فعمل في الموضوع العام للموضوع  
 في القاص فيه ذلك ما تقدمه . التفسير (المراد) هذه  
 (تبيين لك من هذا) أنه ذكره في التفسير حيث فتر معنى في  
 غيره بأنه يقين في نظرنا من هذا ما تقدم به (أن معنى قول  
 السادة امرئ هادئ على معنى في غيره) أن الحرف هادئ على معنى  
 (لا يستقل بالافريقية) أو معنى قول السادة في غيره في  
 تعريف الحرف أنه أي المعنى لا يستقل بالمفروعية في الإشارة  
 سامية لكن المعنى غير حقيقي وقد استوفينا وجه دلالة  
 قوسهم معنى في غيره على عدم الاستقلال وإحاطة قوسهم  
 في غيره هو مطلق بذكر أو <sup>صفت</sup> المعنى وإحاطة التقديرين

والنظر

۶  
بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله  
والحمد لله رب العالمين

قال صغير اما ما راجع الى المعنى اذ ان اللفظ وائى وجهه مقفوض  
الى فكره وما يؤكده كقول المعنى ذلك انهم قد يفسرون الحرف  
بما لا يستقل بالمفوضية كمن يجب ذنبا اسقام انفسه عن معنى  
عدم الاستقلال بالمفوضية اذ يدبر المعنى مجرد التفسير  
الاستقلال بالمفوضية اذ هو يدبر المعنى في تحقيق التفسير  
اليدبر ان ما قاله الشيخ ان الواجب في مقفوض معنى فوضه الى  
المستقل بالمفوضية ان الواجب شرط في دلالة معنى معناه الا ان  
ذكر مقفوض يدبر المعنى انفسه تدبر من غير مقفوض -  
يشترط في ذلك مقفوض في الدلالة بل الالتزام لمعنى في  
لخص المعنى من رصده وائى كلمة ذو صلا مقفوض رخصت  
ليتوصل بها الى معنى الاسم الا ان من صفات مقفوض الالتزام  
لا يشترط دلالته على انفسه الى ورده الرضا على  
مشروعه عليه فقال يدبر ما في هذا الكلام من التحمل والتحكم  
هذا وتفسيره ان الواجب في شرح بشي من ذلك وانما حكم  
الضبط به ما افاده تتبع مراد الاستقلال وانهم يكونون  
ما يجب ذكر مقفوض تغيير المعنى واخره ما يجب ذلك في  
لتفسير الدلالة مع عدم استقلال المعنى فيها بالمفوضية  
فحكم به وزاد عليه سيد المحققين انه ان كان معنى من  
يخص معنى الوباد فلا معنى لاشتراط احد لهما بذكر المعنى  
وان كانت النسبة الموصفة فاحتياجه الى الدلالة الى ذكر المعنى  
بذلك لانه اشتراط المذكور وان وجوب ذكر المعنى لو كان  
لذلك الاشتراط يلزم ان يصح الحكم على معنى من بعد ذكر

ای جہت سے



المعلق لانه حصلت الدلالة وتم الفهم وقد سبق معنى عدم  
الاستقلال بالمفهومية ويمكن ان يقال لم يتفرع المنصب  
نفسه عن عدم الاستقلال بالمفهومية اشارة الى انه مفناه بآية  
ولا ينبغي ان يكون معيا على ما يكون ذكيا . واستفادة ان الحرف  
(بجذوف الاسم والفعل) من قولهم كما يستفاد من سقوط  
الكلام وجهها ان هذا استيد للاعتزاز من الرسم والفعل فيكون  
الحرف فيه مجازيا وان انعكاس التعريف يقتضيه ان يكون  
ما يستحق المفهومية غير حرف فيكون اسما او فعلا وفي  
صحة هذا المخرج من تعريفه فظهر اذا انفصل ايضا يدل على  
معنى لا يستحق المفهومية وهو تمام مفناه والشيء الذي هو جزء  
مفناه وكذلك بعضه الاسم كاسماء ابدانهم كالحرف ما يدل  
عليه حرف التعريف كما سيأتي والاسماء المتضمنة لمعاني اخرى  
والقول ما من معنى من معاني الفعل وهو الذات او معنى من معاني  
ذلك الاسماء وهو الذات يستقل بجذوف الحرف فانه لا يستقل  
معنى من معاني الاسماء حقيقة معني الحرف حصل التعريف على  
ما لا يحتمل وبما قرناه لك ظهر ان الالفاظ في بعض تعريف الحرف  
لا ينفصل كما اشهر من ضيق العطن وما انيد ان ما ذكر  
في التسمية الثامن ان الفعل والحرف اشتراكا في انهما يدلان على معنى  
بما يقتضيه كونه ثانيا للتعبير يعني ان معنى الفعل غير مستقل بالمفهومية  
فيما قرض ما يفهم من قوله بجذوف الاسم والفعل يعني ان الحرف  
الاسم ان معنى قولهم ان الحرف في عدم الاستقلال بجذوف الاسم

ك  
الاسماء  
والتعريف  
استفاده

حرف  
لغة  
استفاده  
الحرف

حرف  
معنى  
استفاده  
الحرف

والفعل وهذا لا يناقض الحكم بان الفعل لا يستقل بالمعزوية  
ولا بدقته بحيث ان الادلة ان يقول محذوف قد لهم في تدوين  
الاسم واسم ما دل على معنى في نفسه ليعلم معنى تدوينهم  
مع معرفة حالة الاسم والفعل وقد اريد ان قوله محذوف للاسم  
والفعل في حيز التبيين وم يبين ما سبق في التبيين ان  
الاسم والفعل يستقلان في معزوية او ان يقال كوابدقيا حيث  
يكون معناه في غيره ليس الا محذوف لهذا وفيه ان الاستفادة  
من المعزوية انه في حيز معناه قد لهم كما مرته الا انه في غير اثنين  
ثم ان يكون المعطوف حيث يكون معناه في غيره فخصه بالحرف مما  
لا يستفاد من التبيين بل الاستفادة من حملته فوضع للشخص  
والوضع الكلي وليس ما يكون معناه في غيره ليس الا الحرف  
تأمل . التنية (التي جئت) لهذا (قد عرفت من المذوق بين  
الفعل والمستفاد صابرا) الادلة انه في غيره المرجع الى  
الاشتقاق (يريد على هذا الفعل) فيدل على ان يراد بالاستفاد  
من التبيين فانه علم منه ان الفعل ما دل على حدث ونسبة  
اشتهرت من طرف الحدث بخلافه فثبت ان يرد على الحدث  
وامتدته المتغيرة من جانب الذات ويكمل ان يرد الله المستفاد  
في قول النجاة - اعني ما دل على معنى في نفسه يقترن بما حد  
الذي منه التنية - وعلى التقديم من قوله (قائه ما دل على حدث  
بدلت به الى موضوع وزمانا) - فليكن لعدم الورد في ما بين  
الحرف المستفاد من هذا التبيين فيحمل ضيقه الى الفعل او هذا  
وما ياتي عنه ذكره زمانا الا انه لا ينفك عن التبيين وان ذكر



المعنى لانه لا يلزم من اطلاقه على ما يصدق عليه الحدث الدلالة  
على شئ دكنا يريد من اعتبار الحدث في مفهوم الفعل  
اعتبار اسببه فتدبرم كذا اسببه في مفهوم الفعل دالما  
وانه دونه ان موصوفه وم يتي ا شئ يعلم انه مدلول  
الفعل انه طريق استبابه بطريق ا موقوف وسكنه ان  
مراد بالاسبب استبابه في الوجود فلهذا منقحان ومما ينبغي  
ان يفهم عليه انه من ارجح ام ترتيب في ذكره استيفان والاشارة  
لانها ليست استيفان غير مقدر تقدم مقدر ولو كان مقدر  
تقدم ما لم يمتنع ما لم يمتنع من تحتين معنى احرف واحوات  
تقدم كذا من استيفان اتية على هذا التفسير وما يسميه من  
التفسير (السادس) القدر وقوله (وسمى يعلم) معلوف على  
مفهومه ان يتبين منه يعلم ونسبه مدلوله فلهذا قوله قد  
سقط من الفرق ادخلها ما سبق لمنع الفصل بقوله السابق  
او انما هو من جهة اخرى ولا بد من السادس قد العود  
تمام اوصافه ونسبه من يعلم ما سبق ان لا  
وجه مذكره في التفسير السادس صحفه ربيلا على انه يسر  
الحذر لانه السادس ما بعده واللام يصح العطف وهم  
والفرق المتقادم من حابق الكلام (الفرق بين قسم من  
اسم الجنس وعلم اجنس) لانه انه في انما هو لاهل  
اسم الجنس وقد بين قلهم كذا اسم الجنس على ما هو العود  
السابق ولربيه عليه شئ لانه علم الفرق لاهل كذا

هـ ما روي في التفسيرات من قوله  
هـ هو العلم بالجنس  
سـ هذا اذا علمت ان قوله قد  
لـ انما هو علم بالجنس  
جـ قد علمت ان قوله قد  
و الجواب ما لم يمتنع اسم الجنس  
فـ قد علمت ان قوله قد

انه علم الفرق بين المصدر وبينه ايضا كسبح وتسمي  
 ولانه لم ينفه عليه الكفاء بتثنيه اسامع من اشد ذلك  
 النقلة وادرجه انه اراد باسم الجنس مطلق اسم الجنس  
 كعلم وان لم ينبق اعتقلا على اشتغال مذكور والمعنى  
 علم الفرق بين اراد اسم الجنس وكنه الجنس (وان) فكلم بان  
 (علم احسن) كاسماء وضع لمعين يجره مشهور والمرد يجره  
 دانه وحقيقته لما اشكر استمراره فيه في الاولاد وما يجره  
 الصورة فيقال هذا المذوق يدور بصورة لا يجره وما يجره  
 لان اسماة مجموع مادته وضوره وضع لمعين والمرد ما يجره  
 لمعين انه وضع شيء باعتبار تعينه وعلى رجه يستفاد من  
 مع تعينه من اللفظ تعقل التعين وانما ان التعيين داخل في  
 في عدوله اللفظ وحده من غير محذور مما قيل ان التعيين  
 حيز موقوف علم الجنس لا بد له من دليل كما ان ما يجره انه  
 خارج عن له لوله ومعه من لا بد له من دليل (وتقدم علم) ان  
 اسم الجنس كاسم (واشاله) من المصدر دفعه (وضع لغير  
 معين) من حيث جعله لغيره مجرد الذات او الحدث لا بمعنى  
 انه جعله لغيره التعيين معينه كما يقدر ما يستحق في  
 جعله لغيره وضع لمعين بل بمعنى غير مستند من التعيين يدل  
 عليه قوله (ثم جاء التعيين) وهو معنى من المذموم والارز  
 ايتا وفيه من دخول اللام على اسم الجنس وانما قاله وهو معنى فيه  
 في قوله (ثم جاء التعيين)

. شارة الى ان اراد بغير التحين ليس ما لا تعين له ٢٠ ليس الا مراصلا  
 . لا يمكن ان يصير ما لا تعين له اصلا مقصودا بوضع اللفظ  
 . مقبولا والافادة . اراى انه معنى غير مستقن ويستفاد من  
 ظاهر قوله ثم جاء النعين الى انه يصود الفرق بين مطلق  
 اسم الجنس مطلق بالدم او كثره . والافراد الفرق بين اسم الجنس  
 الغير المطلق بالدم . وعلم الجنس يدل على علم الجنس وضع لغير  
 بحد اسم الجنس . وان كان من الموضع اشارة الى ان الانسانية  
 رتبة في تفرقة اجسام واصناف اسرود . وفيه في الجنس ملحق  
 بالدم على ما تقرر في مرفعه . وعلم ان هذا الفرق انما يحتاج  
 اليه عن قوله من جعل اسم الجنس مرفعه للمالكية فقط . وانما  
 منه جعله مرفوعا للثابت من قيد الوحدة . وهو المعنى بالجنس  
 بالعدد المقتدر واختاره السلفون انما اسحقوا استقراءه  
 تبعا للشيخ الرضوي فلا يحتاج اليه التيه (السابع)  
 هذا قد عرفت ان الفرق يدل على معنى في غيره يتعلق بالمصاحف  
 ذلك بغير ايه . وانما لم يكن تعقلا الا بالقيام بذلك الغير  
 اليه فلا يتبين معناه عند السامع الا بما فيها بالية فمناه  
 صيرهم اعمد وتبينه بما هو فيه . وقد عرفت ان الموصول يدل  
 على معنى مستقل بغيره قد استمع بغيره في مضمون الصلة  
 موصوفين في الموصول فقط ان قال (الموصول) في التبيين  
 (على حكيه) حال (الحرف) بناء على ما بينه بقوله (فان الحرف)

يدل على معنى في غيره (معقول باختياره) (وتحمله) (وتعنيه)  
 (بما) (أي بذلك الغير الذي (هو) (أي معنى الحرف) (معنى فيه)  
 فتعنيه هذا اسم مع بما هو معنى فيه (والمرصود بهم) (أصلها)  
 حيث جعل النواة أبهى اسم المرصود واسم الإشارة و  
 لنة (هذا السامع) <sup>مقتضى</sup> بما قامه أو بما بعده من قوله (يتبين  
 بما هو معنى فيه) قد عتب إشارة أن أن اثنين من فيه  
 تصور على السامع أو اقتضى لا يجب أن يعينه في نفسه بالاسم  
 من مرجع تعينه بالصلة وغم المني شبه نفسه يصبح أن يذكر المرصود  
 بهذه الصلة أو المرصود موضوع لما يحكم عليه التخلي بالهتمة وفي  
 صفه اسم مع معنى فيه وتوصيه أنه صفة معنى في المرصود أو الصلة  
 أما أنتم بطريق بالمرصود وحق معنى اشتراط اعطاء وتعلق ذلك  
 ارتك يترقب على تعلق انصوب واسم والعل من حيث ارتباط  
 صلة معنى غير مستقل بالضرورة إنما يتعين بتقدير المرصود  
 لكن من حيث أنه مبرم لا يثبت أنه متعين والدار فقه ضم  
 مدارج لفظ المصنف في كلامه فائدة جيلة وبالذات أن تم قدره  
 يتعين بما هو معنى فيه على أنه يتعين بمعنى حاصل في معنى المرصود  
 قائم به كما يعود إليه افعاء من تدقيق النظر وعبره المشبهة لتدقيق  
 الصلة على المرصود فيعترض عليه بما ذكر من انه يتبادر إلى الفهم  
 من ظاهرها الكلام أن معنى الحرف حاصل في متعلقه قائم به  
 كما أن معنى المرصود من طه صون الصلة وهو فاسد لا يتقاضه  
 بخرق الاستقام ويقدر بما ذكر ~~من أن المعنى~~

متروك ولعل ما يترك اليه الظاهر ان الحرف ما يدل على معنى حاصل  
 في الغير بمعنى (ان يتعقل يتعقل الغير) واسم رسول يتبين بما هو معنى  
 فيه بمعنى انه يتبين بمعنى حاصل في الموصول قائم في قول  
 الاغني عنده ان يكون من الاقبال على هذا الاعتقاد كيف ولا يتبين  
 به ان حال الموصول مكسوحا حرف تبيان الاستعاضة متدخلة بان  
 حرف الاستعاضة تدل على مطلوبة الشبهة وهو معنى غير قائم  
 بها وكيف مد وسيله ح اسكنه بان حرف يدل على معنى باعتبار  
 كونه ثابتا للغير وهو كنه معنى شذوذا الاستعاضة قائم بالغير  
 انما هو معاد حلية ح يتم ككلامه ويؤيد ذلك ان معنى حرف  
 مرة في اللفظة الغير واسرة لوتكون اللفظة منشيء فتترك  
 حيث توفيه ثامث وتكون معنى كلامه ان الحرف يتبين معناه بشيء  
 قائم في ذلك المعنى ومعنى الموصول يتبين بشيء قائم به الموصول  
 كنه في تحمل المسألة شبه لان كون الحرف يدل على معنى الحرف قد  
 استنصر بعدم الاستقلال وقد نبه لافضل انفاه فتمسك عليه  
 العبارة السليمة بما قد وبما استنصر فيما بين الايام وادق  
 يكون معلوما من سابق الكلام ولا يخفى حيث ان هذا التبيين  
 شريد الاتصال بالقبض الاول بحيث يكاد ان يكون الفصل  
 بينها خطأ في النظر الاول التبيين (الثامن) هذا  
 (الفعل والحرف) اي كل فعل وكل حرف (مشارك في انهما  
 يدلان) انما في الدلالة لان دلالتها اذ ليس دلالتها قدرا  
 مشتركا بينهما حتى يصلح لان يكون مشتركا فيهما في العبارة





المتغير وحده تقتضى الامتناع ونحو اسم الفاعل صار مجموع  
 الحدث والذات وانسبة بمنزلة شيء واحد شدة اعتدائها  
 بحيث لا يلتصق به استغن أو سببه قصدا على ان يكون  
 اسم الفاعل مبتدأ منوع بن كل اسم فاعله مرصوف  
 مقدر اريد كونه كما حقق في موضعه وثالثها ان اعتبار  
 كونه الشيء ثابتا لبعض لا يمتنع اثبات الشيء له الا يرى انه  
 متغير تارة مصداقيا للغير في قوله المحب في صواب ربه  
 ومع ذلك اشبه له الاعتجاب فلماذا نفع التلاوة باعتبار  
 استنوت للغير من ذلك ولما اجبت سندفع محمل الثبوت  
 للغير على عدم الاستقلال كما مر على ان لنا ان نقول  
 لم يستمر في مقام اثبات الاجزاء ثم توتر منه اعتبار  
 اثبات الاعتجاب لم اعتبر ثبوته لتقصيحه التثنية له بذلك  
 الاستمرار واسم الفاعل واخر في سيره مقام مجرد عن الثبوت  
 للغير وثالثها ان اعتبار الغير بذلك المصداق لا يفيد امتناع  
 الخبر عن الفعل انما يفيد عدم كونه في الفعل معنى عامر من  
 هذا الاعتبار وفيه الزفان فليغير عنه ولا يخلو عنه الا  
 بطلان قوله ما هو المتبادر من العبارة من رجوع ضمير  
 له في قوله فلا يشعب له الى المعنى المذكور ويجعل العبارة على  
 انه من هذه الجهة لا يثبت له لفظا للغير يوجب ذلك

بأنه في الحرف ظاهر وجوبه في الغرض انه لا يمكن الاثبات  
 هذا المعنى ولا تمام معناه اذا خفي فيه ذلك المنع  
 غير امتزاج كما في مخرج اسم الفاعل والحدث والزمان  
 لان اعتبار كون الشيء ثابتا للمعنى اذا كان مقصودا بالافادة  
 يمين في هذه الحالة اثبات شيء اخر له وراجع ان ارسلنا  
 ابيهم منسدا ولا اختصاصا للمنتاح بالخطاب فلا وجه  
 بتوضيح المنع وبين ذلك ان يريد احسنهما مطلقا  
 الا لا يثبت امتناع انه لو ثبت له شيء الا ان يريد بالاثبات  
 ايضا مطلق النسبة فيكون في ارتكاب استلزام في ذل  
 التقف وراجع لانه ان يقع من هذه الجهة لا يثبت  
 امتناع الخبر عنهما الا احسنهما لا يخص في اثبات شيء معناه  
 بل يمكن بنقل شيء عنه الا ان يراد بقرينة هذه الخبر لا يثبت  
 له ان يثبت له ثبوت ولا اثباتا وراجع  
 ان الذين لا يثبت له ثبوت الا ثبات الخبر على مدركه  
 ومع ذلك جازا خبر عنهما باثبات شيء لا يثبت بان  
 يقال ضرب فعل ماض او متصرف ومن حروف الخبر ذلك  
 قبل في مقام التخصيص من جهة البحث ان المراد باستماع  
 الخبر عنهما امتناع الخبر عنهما مستعملين في مظاهرها وهذا  
 التخصيص هو المشهور وقد صرح به بعض النحاة ووجه  
 ترك تقييد الحكم بظهور ان جميع اللفاظ اختلفت

او حرفا

او عرفونا او اسما متساوية ~~للمحكم~~ الاحكام في صحة الحكم  
 غير بل مستهلك كانت او مملكات قبل بل لا حاجة في تسليم  
 الحكم ان هذا التقييد اما يحتاج اليه لكونه حقه اللفظي  
 مراد به اسما محدد وافعال وهو صومع بل انظر <sup>الى</sup> ~~المراد~~  
 افعالا حرره حين قصد معانيها المخصوصة ~~تكون~~ او قصد  
 يتصرف غيرا واهل رات واجوابان منظور فيما اما الاول  
 ثلثه يبرهن اما كون الحكم قاصدا او لا هذا لانه ان اراد باللفظ  
 في قصد حين استعمله في مدعى الموضوع له وهو انما يراد  
 اطراف المعنى كما صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشامية  
 في اصوليات لزوم الامر الاول لانه يستل اشاع الحكم على  
 قائل مراداه ضربا شديدا وامتناع على صفي مراد  
 به عني على وانه اراد الاظم يلزم الامر الثاني لانه لا يستل  
 احكام على صفة مراداه انظري واما استأن فلا بد بعد تسليم  
 انه لفظ اللفظية لا تستل بالشمسية والحرية ان  
 تستل في اشئ الموضوع به او يتصرف فيه لا ينبغي ان  
 ان يستل الحكم على الفعل واخرى بالمتناع الخبر عنهما  
 لان عنوان الحكم لا يجب ان يكون وصفا للافراد هي الحكم  
 وانه من ثبوت الحكم بان يتصرفه مرفوعة بهذا تقييد  
 آخر فلا يكون لعل على عدم الوجوب <sup>الى</sup> هذا التقييد  
 عالم يشبهه انه ادلى من التقييد الا ان يقال الموضوعية

من اراد صفة

ظاهرة وتدرج منه بان اللفظان واشرف ما اعتدنا استعمالها  
 اسما بد اعلام وامر ما فتع الخبر عن اللفظان والرفق  
 متاع الخبر عنهما من حيث انهما افعال وشرقة وسين لا دكير  
 من اللفظان فيصطلح افعال واسماء او حروف واسماء واقتاره  
 اعمومه اسما في الحق استعاره قدس سره ودرشده بان  
 ارباب امر صفة لفظ موضوعات رنظم دسما فتمية  
 ورم يعقل معنى امر وضع الفهم غير قدس سره ان امر وضع  
 حتى قام بيقين ضرب لاسمى ايدان فقد ذكر ضربه واراد نفسه  
 وبذلك الدلالة لاسم متعين منه على صفة وضعه ففناه منه  
 لفظه وبه نظر لفظ يلزم ان يكون الموضوع بالموضع الموضع  
 موضوعا لفظه اذ لم يقع افعاله وادركت هي امر وضع  
 فذلك يكون صفة موضوعا بالموضع اسما فالوجه ان الموضوع  
 القس امر وضع المفضل في امر وضع اللفظ المعاني لم يكن القات  
 ان شاء الله فلهذا احتيج الى ان امر واسميت من امرها  
 بعد وصفا وضعت لفظها ليمان افعاله حين ايست  
 عزرا من وضع ضنى غير يقود بالذات كالوضع للمعاني ولهذا  
 لم يتبع بهذا الوضع ملاحظة الاشتراك كما ذكره المحقق  
 البقاراني حيث لم يهتم به ولهذا لم يجعل الدلالة بهذا الوضع  
 ملاحظة لفظها والذات كما اشار اليه في حاشي شرح المختصر  
 وترد سيد المحققين آية الله العظمى في الله على  
 العالمين على انفسها بان ذلك لو اقتضى الموضوع لكانت اللفظان

مفوضات لا تقوى لا شتران. ذلك احكام بين المولات والمستملات  
 وانما ذلك فيما مكابرة فتداعى اللغة على ان اثبات وضع  
 غير قصدي لرباعه نقل ولا عقل والتمقيق انه اذا ارادوا  
 حكم على نقل لغيره فان تلفظ به معه لم يمتنع كما الى وضع  
 بل الى ان الاستقاء يتعطل وحضره بذلك الى التخصيص  
 السامع عما يدل عليه ويحضر به ١٠ قرون يستدل الى الاستقاء  
 انما حين لا تنبيه باللفظ تحضر به غير ذلك ما يطرأ على احكام  
 عليه ما هو جلي الى ان وانما في مقام احكام غير مقدم الافادة  
 لا اشد من مرفوعة من وثق حواء في تزييف قوله انه لا يسأل  
 عقد ولا عقل ان ضرب فعل ماض كدم. ومما من حرف حر وحرب ومن  
 مثان وتدرج حوا فان الكلام لا يثاق الا من اسوي او عقل وام  
 وان المستأ لا يكون الا اسما وقد صرح كثير منهم بجم الائمة الرضي  
 باسمية هذه اللفاظ مع ان الاسم لا يكون الا موضوعا ليس  
 بشئ اذ لهم مائة العقل قد بلغ ما ذكرنا ذلك مبغيا لا  
 يمكن انكاره وما علم من مائة العقل بعد تسليم تقرير الائمة  
 وقبول كلامهم نادى ذكره سيد استحقاق من ان مرادهم يكون  
 اسما واعلاما الزا فائمة مقام الاعلام في جعل الزام نساء  
 على ان جازي على غيرهم ليس ينبغي انما البطله هي من العقل  
 لا يثبت للميم ولا يثبت اليه جازي التام. فطرح الائمة لا يثبت  
 تفادى نقل برده نقل عقل بغيره ليشاء عقله على ان يثبت  
 العقل بالقليل العقل من الواضح فلا يثبت العقل بالوضوح  
 من واضح اذ عاينت من طرف العقل من الواضح شيع حوا وحرف

لا يتم ليس منى ام صفة  
 بقوله وما ذكره في بيان

ط  
 (قوله عدم ساحة الى  
 سدا خبره قوله في ع

فانما العقل هو الذي  
 لا يثبت للميم ولا يثبت اليه جازي التام  
 فطرح الائمة لا يثبت  
 تفادى نقل برده نقل عقل بغيره ليشاء عقله على ان يثبت  
 العقل بالقليل العقل من الواضح فلا يثبت العقل بالوضوح  
 من واضح اذ عاينت من طرف العقل من الواضح شيع حوا وحرف



اصلا والاعتناء الموصف الواحد بالشخص بذوات متعددة والمراد  
 بالتحقق بالتحقق في ذوات متعددة التمام لا بالصدق عينا  
 يدل عليه قوله ( ~~فإن~~ تجاوز نسبة الخاص منه ) يعني ان  
 نسبة الخاص منه ليست لاشتراكه في خاص فيه حتى يكون  
 مدونه مشتركاً من الاشتراك امر حاز نسبة الخاص وأشار  
 بكلمة قد في جزئية الحكم انه من الرضاء لا بالتحقق الا  
 في ذوات واحدة وفيه ضرورة ان رضاء تحقق التحقيق كما قد  
 يدعى به في ما ذكره في المسور بيان ان نسبة الفعل  
 الى الخاص ليس من اعتبار في مسمى شخص وليس المقصود  
 بيان انه غير متبقة في شيء انما هو ما فيه ان تحقق نفسه  
 في ذوات متعددة لا يستلزم صحة نسبة الخاص منه بل لا بد  
 من اتباعت الاستقلال مفروضة وسبب الذوات ايضا  
 المراد ان معنى الحرف يتحقق في امور ويتحقق في امور ولا  
 معنى لمعنى الحرف واسباب ووجه تفرع من سر في خبره  
 مما سبقه مما انما حكمه ارجاء به من الاستقلال ان كلمة  
 المفروض تتصلب بالاستمرار اذ ليس في اعمير غير مستقيم  
 ومما في الحرف كلوا حركات ووجه تفرع قوله ( ~~وذلك~~ )  
 الحرف ان تكلف ويمر في قوله الفعل مدلول كل مستقلا  
 اعم دون الحرف وانما لم يخير بالحرف ( اذ تحصيل مفروضة )  
 وبقية ( انما هو به يحصل لم ) وثبت لم ( فلا يعقل ) لتبانيه  
 ( لغيره ) لان الاتيات لغيره ان يكون تحصيله بنفسه  
 فمقد له بما يحصل له في الواقع لا يدخل في التعديل



سنتن سدر حرم

و قد ورد في بعض النسخ  
 و قد ورد في بعض النسخ  
 و قد ورد في بعض النسخ  
 و قد ورد في بعض النسخ  
 و قد ورد في بعض النسخ  
 و قد ورد في بعض النسخ  
 و قد ورد في بعض النسخ  
 و قد ورد في بعض النسخ  
 و قد ورد في بعض النسخ  
 و قد ورد في بعض النسخ

في هذا الدليل بعض الجاهل السابقة في التنبيه السابق  
 نتذكر واعلم اننا حملنا ما ذكره في التنبيه ان من من وجه عدم  
 الاخبار بالفعول واحرف ومما ذكره في هذا التنبيه من وجه عدم الاخبار  
 بالافعال ووجه الاخبار بالفعول عن ما هو التحقيق المستلزم من ان  
 عدم الاخبار عن الحرف وجه عدم استفادته وعدم الاخبار عن  
 معنى الفعل يقامه عدم بيان استقلاله وكذا عن جزئه الذي  
 هو اسنبة وعدم الاخبار عن الحدث لان النسبة التي استقرت في  
 معنى الفعل تمنع ان يسند الى الحرف شيء فاحتجنا الى تفكيكه  
 في كونه كثيرة في كلامه واسمك يظن فيه العقب ان ما ذكره وقد  
 قد ما حصرنا مشرر وقد افادنا لم يجر من الفعل والحرف لا زنا يدلان  
 مع معنى ما عتباركم ثابتا للفعل والمفعول انه اعتبرت دلالة على  
 معنى ما عتباركم ثابتا للفعل بل يثبت له ان لا يثبت معنى ما عتبار  
 كونه ثابتا للفعل بل يثبت له شيء ما عتبار كونه ثابتا  
 في الاحياء لمزجا بخلاف واحد الفرض من وجهها وقد افادنا  
 ثبتت منهاها للفعل فاستغنى الاخبار عنها ولم يصح في اللغة  
 واقباز الفعل عن حرف مع كونها شريكين في ان افترض من صحتها  
 افادة ثبوت منهاها للفعل باق يثبت الفعل على لا يثبت ثبوت  
 ما يثبت للفعل هو ما ثبت له بل يحصل غيره فيثبت الاخبار به بخلاف  
 الحرف ان يثبت من وجه ما عتبار بل من وجه ما عتبار معنى ما عتبار  
 له ولا يثبت ما عتبار بل من وجه ما عتبار لم اصلا فيثبت استفادة ما عتبار  
 من لفظ ما عتبار لا يثبت ما عتبار بل من وجه ما عتبار بل من وجه ما عتبار  
 يا فعل كونه الحرف والهيبة لا يثبت ما عتبار بل من وجه ما عتبار بل من وجه ما عتبار

لمجرد بيان وجه ان انقل ينضم دون الحرف مع اشتراكهما في  
الدلالة على المعنى باعتبار امثولة للغير . التنبيه (استأثر)  
هذا (في خبر <sup>المتكلم</sup> ) أي في تخمين مدرسه انه قد صرح بوضع  
لجميع جزئيات مدرسه ما تقدم ذكره سواء كانت جزئيات  
صناعية او حقيقية كما يقتضيه كثرة رجوعه الى المدرسات  
الكلمية متقدم ذكرها وهي تعد القواعد والتجوز او مدرسه  
جزئيات مشوية لمدرسه ما تقدم ذكره بناء على ان ما عداها من  
اصيد موضع في الشخص وطمح كل طائفة في سلك زهد افراد  
سريع واحد في حكمهم من ارمده . ثم يمتدح التي فلما نتج درها ائمة  
اسبية (ركبها) (في كلمته) هي اجرة وهذا اذا كان راجعا الى الحكم  
(تأمل) لانه لم يحدد ان يكون مرفوعا له فيكون كليا وان يكون  
موازاة فيه فلا يكون كليا ووجه انفسه وكلمته وشخصيته  
تأمل <sup>المتكلم</sup> اي في انصافه كمالا لوصفين بناء على  
رجوعه الى الشخص تارة والى الكلمة اخرى تأمل لانه كميته دائرة بين  
الوجود والعدم او في كليته وشخصيته اذا كان راجعا الى الحكم  
تأمل انما ذهب سيد المحققين فيما نسب اليه من لاهراتي حيث  
قال انما اذا كان المرفوع اليه مستقفا فلا يثبت في جزئيه واما  
اذا كان المرفوع اليه كليا بما ما في كليته وجزئيته بحث واما  
ذكرنا انصافه مقصوده قدس سره في هذه الحاشية وظهر بطلان  
ما ذكره من الوجه ان وجه البحث ان الكلمة المذكورة من حيث ان  
شخص في الحقيقة يتركب من اجزاء هل هو جزئي او لا اذا كان لا  
ينبغي ان يشبهه بغيره على وجه فصله عن الحقيقة على انظر

وليذكر بالآراء المتأمل فتأمل حتى يظهر لك أن القول بالتجوز أهون  
 من قول رعاية الطرد نفعهم وهم كونه جزئيا في مقام التقسيم  
 مدعى الضمائر للمشتقات مع كثرة استعمالها في مواضع  
 الكسب هذا هو التحقيق الدقيق الذي سابقه المولى وأما  
 لك أن قول المصنف في خبر الغائب وكلية نظرا إشارة  
 إلى أنه النظر في أمرين مدعى كليته فيكون وكلية غلط  
 من سبب التفسير ووجه من كلام المصنف ما أفيد أنه إذا  
 كان كلية خبر الغائب وحديثه محتمل تردد يكون التقسيم  
 السابق متلازما بوجه لا كما كان كلية أحسن حصرا مدعى  
 كان نية الزكاري أنه كان جزئيا في حق حصرا مدعى جزئيا  
 ذكر الخرج خبر الغائب عن التقسيم على أن فيه أنه في  
 الصير فكلية يخرج من التقسيم إذا كان جزئيا فالأمر أن  
 يقول أو أحسن خبر الغائب كلية لم يظهر صحة التقسيم  
 أنه على تقدير كليته من التقسيم كذا مكرر وفي معنى كلام  
 المصنف في كلية خبر المذهب كقولهم مذهب مذهب مذهب  
 يستعمل في الجزئيات نظرا بناء على ما سبق تحقيقه وقيد  
 ما أفيد أن هذا النظر مدعى خبر الغائب وقيل خبر الغائب  
 قد يرجع إلى التنصيف فيكون ~~كلية~~ جزئيا وقد يرجع إلى الكلية  
 فيكون كلية والحكم بكونه جزئيا مطلقا باطل من آخوه أنه  
 قد يكون كلية وقد يكون جزئيا على ما حققه سيد المحققين  
 في صواحي شرح المطامع وإنما عمل المصنف في التقسيم جزئيا  
 مطلقا نظرا إلى أن أكثر أئمة <sup>الشيعة</sup> جعلوا المصنفين مطلقا في

المعارض

المسامحة واعتبر ما فيه الخيرية بناء على تعريفهم المرفقة بما  
 وضع الشيء بعينه ونقصد اعتبار الاستعمال بهذا الاسم  
 وجعلنا لبيان الفرض من اوضح لوصلة ثم اشار الى  
 ما هو الحق فيه بالتأمل في جزئياته وكلية ولا يخفى ما فيه  
 من البعد على انه يدخله ما ذكر ان قولهم  
 المخرقة ما وضع شيء بعينه ليس معناه شيء مشوه بل ما  
 اختلف فيه تبيين سواء كان كلياً أو مشوهاً هذا ولو جعل  
 هذا الدائر تدبراً منسباً (تأمل) ما دام هو نظيره  
 وجه اختياره في التقييم لكان النسب تدويره استيعاب  
 (الخارضية) صرحاً - كان متباعدة متباعدة  
 مشهورة صرحاً بكون بعض الاسماء الملازمة ارفاقاً  
 حرمنا لتدريج ان استقام المصداق به لعدم دلالة  
 تدبره وقد ذكر في التقييم ما يمكن المصداق ان يدفع به  
 ان معنى الخرف هذه كان معارفاً به بوجه ارفاقاً يعرف  
 انه لا ينفرد هذه الاسماء على تقدير الخرف - بعبارة تدبر  
 يفرق اريكته ان يضمن له في ملازمة التقييم بمخرقة  
 الاقسام اذ سوق التقييم لمرة الاقسام لا لدفع  
 الشهادة وله دفع آخر وهو التزام المتعلق في هذه  
 الاسماء لان ما هو الفرض من وضوح يتوقف عليه لان  
 الدلالة تتوقف عليه ولا كان هذه خرقاً مدبراً اقرب الى  
 التقييم ما اشترطه بالذكر فقال (ذو) وفوق يعرف بها

كلية لدرجها بمقتضى صاحب وعلو) والمعتبر في الكلية اسروري  
 به وفيه راغبون في قسم ما مدلوله كمن ايلا (وان كانا لا  
 يستعملان) وفيه الاوقات (الاحمر شيئين) ان كثر شيئين  
 حقيقيين كما اذا قيل زيد ذكرا فيجعل اضافة ذواللغز  
 وانما جعلنا ذكرا جزئيين بمعنى ما هو بمنزلة لان المستبر  
 ح الكلية والجزئية امر في الافراد وهذا صحيح جعل زر  
 وشرق كمين ايلا رافعا عن ان يفسد وان كانا يستعملان  
 جزئيين الا انه ثبت حكمه ان استعماله جزئيا هو كغيره جزئيا  
 ويجمع بين الجزئية والكلمة في الاستعمال اذ ان  
 ان يترجم مترجم ان نصدق في كثير من كلية رجزيا  
 ان استعماله في جزئه بتأثير اسره وليت ر يتوجه  
 واستعمل في اسره في موضوع به ايضا ان استعماله هو  
 الموضوع لم يانوضع الافراد وما قررنا لك من كلام  
 ان يقع امر واحد ان لو قد يستعمل في الكلي نحوها في  
 رهل ذومال واستغنى في دفعه عما قيل ان المراد  
 بالجزئية الجزئي الرضا في ذاته مع بعده عن الفهم سيما وقد  
 حوّل به الكلية الحقيقي يرد عليه ان استعمالها جزئيين  
 لانهم يحرم كليهما حتى يقع ذلك الوهم وثانيتها  
 بان كثرهما لا يستعملان جزئيين احدا لان استعمالها  
 ابتداء في الموضوع كماله وعرض الحصر لهذا الكلام في  
 فيه منها من الرضا في ذاتها ما اقبل ان عدم استعمالها

في  
 استعمالها  
 جزئيين  
 في  
 استعمالها  
 جزئيين  
 في  
 استعمالها  
 جزئيين

الاحمر شيئين

الاجزاء ثنتين يستلزم كونهما مجازين لا حقيقية لها فينبغي ان لا  
 يستلزم وجود الجاهل بلا حقيقة ليكن انه اشتهاها ويحتاج الى ان  
 يتكلم في اثبات الجاهل بلا حقيقة الا مسئله فاديرة ويراعى ان  
 قوله (لعرضه الرضاقة) قرينة انهما لا يستلزمان الاجزائين  
 حقيقة يقيين لان الرضاقة لا تستلزم تشخص المضاف وخامسها  
 ان قوله لا يستلزمان الاجزائين ينافي قوله (فلا يكونان  
 جزءين) وهو فلا يكونان جزءين بمقتضى ظاهر السور معنى  
 فلا يكون (و فوق جزءين) لكن هذا انما يكون ملائما للوجود حقيقة  
 سابقا بالكلية لكن وصف مفرد بها بلا وكأنه اعتمد في هذا  
 التقدير على اشتراط ان اتصاف المعنى بالكلية يستلزم  
 اتصاف اللفظ بالعرض وجعل الضمير للوجود بما يعنى من هذا  
 الترجيح الا انه خلاف السوق ولا ينبغي ان يجعل هذا الشيء  
 لبيان ان لفظ ذو حقوق بناء على عرض استدلالا في  
 الجزئ لا يسى جزئيا لا يعنى لا يعنى عنه حيث التبدية (الثاني  
 عند لا يرسل في ان يوقعت في الرتبة (تكا در الاصطط)  
 دنا و بلا اى وقوع (بعض مكان بعض) اما بالنحو و بعض  
 الوضع التركيب فيجعل الكل المستعمل في الجزئ جزئيا والفضل  
 المستعمل في المعنى الواسع واسم الرضاقة المستعمل في  
 الكلية مجازا كلها (اذ المعنى الوضع) الافرادى ولهذا  
 جعلنا ذو وفوق كليين فهذه التسمية بمقتضى الدليل على التسمية  
 السابق وما اتفق على ان يكون للمنع عن الوقوع في ظن اتحاد

ای من تدبیر المروء

ادرس ما تصف النور فقله لا يظفر  
منه المنة ليستعد بهو مكانه  
وتجربه ليدرجه كذا في تدبيره

المعنى غير محتمل الى الوقوع في ظن اتحاد المعنى مطلقا غير ممنوع  
وفي ظنه وضعا لا يدركه قلبه اذ اعتد الوضع وانه اعلم  
بالاصواب واليه امرجع ومآب الدم من طائفي ضار  
وانع من لار من اشتغل به واخرج عنه اواب عطا

قاله كتاب العنت الاصلية التي تفتت منه ضرا  
تم الكتاب معروا الملك المصروف يد حبيب  
ابن من محمود سنة ١١٦٥  
تأليف عبادته محمد رشاد

البراه البهاية جليله في ظنه  
البراه البهاية جليله في ظنه  
البراه البهاية جليله في ظنه  
البراه البهاية جليله في ظنه  
البراه البهاية جليله في ظنه

واما القصة في شاي عبد الكريم ابدان شكرت  
عنا اسم - ومن دال  
دمت بغيره سنة ١٢٠٥  
سنة ١٢٠٥  
ابن





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي الانعام والصلوة والسلام على خير الانام  
ومصالح الظلام وعلى آله وصحبه الخلة السلام اما بعد فهذه اشهر  
لطف وضعته على منظومة العمدة الشهيرة في الاقطار الشيخ حسن  
المعشر والعطار اسكنه الله مع اصحابه عيسى الاخير وقد نظم في  
ثلاثة مائل الرسالة العبدية المثلثة في حق الوضع هذه ضوابط  
العربية شريفة الخلفاء على العالمين ملوك بني مبيي وحينه اني  
لم اجد شيا من شرا يسلط فرائدها ويبي فرائدها ويظهر مقاصدها  
ورأيت الكتب المثلثة في هذه الفن من شرفان الدجاجم ليس لها  
حق في وصفاة الكلام ومن البطل العظيم لا تقم من المقاصد الو  
بقر بغيره ولو كان هذا يبين الوجه الجليل ومع ذلك فهي  
مفيدة من النشيد مشيرة من الكلام المحقق الركيز حتى ان كثير  
المستعملين به قد استلوا بالخراب بعد ان عرفوا في الاستغفار لا يتطرا  
من الزمان وهي مع ذلك لم تشغل من رحمت سائل هذا الفن الا على السبيل  
وقد اقبل والامر له منط الكثير تجمأت على الخوض في هذا الباب  
ولم ابال بما قيل في حق كلفتين فضلا عن كونه بمبادرة مخرقة  
سهلة مستندة على كل جملة علمية وارهو من انه ان يقبل الطالبي  
وعني به الراغبيني وما يرفيضي الزمان عليه تركلته واليه ايسر قال ان لم

(أحمد بن مريض اللقاني)  
(والله والعبيد ذوي الكمال)

أقول الكلام على البسطة والمجردة والعمدة على نسبة صلى الله عليه وسلم  
 ما احتد منه بطون المفاتيح فموجاهة إلى اقرب البنات ينقل مثل ذلك  
 ويقره واضع اللغات براعة استعمال واستارة إلى ان هذا الضميمة  
 عن وضع اللغات وبيان اقسامها تكون واضع اللغات تصوابه تعالى  
 وهو من جهة الشيخ إلى الحق المستقر فانه قال الواضع باللفاظ كل ما  
 تصدق به تعالى فانه اصح عليه من غيره اما بالوجه او ما خلق الله تعالى  
 اصواتا تدل على ذلك الوضعية فاستعمل لواءه او صمته من الناس او  
 خلق الله على امره ويرا في واحد او جماعة من الناس بان الواضع وضع  
 تلك اللفاظ بأراء الحقايق واستدل بوجهه من مقتضى وفيه معقول  
 اما الجدول في قوله تعالى وعلمهم اسم السموات والارض فان هذه الآية  
 ظاهرة في ان الواضع تصدق به تعالى دون البشر وقوله تعالى ومن آياته  
 خلق السموات والارض والجن والانس والحيوانات المستقيمة فان ائمة التفسير اتفقوا  
 على ان المراد بالارادة اللغات وهو لم يكن توقيفية لم تكن من آيات  
 والله تعالى نورهان لم يكن وضع اللفاظ بالاصطلاح كما تفسره وتبدله  
 وان يعطى المتأخر على فروع ما اصفى عليه المقدم فيكون ان يكون  
 المراد بالعدم والعمدة مثلا في زعمنا غير ما كان يحكي المراد بها في غيره  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم في تفسير الاعان والترقيق من الشرع وفي  
 الحاشية مذاهب اهل وهي مع ما يرد على كل من يدعي ما احييه عنه  
 فلهذا ذكرت اصول الفقه واصول اللغة (قال)

( وذلك بانه يتقي المعلوما ما لا تربي المفهوم ٢ )

( محاضرة من فن علم الوضع واسأل الله قبول الصنع ١ )

انقول اعلم ان الوضع اصول في علمنا باقتضاؤه احوال اللفظ العربي من حيث  
الوضع العربي - وغايته معرفة الوضع - وفي كتابه مطالع العلوم المدخل  
المذكورة في هذا الفن لراجهة وصحة تصحيحها لادراك معرفة المفردات  
الاصطلاحية المعدة من اللفاظ التي يحكم على مدلولها في العلوم العربية  
واما معرفة وضع ما يصدق عليه تلك المفردات على وجه الجمال فانه  
يعرف من ثلاث ان كل اسم اشارة وضع للشارية استعملت  
بخصوصه اتي مشار اليه كان - فان كان الاول من سادس العلوم  
العربية والقوله بانه من مبادي النحو فقط مجرد تخصيص وان كان  
التالي فهو من بعض من علم متن اللغة بناء على ان متن اللغة وظيفته  
بيان معاني اللفاظ اجمالاً وتفصيلاً - ارمي مبادي بناء على انشاء عبارة  
عن معرفة الوضع تفصيلاً - فانه باعتبار الجملة الذاتية علم يثبت  
فيه من اللفظ العربي الموضوع من جهة وضعه فانه معناه باهتداف  
الموضع المذكورة او علم يثبت فيه عن ادخال العلم العربية من جهة  
المفردات والنوعية والشخصية المعتبرة من خواص الوضع مخصوصه  
اما اللفظ الموضوع او الوضع نفسه فانه ياهت عن لواحقه وباعتبار  
الجملة العربية المصطلح يعرف به الفرق بين اللفاظ الموضوعات واقسام  
الموضع المحتملة والواقعة - او علم يعظم برعاية المتكلم عن الخطأ  
في استعمال اللفاظ في معانيها وفائدة على هذه العفة المذكورة  
وتمييز اقسام الموضوعات بعضها عن بعض ولما يقع في تقدير الموضوع

فاعلم وحده ولان تعدد الغايه كالطب موضوع الجسم وتركيبه الاثريه  
 الحاطة للصحة والثالثة لطلب وعنايته حفظ الصحة باقية واسترها عوارثها  
 استحقاقه وعنده ان موضوع هذا العلم هو الوضع نفسه لانه باعتماد  
 تعريفه وتفسيره جاء للمالكين عليه التفرع ففهموا في الغلات واخطأوا في وضع  
 بعضه اللفاظ 1 مرده بالتأليف بعضه المتأخرين وتعلم على وضع جميع  
 اللفاظ غير من منتهات النحو واللغة وكان له من المتقدمين من يذهب  
 ما أولهم العربية وليس له فائدة يعتقد بها وحده انه يكون بابا من  
 فنون العربية كالحاقيق المستطرد في ما لا يثبت عليه مع دينا ودينا  
 والعلم كما قيل نفقه كثره الجاهلون واما قال الناطق مقدمة من علمهم  
 ووضع لانه المسائل المذكورة فيه قطرة من بحر ودره من عقد فخر فانه  
 لم يفرق بين موضع الركبت بالكلية ولذا وضع اسما للرفع والاسماء  
 الزمومات واسماء المجموع واسماء العدد اذا اريد الى القصر كما اذا قيل  
 السدنة نصف الستة واسماء المشيئة الاسود واسماء الاسبوع واسماء  
 ليال الشهر واسماء ساعات الليل واسماء مسافات النهار واسماء  
 الكواكب واسماء هوائيات الجو واسماء التي تكون اعداء اجناس  
 واسماءها واسماء الاستفهام والكنيات والفاظ الحكاية وغير  
 ذلك كالفاظ النحت مما يطول ذكره ولان ذلك الوضع السوي  
 والشمس والفرق بينهما وتفصيل ذلك للمالكين بما يستحق كتابا مفصلا  
 ولما تشبه الى بعضه في بعضه هذا الشرح ومنه العلم بالتوضيح قال  
 رقيقته مشهور الرمام العظماء في سلكه كتبه في القعدة  
 اقول يريد ان المسائل التي اردت ان علم الوضع هي علمه وانه احدها

لعله اسما  
 في السور

من الرسالة العظمى المنسوبة الى عمه الدين رشيد الدين محمد بن محمد بن  
عبد الغفار الديلمي بكسر الهمزة واسكان التحتية ثم جيم الشيرازي  
الشافعي قال الكبير كان اعلما في المعنويات عارفا بالاصول  
والمعاني والبيان مشاركا في الفقه له في علم الكلام الموقوف والمجاهر وغيره  
وفي اصول الفقه شرح المختصر اشاع وفي المعاني والبيان المعرأة الغياضية  
وكانت له سعادة مديدة وما من صليل والعام على طلبة العلم وكلية  
نافذة وقرأ عليه افاضوا منهم الشئ الكرماني والفياء الغياضي  
والسيد الشافعي وغيرهم وقال الشافعي لم يبق لاسوي  
استفاد آفاده والكشف عن هيات اسرارها على الوجوه من جني ثماره  
والدستخاوة بانواره ولد سنة ثمان دسبعمائة وتوفي سنة ثمان  
وخمسين وسبعمائة مجدسا بقلعة ايج شقيب عليه صاحب كرماني  
عفا الله تعالى عليه فبسه الى ان مات رحمه الله تعالى رحمه المرو  
وهو اوفى ما افرد هذا الفن بالتأليف فيما يعلم ونذكر ما اوجب  
ذلك في شرح المختصر من اشتباه التقديم في المصادر والاشارة  
والحروف واراد موضحة بالوضع العام لم يصح لم كذلك فترجمهم ما  
لزمهم من الامور فبادر الى بيان الحق وحسم الوضع الى اقسام  
واشبه الوضع العام للوضع لم اخاص وخرق بين المنعزلين والله  
يعزني المحيى خيرا قال

٧  
سنة في ارجل  
لعدة اشخاص  
رصدته من سنة  
رب الياض

مرتبا الى اعلى مقدمه كذا في تقييد عليه خاتمة  
اقول رب مقدمته تبعا للدخل على مقدمه وتقييد وخاتمة اما  
المقدمة في بيان اقسام الوضع وتعاريفها واما التقييد ففي بيان

تقييد

تقسيم المنطق باعتبار الوضع الى كلي وجزئي وتقسيم المجزئ الى كلي  
الى اسم جنس ومصدر ومشتق ودخول وتقسيم الجزئي الى عام ان كان  
الوضع خاصا ايضا فان كان عاما فالى الضمير واسم الإشارة والحصول والحرى  
واما الخاصة فالى مشتقة على اثني عشر تنبيها في الفروق والمواصفات  
يبي بعض الكلام ولربما ان يكون الجوهر عقليا في كل كتاب بل لابد ان  
يكون استقرايا وقد اطلق الاناجم على الكهنة في مثل هذا المقام  
ولربما فيه سوء تضييع شغل من يعرف فيهم قال ابن طهم رحمه  
الله (المقدمة) اقول للعلم ان له بابا القصد ينف كثيرا عما  
يعتدون اسام المفرد طائفة من الكلام يتفرع القاصد بادران معانيه  
في ذلك المقصود ويسمى بالمقدمة كما يسمى طائفة من كلامهم نثرا او  
نثرا او نثرا او نثرا ويجمعون بينهم مشتقة على هذه الوردية مثال  
الكل على الجزاء وهو ايضا بيان تحقيق الوضع العام للموضوع  
له الخ من هذه مقدمة القاصد راجعا مقدمة العلم وهي ما يتفرع عليه  
الشرح في مسائله وهي معرفة هذه وموضوعه ونياته فمقدمة الكتاب  
هي جزئية الكتاب ومقدمة العلم الوردية كانت التي يتفرع عليها الوردية  
مسألة العلم فالقاصد مقدمة الكتاب والوردية هي مقدمة العلم  
وانما كان ما استقلت عليه المقدمة مما يتفرع بها القاصد من مقصود  
هذا الكتاب لانه يعلم من ان اقسام الوضع اربعة وبرا يعلم ما ذكر  
في التقسيم من ذلك **قال**

( وخمسة اقسام وضع اربعة ) تأنيدي لما بينا في مجتمعه  
( فوضعها هي ستة اربعة ) وعكس اول اسم المسموع

( فإسم استارة كذا الموصول والحرف والضمير ذالمقبول

أقول الوضع لغة جعل الشيء في هيئة وعرفنا تعيين اللفظ ما زاد المعنى  
فيكون عليه سننم أن قيل إن الجار ليس بموضوع لمعناه الجازي أو بالقرينة  
أن قيل إنه موضوع فإن كان الوضع من جهة وضع اللفظ وتضمنه فتع  
أو البشرون وضع لمعنى كوضع النساء وأوردن وتوكلن وإن كانت  
من جهة الشارع فظهر من حيث هو موضع شرعي كوضع المصوم والصلاة  
والج والركن وتوكلن وإن كان من قسم مخصوص كالهدى والساعة  
من اسمائها وغيرهم موضع شرعي خاص كوضع العقل المعنى الإجماع  
والإحسان والعقل المعنى الاستعارة والكناية والعقل المعنى  
التجسيم والترصيع وإن كان من العقل عرفي عام كالعادة للجوار  
موضع شرعي عام فالوضع يكون شعبة بينهما يذهب من تصورهما فبقه  
أما بناءهما أو بأمر أعظم منهما وأما وضع إذا تصور القاطن مخصوصة  
في من أمركاين وحكم حكما حكما بأن كل لفظا كل من مخرج تحت حته  
لعدالة على كذا يسمى هذا الوضع وضع توكيدي وهو نوعان وضع  
خاص لموضوع له خاص كوضع العلم اجناس الصيغ من فعل و  
يفعل ونحوهما من جميع الهيئات المتكسرة الطرياق على تركيب تقع ل  
فأما كذا العلم بوجانس الصيغ المنزوعة هي بطل ووضع عام لموضوع  
له خاص كوضع عامة الأفعال فأن موضوعه بالوضع بملاحظة محتوان  
كل من شامل لكل شعبة جزئية من الستة العامة فالوضع لم يطل  
الشعبة بالجزئية بالملاحظة بذلك العنوان الكلي فالوضع عام والموضوع

اسم

كرو

خاص ووضعي عام المرصوع له كذلك كوضع المشتقات مثل اسم الفاعل  
واسم المفعول والمضارع والمنسوب وقول المور وقول المسمى للمفعول  
وصيغ المصادر وادوات الحبالغة التي غير ذلك مما يتعلق بالهيئات  
هنا في ليست موضوعات بموضوعات بل بقواعد كلية وانظم لم يفرض  
لوضع النظم ولعل ذلك اي قول من نفس هذا الوضع تارة على ان  
الواضع كما لم يمتح في وضع زيد الى الوضع الذي مع تعدده تعدد القول  
فذلك يمكن ان لا يحتاج اليه في وضع الهيئة الفاعلية مثل ان نسب  
ايضا مصدر ما اشتق منه الفعل الذي به هذه الهيئة فاني تعدد  
هيئة الفاعل باعتبار الخارل في هذه الاسماء الزاعل كعدد زيد باعتبار  
تعدد الفعل فالقول بالوضع الذي قول به دليل ولذلك قسم  
الناظم الوضع باعتبار تعدد المعنى فقالا ومنه هم اقسام وضع الاربعة  
١- وضع الاسم اذا انصرف لفظا خاصا او لغيره ايضا معنى خاصا اما  
جريا او كليا وعين ذلك اللفظ تعين ذلك المعنى او كل ما يصدق عليه  
ذلك المعنى يسمى بهذا الوضع ومما شذ به في الاربعة وحيد اما ان  
يكون الوضع والمرصوع له خاصين بان يتصور معنى جزئيا ويعين اللفظ  
فانما كعامة الوجود الجزئية فانما اسماء تعين سماتها من غير رتبة  
او يكونا خاصين بان يتصور معنى كليا ويعين اللفظ ما يراه كعامة المنكرات  
او يكون الوضع عاما والمرصوع له خاصا وهو كل واحد من ثلاث  
الجزئيات كالمفردات والمعدومات واسماء الوشادة والمردود وبعض  
المفردات كائنها حيث وغيرها مما يتعنى معنى الحرف سواء كان الوقع خاصا  
والمرصوع له عاما فغير متعدي للاستحالة ككون الجزئيات التي لكلها لمدروعة  
اللفظ وذلك حكما بعدم جواز الاستدلال بالاستقراء اليافق  
وتسمية الوضع العام او الخاص من بابي تسمي الشيء باسم اللفظ قال



( وليس تقسيم لثالث محصر ) اذ بقية من امور تذكر  
 ( فلفظ تعيين وما يشاكله ) من احوال البنا تعادله  
 ( والكتب والترام المقله ) تم سخن المصادر ايضا فانهم  
 اتفك لما مثل الموضوع بالوضع العام لموضوع له خاصه بالدرجه السابعة  
 مع ان هذا التقسيم ليس محصورا بامور اراد ، لتقسيم على جميع افراد  
 ما وضع له بوجه الموضوع فذكر خمسة اقسام لفظ التعيين ونحوه جود  
 السهم ولقد المراد بقوله واحده البنا واسماء الكتب والترام واسماء  
 اوسم . وجميع ما ذكر على حروف ما ذكره انهم ولا حتى بعض الكلام  
 على ذلك وليس الحق اذ يتيق بالقول فنقول اما الاول وهو لفظ  
 التعيين ونحوه فمصدر عين وقد ذكر ان علم في التقسيم ان السواء  
 كلمة موضوعه والوضع العام لموضوع له كمدرك ولا يعقل جعل التعيين  
 من هذا القبيل والاكاسته المصادر واسماء الوماس كمدرك  
 ولذا قلنا م واما الثاني وهو جوده المعجم ونسب حروفه الى لغة  
 اختص في مصدره من قائل الى اعدام اشيا من شاء في ان الواضع  
 يقدر لفظ الف مثلا جوده وتصور معناه جوده وقاله وصفت  
 لفظ الف لفظ المعنى ويرر عليه وهو ان التوفيق عليه لغير  
 ان تكون للوح الوجود وكذا التوافقة فان لا قد تكون للبيان على حد  
 حاتم على . راما تعدد المعنى بوجودها في كلمات كثيرة او بتعدد  
 الالفاظ فمقتضى فلسفي لا يقول به واضع اللفظ ومن  
 قائل ان لا اعدام احاس فان الواضع وضع لفظ الف وبادواته  
 ونحوها لخصائمه معينة كل من معاني هذه الاسماء حقيقة معينة كما  
 ان معنى اسامة حقيقة معينة وحد ق على الورد من قيل صدق

٧  
 كذا في الجود  
 ولعل لا يخفى  
 استدل كلمة هذا  
 قبل كل

الكل

الكلي على جزئية وهذا المعنى يقول بان افراد كل معنى متفادته متفردة  
 بقدر ليس فلسفيا وعلى هذا العقل ان دخول اداة التعريف والوضوح  
 على مجموعاته ومنه فائق انما اسماء اجسامي بناء على ان اسماء حروف  
 الترتيب موصوفة للمعاني الكلية حادثة على متفردة وليست مدلولها اعدادا  
 حتى تكون معاداة ولا نسبة بين ذاتها وهما حتى تكون مستتقات بل ان  
 مدلولها ذاتها تكون معاداة من مرادهم بالذات ما ليست هذه  
 ولا نسبة وكل من مدلولات هذه الاسماء كذا ذلك واستعمل هذا القائل  
 على ذلك بقول الصريحي وغيرهم كل ولو متحرك مقتدر ما فيه نفس  
 القادر له كل قوة كنه الخ ونحو ذلك حيث اوضحوا كلمة التي هي  
 لها حاسة ونحوه بل هو على تلك الحروف فان ذلك يقتضي ان تكون  
 تلك الحروف متفردة صدقة على متفردة والى لم يصح دونه كل عجزا  
 المقصود بقدر المدحول لعدم دونهما على المقدر الحقيقي وذلك ما ان  
 تكون موصوفة للمقدر المشترك بين المشهورات وهيئتها تكون موصوفة  
 بالوضع العام لموضوع لم كذا ذلك ومنهم من قال ان هذه الاسماء  
 موصوفة بوضع الفاعل واسماء الاستارة والاصول الحرفي بان تكون  
 موصوفة بالوضع العام لموضوع له خاص وهذا ما دللنا اليه اننا ظم قضا  
 للعدالة الشيخ المتوسمي وبيان ان الواضع تصور لفظ الفاعل مثلا  
 ولقد جعلنا كثيرة بمفهوم كلي ولما كان صادقا على الخ تم قال  
 وضمنت الخ لفظا صادقا على هذا المفهوم الكلي ومنهم من يقول  
 ان الاسماء ان اسماء حروف الثاني موصوفة بقرينات كلية حادثة  
 على متفردة اذ لا تعدد فيها لا باعتبار اللفظ وهو غير معتبر  
 عند علماء العربية كما سبق فكيف يكون ما يطلق عليه اسماء الحروف

كذا في الاصل  
~~وهو قوله~~

تعدد حتى يقال انزل موضوعه وضع اسماء الاربعة وجوابه ان  
 التعدد المقصود المقدر في بطلان عليه اسماء حروف التام ليس باعتبار  
 اسفقا حتى يرد ما ذكر بل باعتبار تعدد وضع تلك الحروف في  
 الكلمات وهو تعدد مقدر عندهم لا وهم يجعلون واو القول غير  
 وار الرضوان والعالم يعتبر والتعدد الكلمات كالقرب والنقل تعدد  
 وقدر على الكلام دون ذلك لم يعتبر لفظا ولا حكما فلم يصح ان  
 يعتبر ارادها الواقعة في الكلام متبينة او متغايرة كما اردت ان يكون  
 بطلان وضع تلك الحروف في الكلمات فانه كان معينا للفظا او حكما  
 بدليل التعداد بحروف اضر وعروض الحركات والسكنات على وجه ان  
 يبعد ازيدا للحروف كما لو ادخلنا من حيث وضع في الكلمات متغايرة وتعددا  
 بحركات وسكنات متبينة كما اردت الكلمات بما مع التغير الحاصل بسبب  
 وتعدد في الكلمات واعتبار ذلك في الحدود دون الكلمات لا تحكم فيه  
 واما اثبات الرابع وهو اسماء الكتب والتراجم فاعلم ان  
 الاعتبارات التي في هذا الموضع المقام سبعة كما ذكره السيد قدس سره  
 في بعض كتبه وذلك ان اسماء الكتب موجودة لللفظ وهي اسماء اللفظ  
 وهذا او لفظها للنفوس وهذا هو فناء الدول وهو المعنى عند السيد  
 ومن رفته تكون اسماء الكتب والتراجم اعم من اسماء على الارض  
 فاما اعتراضه اعم على ذلك وبقائه ينبغي ان لا يخلو حيث اسم  
 الكتاب كالتأليف فلهذا على غير لفظ مؤلفه لا يكون له في اللفظ  
 من حيث بيان الشخص عند تقييد فلسفي لا ينفق اليه ارباب العربية فان  
 الفرق لا يعد لفظا غيره غير لفظي بل يقال في العربي في ثقب اللفظ

و كذا في بعض  
 ولعل كلمة (لما)  
 سقطت من قلم  
 النسخ يمكن  
 قوله صح ان جعل  
 الخ عددا لما

٩  
 في بعض كتبه  
 اللفظية  
 التي  
 في بعض

الصادرة عنه وعن غيره أرى الفاظ واحدة وكذا على التقدير الثاني  
 كما هو ظاهر وأما على التقدير الثالث فالظاهر أن العلم اجناس  
 لأن كونها اعلام اشخاص يستدعي عدم جواز اطلاقها على غير نسخة  
 المؤلف كما لا يخفى ويمكن ان يقال بآراء على هذا التقدير اعلام اشخاص  
 موضوعة بالوضع العام كما في اسم الاشارة والموصول ونحوهما بل لا  
 يبعد ان يثبت ذلك في اعلام الاجناس كلها ولو قيل ان اسماء الكتب  
 والتراجم اسماء اجناس بل دليل اذ تلك الالف واللام على كثير من كالتسمية  
 والمخافة وان تكون زائدة للرجوع لان امر صلي عدم الزيادة مع اسم  
 العلمية الجنسية تقديرية وحضارية لم يكن بعيدا فتأمل وعلما مما ذكرته  
 ارى على التقدير الرابع اعلام اشخاص على الارواح وعلى الخامس والسادس  
 والسابع اعلام اجناس على الظاهر ووجوبه غير ضفي على القولين امارق  
 وأما اثبات الكبريم فذهب بعض الأصوليين الى انه علم حسن للمجوع  
 واسم حسن لقدر المنفرد بينه وبين كل جزء منه وأما اسماء السور  
 فانظر اراك كما سر وأما الخامس ولقد اسما العلم وقد عرفت ان نظم  
 بقوله ثم سُمي العلم بضم السين والقصر وهو لغة في الاسم فاعلم ان  
 الاصل ربي ههنا على ما ذكرنا قدس سره ايضا ثبوت فانه اما ان تطلق  
 ويراد بها المسائل او الادراكات المتعلقة برتب او الحقيقة الى حدة من  
 تكرر مثله تكرر مرة بعد أخرى والحدود على هذه المعاني اما بطريق  
 الاستدلال شرقا او بطريق الحقيقة في الامم اليك والمجاوب في الاخرى كما جرح  
 به السيد ختم التقدير الاول تكون اعلام اجناس لانه انما هو  
 موضوع لتلك الحقيقة والاولى هي اطلاقه على تلك المسائل اذا ثبت  
 فيها حقيقة او نقص من تلك المسألة وهذا ما لا قطعاً بل هو موضوع

في

٩  
ارسل  
ودعه

في ارسل  
المعاني وهو  
من تعريف النسخ

لما كان ما هنا من احوال او اضر الظلم اغرابا وباءا فيكون علم جنس  
 وديبعد ان يقال انظر لعدم اشياء من موضوعه بالوضع العام نظير  
 مامر والحق الحقيق بالفضول انظر على هذا التقدير اساء اجناس  
 لدرجتها وعمل في حوار الموطوف على التليل والكثير ووضعه بالكرة  
 هو هذا مفع شريف وهذا نحو ما فاع وعدم جواز الابتداء بل هو علم  
 مانع مع ان العبارة الجنسية تقديرية اصطلاحية كما ترون من حيث ان  
 ويبلغ من هذا هالكا على التقدير الثاني وكذا على التقدير الثالث  
 ما ذكرنا من شذوذه الحق الحقيق بالارتفاع وقد علمت ما في كلامهم من علم  
 من الرجال او النساء هل حيث جعل هذه اللفاظ من قبيل هذه القسم  
 من الوضع مطلقا مع ان هذا القسم من الوضع لم يلقه اليه علماء  
 العربية ومن قال - اجابة الصمدية اليه في الفرق بين بعض الاولاد  
 ان ذكره في التقسيم قال

كانت اهلانية ولد جهم بالاعتبار  
 (فان علمنا ان ذلك)  
 بل هو العلم بغير اعتبار الظاهر

ان الرجل (من)  
 و قد علم

ومن قيل اوله الاقسام  
 وثالثه الاقسام عكس الاول  
 والرابع الوضع الامر عام  
 قد حاسد عليه باستحالة  
 اقول قد ذكرت لانه الاقسام الاربعة عند الكلام على قوله وعندهم  
 اقسام وضع اربعة على وجه التخصيص وذكرنا المسمى من التسع  
 فلا حاجة الى اعادة القول قال (التقسيم)  
 ونما من اللفظ هو المعنى اقسامه للعلم والجزئي  
 اقول معنى التقسيم ضم قديين او اكثر في صفات ليعبر ذلك المصنفون

ما نصدم كل تيقناً مباحياً او غير مباحين باعتبار تناقض القيود او  
 له تبايناً وانما بالانقسام في تقسيم اللفظ باعتبار معناه او انما  
 كالموقف الذي لا يسع عقله تصور مفرد من وقوع الشركة فيه والى  
 جزئي حقيقى وهو الذى يجمع نفس تصور مفرد من وقوع الشركة فيه قال

والاول اعاداة او كالتى اوسية سينها لما حدث  
 ما قدرة من طرف الذات هذا مستق او علم المعركة  
 فالاول اسم المحب هو المرحل والثاني مصدر مرمى كالمحل

اقدك قسم الاول وهو الكلي الى ثلاثة اقسام لان ذلك المرحل اما  
 ان يكون ذاتاً وهو ما ليس له من مركب مرمى وهو اسم الحسن  
 كاسد وثمة وانما ان يكون مركباً وهو نفس لسان الفنة التى  
 بين الذات والحدث ان احدثت من طرف الذات فهو المثلث او من طرف  
 الحدث فهو المثلث ف تعريف اسم المثلث من جهة شاع للافعال  
 المستلحة من المرحل كعم وبعث وبعث واشترى من غير حاجة  
 الى تعلق الى ان هذه الافعال من اصل الوضع كانت تدل على الزمان

الاولى التى بعد لعاصى الاستعمال فلم يمتدح مثل ذلك  
 لشدة الافعال وما قصة فارلا لحدث قبل حقيقاً انما كانت  
 عليه من الاصل ثم جردت عنه من الاستعمال والحمد الى ذلك نظر علماء  
 العربية الى الاوليات الفقه وقد جردت على الاحكام اللفظية  
 واطقت النسبة على المركب من الذات والحدث والنسبة محاذ من باب  
 الجردت الجزم وازادة الكل ليدفع عليه التقسيم الى المثلث  
 واليعنى فعلى ما ذكره الناطم ان اسم المثلث لفظ مدلوله كل ذات  
 اى ليست جمداً ولا متباعدة وقترى من غير الذات بل الماهية

في  
 كذا

د  
 في

في

القائمة بنفسها قال الامام الرازي في تفسيره اعلم ان كل شيء حصل  
 به امر من الامور فان كان اللفظ الدال على ذلك الشيء مذكراً قيل  
 به ذو ذلك الامر وان كان مؤنثاً قيل امرأت ذلك الشيء وهذه  
 اللفظة وصفت ~~لا~~ لا فائدة هذه السبعة والرد على  
 ثبوت هذه ~~بعضها~~ بالافادة اذ عرفت هذا فنقول  
 انه من المحال ان تثبت هذه السبعة لصفة ثمانية وذلك الوجه  
 لصفة ثمانية وذلك الى غير النهاية بل لابد وان تنسب الى  
 حقيقة قائمة بنفسها مستقلة بما قيل من وجهين يصدق على  
 تلك الحقيقة امر ذات تلك الصفات فتدرك امر ذات  
 كذا وكذا انما يصدق في الحقيقة على تلك الحقيقة القائمة  
 بنفسها وجب هذا ~~للفظة~~ فلو ان السبب جعل اللفظ الذات  
 اسماً للحقيقة القائمة بنفسها وجب هذا هذه اللفظة كالنقطة  
 المنفردة الدالة على هذه الحقيقة ولما كان الحق تعالى فيوما  
 في ذاته كان اطلاق اسم الذات عليه حقاً وصدقاً انتم ولم  
 يتفق اهل العلم على تفسير اسم الجنس بما ذكر وسيأتي الكلام  
 عليه مفصلاً في التبيين السادس واسم الجنس هو الجنس  
 والافراد لا يثبت بغير مطلق ~~مطلق~~ اسم الجنس في الواقع واسم  
 الجنس مذكراً بما هو مطلق اهل الميزان والاصوليين ~~قوله~~  
 والثاني من اقسام معنى يقسم ان كان خاصاً بوضع هو العلم  
 كما قولنا فرغ من ايمان القسم الوطى وهو جامد لونه كالي وهو يقسم الى  
 اسم الجنس واليضمير والمشتق والمفعول ~~يشرح~~ في بيان القسم الثاني من

اللفظ وهو ما دلوله جزئي فخصه ايضا الى قسمين بحيث قسم خاص  
 الموضع وهو العلم او الشئ فان الواضع لما وضع العلم بقوله  
 معانيه مخصوصا ووضع اللفظ لرباطه المعاني المتضمنة ولما  
 العلم المجسي فبأنه الكلام عليه في التسمية السادسة والخمسون  
 جعلوا تعريف العلم كاحلاله ايضا وجعل تعريف العلم كاحلاله  
 من كل ثم ان الداعية اشار الى التسمية السادسة والخمسون وقوله الرضع العلم  
 وتسمية قتال

١ اوعاه فان يكن معناه في غير بضم وهو حرف و  
 ٢ او يكون معناه في الضيفان كان لقرنة الواو فذكر  
 ٣ فالضمة او في غير القرنة تلك حصة او طفلة  
 ٤ فاسم لثمرة اول والثاني موصول اسما فاستغنى بها

اقول يريد ان اللفظ الموضع العلم للموضع له الخاص يقسم الى اربعة  
 اقسام وبيان ذلك ان المعنى اما ان لا يستقل بالمعنوية  
 بل يحتاج الى ضم ضمنية في اعادة خبر الحرف واما يستقل بالمعنوية  
 وذلك لا بد من قرينة لتعين المراد لاستواء سبب الرضع الى  
 المسببات فان كانت تلك القرينة في الخطاب فهو الكلام فهو  
 الضمنية وان كانت في غير الخطاب والكلام فهو اما حصة كاسم  
 او عبارة او عقلية كالموصول فان انضمام الصلة الى الموصول غير  
 كاف في الدلالة على الموصول بل ان سبب الصلة الى الموصول غير  
 عن الخطب وقد تكلم النعمان على وجه دلالة الحرف على معنى في غيره  
 واسماء الإشارة والموصولات بما لا مزيد عليه فالعلم على ذلك



هاتين فضول الكلام كما هو شأن أعاجيب هذا الفن حتى صرفوا  
 أعمارهم في مثل ذلك الطغيان بيد أنما تذكر ما اعترض به بعض  
 أئمة علم العربية عن هذا التعريف ليزداد الطالب بصيرة في هذا  
 المقام قال ابن هشام في شرح المصباح اشتد هذا الكلام  
 على امرئ منكم في أحدهما دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى  
 في لغة اللفظ وهذا يقتضي بظاهره قيام المسميات باللفظ  
 الدلالة على ذلك محال لأن ذات زيد لم تقم بلفظ الزيد  
 والبار والدال قطعا وكذلك ذات الحديث والرحمان لم تقم بلفظ  
 منوقام وذهب وآخرون دعوى دلالة الحرف على معنى في خبره  
 ولقد وان كان مشهورا بين النحويين إلا أن الشيخ براء الدين  
 ابن النحاس ما عرهم فيه وزعم أنه دال على معنى في نفسه ومما  
 أبوه من أمثلة ذلك على ابن النحاس ما ذهب إليه بأنه لا يخفى  
 المخاطب بالحرف من أن يفهم موضوعه لغة أولا فإنه لم يفهمه فلا  
 دليل في عدم فهمه على أنه لا معنى له لأنه موهوب باللفظ  
 والفعل وهو لا يفهم موضوعه لغة كما في ذلك وإن هو طيب  
 به من يفهم موضوعه لغة فإنه يفهم منه معنى غير اللفظ موضوع  
 لغة كما إذا خاطبت بهل من يعرف اللغة موضوعه للاستفهام  
 وكذا ما في الحروف فإذا عرفت أن له معنى في نفسه قال ولكن  
 اللغة في بين وبين الاسم والفعل ~~بمعنى~~ أن فهم معناه في التركيب  
 أنه في آواخره ~~بمعنى~~ وقال ابن هشام في بعضه تعالى

على التسهيل هذه العبارة معترضة من ثلوث حركات <sup>لها</sup> <sup>ثلاث</sup> <sup>تروهم</sup>  
 تكون الشيء طرفا لنفسه <sup>١</sup> الحامل لمعنى الحرف غيره لنفسه فإذا لم يربط  
 ذلك الغير <sup>٢</sup> معنى الحرف <sup>٣</sup> ونحن قاطعون باستقراء ذلك وإن تحولت  
 يفهم من ذلك معنى انتهى مجرد النطق بها كما في النصوص من الاسماء  
 والافعال وإن فهم يفهم من ذلك أحد معانيها بدعيه كما في المنقول  
 من الاستعمال والعقل وكذا القول في الباقى وكون اسماء الشرط  
 والاستفهام اسما وحررها بدلالته على معنى في نفسه وهو <sup>العقل</sup> <sup>الاستفهام</sup>  
 في كس وعبر المعاني في ما والمراد من معنى والمكان في حيثما  
 وعلى معنى في غيره وهو معنى الشرط والاستفهام فكله فأن قيل  
 هذه الامور عند دفعه <sup>١</sup> اما الاول فلان اسما بدلالة الكلمة على معنى  
 في نفسه دلالتها على معنى باعتبار نفسه ذلك المعنى لا باعتبار نفعه  
 بميل والمراد بدلالته على معنى في غيره دلالتها على معنى باعتبار  
 نفعه ذلك المعنى بامره خارج عنه فالأولى صرحت من البصرة  
 دلته على انه من المخرج احتقان ما قبل المخرج منه ولم يدل  
 على حقيقة الابتداء باعتبار نفسه كما دل عليه الابتداء في قولك  
 اقبلن الزبداء <sup>١</sup> واما الثالث فلان التقييم باعتبار المعنى  
 انوصى له القسنى قلنا نعم لكن عبارة ملتبة موجبة بخلاف  
 المراد فينبغي القول عنى الى عبارة سالمة عن ذلك فقال  
 لا بد ان تكون موصوطة لمعنى باعتبار نفسه او باعتبار  
 تعلقه بغيره <sup>٢</sup> انتهى الحرف الخ  
 (الحاشية وفيه اثنا عشر تبيرا)

كذا  
 ما لا يلى

كذا في الزم

## (الاول)

نشرت اثنتي عشرة الاضية في ارض الفيدرالية  
 ذلك بالفيدرالية في وقت من اوقات اسما لا حروفا تجعل  
 اقول انما هذه المصنفين طائفة من الحكماء كلامهم اشتملت  
 على باهت تنعق بمقصودهم تعلق اللاحق بالسابق ربما يفعل  
 عن الموصوف والتبعية يطين على معينين الاول ما يفهم من  
 الكلام اسما من صراحة ارضنا ربما لم ينته في الفاسد  
 فيه عليه والذات الكلام البديهي والمراد بالتبجيات  
 التي اشتملت على الخاتمة المعنى الاول ونسبة الناطق بالاول  
 منها على ان الثلثة الاضية وكلها الصير والارشارة والمرصود  
 مشتركة في ان مدبر الارض ليست معاني في غيرها يعني ان  
 معاني هذه الثلثة مشتركة في ان كل مدبر تمامه حتى في نفسه  
 ما حركت فعلا متفنن بالخير فيه وصلاح الحكم عليه وانه  
 كانت تلك المدبرية تحصل بالفيدرالية ليس كل من تلك المدبرية  
 متوردا في العقل يجب فهم ما وضع بارادة الاله بامام قرية  
 وفيه من الخطاب والاشارة حقا او لمقلا فلما كانت معانيها  
 بتمايزها متقلة باطنية كانت اسما لا حروفا لا ت  
 انتم ما يكون تمام معناه كذا قال

ولم تعد قرينة عقلية  
 وشدة قرينة الخطابية

تستلزمها وقال الحجة  
 نسخ الذي هو القبول الثاني

٢٨

٢٩

واهكم لدى الدول بالكلية واهكم لدى الشئع بالخبرية  
 اقول يريد ربنا التسمية المستقرة بين الموصول والمنفرد واحتمل الاشارة  
 وذلك ان قرينة ~~المطلوب~~ الموصول قريبة عقلية وهو كون المنفرد متعلقا  
 الصلة معجدة للمحتاج بغيره الثبوت لم اذ لو بدلك لما كانت صلة  
 والقرينة العقلية لا تفيد التشخيص. وعلى علماء هذا المن ذلك  
 بقولهم ان تفيد الكلية بالكلية لا يفيد التشخيص والخبرية اما كون  
 التقيد كليا فبالنظر الى ان تردد الصلة لا يدل على انتساب مضمون  
 صلة الى ذات من غير تعييني واما كلية التقيد مع ان الموصول يستحق  
 على ما ذكر في التقسيم فلهيئة ان المعلوم من الموصول وهذه هي  
 الاطلاق ليس الا الامر الذي هو آلة للمرافقة المستحضات ولا  
 شك انه كلي مقيد بمضمون الصلة الذي هو كلي ايضا فلا يفرق  
 السامع منه مجرد ذلك مشحون مانعاً من الشك وان صح فهم المشي  
 بالسامع امر خارج كما اذا انحصر انتساب مضمون الصلة له لدى السامع  
 بخلاف قرينة الخطاب والتي فانه كلامهما يفيد التشخيص فيفرق  
 الي مع عنهما ما يقع فيه استرارة فلهذا كانا انما المنفرد اسم  
 اشارة جريئة بخلاف الموصول وهذا معنى قوله وهاهنا التسمية  
 وقوله ومثلهما قرينة الخطاب وقوله واهكم لدى الاول اي لصاحب  
 القرينة الاولى والتذكير باعتبار التكرار او الدليل وقوله  
 واهكم لدى الشئع بالخبرية وقد علم هذا التسمية من  
 التقسيم حيث جعلت قرينة الموصول عقلية وقرينة الاشارة  
 في الصلة هي وقد افترض على هذا الفرق بين الموصول  
 مضمون التشخيص على ما هو عليه وعلمت قرينة السامع المعين

لا يوجب الكلية واجب بان المراد ان الموصول مجرد كليا نظرا الى  
 قسم السابع من مجرد قرينة الصلة والاشارة العقيدة مع قطع النظر  
 عن الاختصاص الخارجى واما ان الموصول كلى حقيق فلا يستقيم  
 كلامه اذ القرينة المقيدة للشخص المحتاج اليه في الاستعمال  
 ان اختبرت ولا فرق وان لم تضرب فلا فرق ايضا لعدم اخذ  
 الجزئية في الكل كما لما كان المقترضا لها من القرينة كذا مضرن  
 الصلة حكما بان قرينة الموصول هي الصلة والاشارة العقلية  
 المقترنة صراحة والمضنة بين هذه التفرقة على ذلك قال  
 الثالث

( وقد علمت ما سابق ما بين زيد واما من فارق  
 لا وجعل ~~هو~~ جزئي لانه انما يتسا من دون هذا باطل فمتعلما  
 ريثان ان ما بينه مضمر بين بالوضع وفي هذا طرا  
 اقره قد علم من مباحث التقسيم الفرق بين العلم والمضمر حيث  
 صرح بمصرحة المعنى والوضع في العلم ولقد علم المعنى وعموم الوضع  
 في المضمر وهذا هو المراد بقوله وقد علمت الخ ومعنى قوله  
 وجعل جزئي الخ ان تقسيم الجزئي الى العلم والمضمر دون اسم  
 لاشارة باطل وهذا تقسيم مبنى على قواعدهم ان اسم لاشارة  
 موضوع لا مرغام الا انه يتعين بقرينة الاشارة الخفية في  
 استعماله ~~بمعنى~~ في معنى دون اهل الوضع ومدلول الضمير  
 والعلم يتعين بالوضع الذي هو ط الجزئية ووجه بطلانه  
 وفاده عامر في التقسيم من ان التعيين فيه ايضا وصح كالعالم

والضمر

والمضمر قال (الراي)

(وبان بالتقسيم ايضا انه ما بقاء في الرفع كانه ان ترفعها

(ان لمعني ليس يستقل بوضعه الاسم كذلك الفعل

اقل يريه انه علم من التقسيم ان الحرف ما دل على معنى في غيره

ان لا يستقل بالمفروضية بل لابد من ضم ما يحصل به معناه واما

اسم والفعل فيكون ذلك كل منهما يدل على معنى مستقل للمعربة

كما صرح به في اوائل كتاب النحو وقد اطلال القدم الكلام في هذا المقام

والله اعلم بالصواب ان ما التوا به توضيح للاختلاف وما دروا منهم

سواء على المحصلين بقصودهم الذين قدروه وهذه المسألة قد مرع منها الخريون قيل (الخاصة)

(وان هذا الفعل حده مع لا يشتمل المشتق وهو مانع

لا يصلح عن الزمان ما وضع ضا ان يكون اني

اقل الخريف حدها الفعل ما ما دل على معنى في نفسه مقدرا

ما هو الزمنية الثمرة واورده عليه ان ضاربا يصدق عبدها

ليس بفعل فالحكم ليس بماع ويماسق في التقسيم من الفرق بين

الفعل والمشتق علم انه لا يبرر فان الفعل ما دل على حدث ونسبة

الى موضوع وزمانه على ان الحكم اول مقدر في مفهوم وضارب

ليس كذلك لانه يدل على ذلك ونسبة الحية اليها فالمعقول اول

في الفعل الحكم وفي المشتق الذات فافهم المراد وذلك الذي لا

دل على الزمان في هذا فرق غير مذكور في التقسيم وهذا الذي

ذكرناه ومقصوده ان الفعل يدل على الزمان وضما انما هو

اشتق فانه لا يدل عليه وضما بل استعزاها وصفا

بلون ثبوت المحذرات لذات لمدون يكون في زمان قبال (السادس)

(وان موضوع اسم حسن عينا باللام لامت ذات اخرى البنا

(وضده قل علم الجنس فقد بان لك الفرق كره واحد

اقول ان علم الجنس غير مذکور في التقسيم فلا يعطى الفرق بينه وبين

اسم الجنس من غير حاجة لهذا التبيين انما يقال ان الفرق الذي

ذكره مبني على قوله من يجعل اسم النسبة موضوعا له كونه من حيث

هو هو كما ان علم الجنس كذلك انما يفرقها وقا فان علم الجنس

كاسماء وضع بوجهه للجنس المعين جود بوجهه على كون تلك

الحقيقة معروفة للمواط متعينة عنه معروفة كما ان العلم

الشعوبية تدل بوجهها بحسب الفرق وضع على ان تلك الاشياء

معروفة متعينة لديه و هو الجنس كما سجد بوجهه على ذلك التبيين

بوجهه اصلا على وضع بغير معين من تلك الحقيقة ثم جاء التبيين

بوجهه وهو معنى فيه من خارج باقائه من كماله للفرق

ولذا سقى تدل وان موضوع اسم جنس عينا الخ فالسبب في جزء

من مقدم علم الجنس وقام في مقدم اسم الجنس فلما دل

التقسيم على ان اسم الجنس موضوع للحق اركاني الذي هو نفس

الحقيقة باعتبار التبيين فيه اسند معرفة الفرق الى هذا

التقسيم الدال على معنى الفرق واعلم ان علماء هذا

المذنب قد اخطرت ايقالهم في هذا المقام واخطوا في

الكلام وان اردت التفصيل فاستمع لما يتبع عليك مما

اقول من جهة الاعلام في قوله ان الذي هو المقام الى

شخص وهو ما وضع في الخارج لا يتناول غيره من حيث الوضع وهي  
وهو ما وضع لمص في الذهب أي ملاقط اليهودية كاساسه فاه  
وضع لما فيه السع المتحدة في الذهب باعتبار كورل متعينة معلومة  
فان قلت لو كان علم الجنس موضوعا للماهية لزم امتناع اظهاره  
على افراد التي هي كائن يقال هذا اسما والناهي باطل قلت  
اظهروا على الافراد الى جهة من حيث اشتغالها على الماهية هي  
ومن حيث خصوصية مجاريها وان اردت ما منع اظهاره على افراد  
استقام ما اعتبار الوجود فطنا فليكن الحقيقة فالله عز وجل  
ويطردون الثاني منوع وقد استاء سيعوم الى ان الطلاق علم  
الجنس على الافراد انما هو من حيث اشتغالها على الماهية حيث  
قال اذا قلت هذا ابو الحر اني تريد ارسد اي هذا الذي سمعت  
باسم اومضت اسما ولا تشير الى اشتغالها على الماهية  
بغيره ولكنك اردت هذا الذي كل واحد من اسمه له اسم  
انتهى وحاصه اللفظ منتمى الى الماهية والوحدة متعده  
من الخارج لهذا واسلم في اسم الجنس على من يبين اهلها عليه  
الركن انه موضوع للماهية مع وحدة لا يبين وتسمى فردا مشتركا  
وتسمى عليه ابن الحاجب والزم من شري والشيخ الرضي وتبين  
التفريق بين اسم الجنس المفرد والمفرد  
يلزم الترتيب الذي الان في المرفوع اشارة الى المفرد دون  
المفرد والمذهب الثاني انه موضوع للماهية من حيث هي كعلم الجنس  
وعلى هذا يفرق بين اسم الجنس المفرد والمفرد يلزم الحقيقة



الا باعتبار الجنس في الثاني دون الاول بطريق عام وقد بينت  
 ان الفرق بين علم الجنس واسمه على المذهب الاول ظاهر دون علم  
 الجنس موضوع للمعرفة من حيث هو لفظي واسمه موضوع لها باعتبار  
 وحدة لا يعين على معنى الفرد المتكرر واما على المذهب الثاني  
 فالفرق بين وبين اسم الجنس التكرار ان علم الجنس موضوع للمعرفة  
 باعتبار حضورها في اللفظ كما هو واسم الجنس موضوع للمعرفة  
 في نفسه لا باعتبار التكرار واما الفرق بين وبين اسم الجنس  
 المعرفة فهو ان علم الجنس يدل على المصنوعة من حيث هي  
 هي مصنوعة معلومة هو هو اللفظ هو هو اسم الجنس فان التبيين  
 فيه مستفاد من الاول والى صمد ان التبيين حاصل في اسم الجنس  
 الثلاثة تراها مصاحبة في اسم الجنس المسمى فلاحظ في اسم الجنس  
 معرفة كعلمه كما في اسم الجنس من اللفظ وفي علمه من هو هو اللفظ  
 وان قلت ما الدليل على ان علم الجنس معتبر في الجنس دون اسم  
 الجنس المسمى قلنا هذا اجراء فيهم احكام المعارف على الاول  
 دون الثاني وذلك انه لا يضاف ولا يوصل عليه هو هو التبيين ولا  
 يفتى بذكره وينبغي ان تثبت التسمية بعده على الحال ويمنع من  
 اللفظ مع ما آخذ غير العملية كما تأنيث في اسما وتثنية  
 ودون الغلط في بناء اوامر واحدا واما في التثنية في سببان  
 وكيان فلما علمت معاملة الموصوف <sup>وعاين</sup> اسم الجنس معاملة  
 المسمى دل ذلك على افتراق مدلوليهما والى لزم التماثل في اللفظ

يستدل على المترشح ولهذا ظهر ان علم الجنس معرفة لفظا ومعنى وان وقع  
 لوجن مائة تبعا لمجماعة من العربيين فلو ان قال ابن كاشان في شرح  
 الحاجة وكثير من الرصحاء ينشغل دعوى التقرب في علم الجنس  
 وربما غلط الخفاء في ذلك على غير علم ومن استشكل ذلك  
فليست كل التفرقة بالالف واللام الجنسية والاختلافية فان علم  
 الجنس لا يستعمل الا بعد العلم بالاسماء التي استعملت في اسماء  
 رجائين معلومة اللفظ وانما علم الجنس فقه ذكرهم النور  
 في باب العلم بصفة بسمية وان اردت ان تعرف شيئا فليكن  
 كتاب الله والقرآن والاسم الذي في الكتاب والكتاب المسمى في تعريف  
 الحيار واسمته محمدا ما يدركون من الكتب والافعال فيه علمهم اجتهاد  
 ومن ذلك لسان وغيره وهو كثير قال (السابع)

ونكس موصول من الحروف مدلولها في غيرها نظرد  
 فيها نكسا من المعاني عقلية وعينية الموصول ما فيه ثبت

اقول ربما يحتاج في بعض الموصولات اشارة الى الموصول والخوف في عدم  
 الاستقلال بالمعنوية فكما ان الحرف يستعمل بالمعنوية بل يحتاج  
 في الدلالة على معناه الى ضم صيغة هو التي تضمن كذا الموصول  
 عدم معناه الربط صيغة هي الصلة فعدم ان يكون الموصول حرفا  
 لاسما وذلك لعدم ما تقر به الناظم على ما يراد الاستنباه  
 بقوله ونكس موصول من الحروف الى ومعناه ان الموصول ليس كالحرف  
 بل فرق بينهما وذلك ان الصلة كل صفة قد تم بالموصول يحصل

يتصل به كقولك جاء الذي قام فافه مضمونا وهو القيام معه قائم  
 والمراد بالمدى وهو الشخص ذكر ليعلم المراد به ويركز في الحروف  
 فان معنى من مثلا من حوتك سرت من البصرة ابتداء السير  
 من محل منزهة ونقطة الابتداء معنى قائم بهذه السير ولا يتصل  
 الا به فظهر الفرق بينهما ونزال الاشتباه والى ذلك اشار  
 بقوله فبانضام الى الحرف الى ونقطة الفرق قد علم من تقدم  
 اما نظم في التقسيم حيث عهد المصنف من قسم ما دل على معنى  
 في نفسه والحرف ما دل على معنى في غيره فثبت الظاهر  
 في قوله هي الحروف مع عدده على مذكر مراعاة للجنس وان  
 جاء مراعاة المربع فان (الثامن)

والعقل والحرف عينا مع وتخرج حكم اذ لقصد تتبع  
 وهو لا يستقل ولا يستلزم وفيما قد استقر واستقرهما  
 اقول بربط هذه التبيين بيان اشتراك الفعل والحرف في حكم جواز  
 الحكم عليهما ونقد معنى قوله عليهما منع وتخرج حكم اي منع  
 وتخرج الحكم عليهما فاني رد الحرف تقدم على تنقله وهو منع للتكم  
 وقد بينا بعبء جواز الحكم عليهما بقوله اذ لقصد تتبع الى  
 ومعناه ان الحكم على الشيء يتوقف على كون الحكم عليه مقفورا  
 حاله انما هو مقفورا لا استقلال بالحرفية وهو مقفورا  
 فاما معنى العقل جاز متوابع الى ذلك ما ومعنى الحرف

في غيره فصار كل من معنى الفعل والمفعول آية وحرارة للمفعول كقوله يسوع  
الحكم عليهما ولهذا جعل الآية الدليل الى الشيء من علامات  
الاسم وحاصله واما قولك تسع بالمصير فيمن ان تراها  
فمنها سماعتك بالمصير الى على حرف الجر المصير واما  
قوله تعالى واذا قيل لهم اتوا بنا انزل الله حيث جعل الفعل  
وقد اتوا ما سب عن الفعل فاطراد لفظه وايضا جواز ذلك  
في البيت الآتي وقوله فاستغفروا معناه اذا لم تدعوا ريقا  
لا استقلال منهما فاستغفروا عن ذلك من اهل العلم ليحصل  
لكم العلم بما ذكرنا وقد ذكره لا كمال البيت قوله

هذا اذا لم ترد اللفظ فان رمت ذلك الاسم كما ذكر  
اقول لما ذكر في البيتين السابقين امتناع الاسم على الفعل والجر  
مع انه قد ورد اللفظ منهما في قوله ضرب فعل ماض ومن حرف  
جر ومخوذ من ازال هذا التزهم بقوله هذا اذا لم ترد اللفظ  
يعني ان الكلمات كلها كذلك الجمل اذا اريد لفظه ولم يلتفت  
الى معانيها صح الحكم عليها وبلغ غايته صيغة اسماء فزده  
مخفي ضرب فعل ماض لفظا ضرب فعل مضارع بدليل عدم وفائه  
لصحة من الفعل ومعني لا آية الدالة كلمة التوحيد قوله

اللفظ كلمة التوحيد وقوله قوله (التاسع)  
وهو في اللفظ ايضا لفظا دون الجوز فاستمع معاني  
اللفظ لما كان نوع الاستقلال قوله كل من

أقول لما ذكر في التبيين الثاني جهة الاشتراك بين الفعل  
والحرف ذكرنا هذا التبيين اللفظي في رتبهم أن الفعل  
والحرف من قبيل واحد فعلا وهو زوا أو ضار بالافعال  
وهذا هو هذا اللفظ أن الفعل يدل على حدث ونسبة إلى  
فائده وزمان تلك النسبة والحرف الذي دل عليه الفعل  
كأن مستقل بالمعروية وقد حرم معنى الفعل وبالنظر

في حيز الوجود بالفعل وهو هذا الاشتراك عند  
أبيه دائما إذ قد اشبه في معناه تلك النسبة بسبب أن وضع  
معلوم الحروف عند ذلك لم يكن جعله من هذا اللفظ  
فإن كذا كان فعل معناه إنما هو بتعينة ما يحصل مدلول  
الحرف له وهو منقطع فإذا كان غير مستقل في التقيد والتفريق  
من يفعله لغيره فقد يكون منزه كما لا يكون خبرا عنه لذلك  
وقد فهم هذا التبيين من التبيين حيث جعل الفعل مقام  
مدلوله حيث كان والحرف مما مدلوله جزئي قال (العاشرة)  
والله خير مما يحب جزئي أدبر فيه نظر جلي

أقول لما ذكرنا التبيين رحمه الله تعالى في التبيين أن الضمير مطلقا  
من أقسام ما مدلوله جزئي مع أن خير الناس قد يعود إلى كلي  
وقد يعود إلى جزئي والمرجع كله الموضوع له فإذا عاد إلى  
كله يكون جزئيا كقوله ربه رحيمًا ونعم جوادًا  
وتعود ذلك طالما أن ما يعود عليه الضمير كلي يكون كذا في الضمير

واز ابعاد الى حزني كقولك رأيت نريا واكرمه كان حزنيا حينئذ  
 وليس كذلك مطلقا لما سمعت فجله مما مدبره كل مطلقا  
 ار حزني مطلقا فاسد وهد معني قوله فقه رقر قال العبد  
 السعد اذا قيل تأمل تكون معناه ان في هذا الخلد رقة  
 او فناء لم معناه ان في هذا الخلد امر زائدا على الدقة بقطع  
 رافعة الحروف تدل على كثرة المعاني وكذا فليتا مل على زلا  
 وازا قتي **ليته** معناه اهم من انه يكون في هذا الخلد تحقيق  
 او فساد و**بجمل** على انه للمجد **وفيه** يستعمل في  
 لزوم الفساد انتهى وما ذكره القلم رحمه الله تعالى لنا موافق  
 لما ذكره بعض النحاة قال الرضي وقد يقفه الخرج في قوله حقيقة  
 القليل جعل الذات مشارة **بالحكم** الى صرح بالحق وقيل  
 قائمه الاهتزاز على الضمير المندة الى صرح بتحقيقه شيئا قله  
 انه ريد قائم ابوه واطفي كان **الحكم** امك ام حمار فوجه به  
 رها ونعم رها وبالحقيقة ورب رجل واحد فان هذه  
 والمضار كل **الحكم** نكرات اذ لم ينفه المردوع اليه **الحكم**  
 ولحقته **رأيت** رجل كرم واحد **رب** ربا **الحكم** ورا **الحكم**  
 لم يجز **رأيت** معرفة برفع الى تلك حقيقة بصفة انما  
 وفيه كما لا يخفى ان **الحكم** **الحكم** بربص او **الحكم** **الحكم** عن كونه  
 نكرة ايضا وان قل شيئا فان **الحكم** **الحكم** **الحكم** **الحكم**

الراجع الى النكرة المختصة بنكرة ايضا وان اعتبر الراجع يكون  
 الضمير الراجع الى النكرة الصرفة ايضا مدركة فالنوع تحكم  
 مع ان معنى التقرين هو التقييد من الإشارة الى معلوم خاص  
 في ذهن السامع من حيث هو معلوم وان كان بهما في  
 نفسه وهكذا المعنى يرد في الضمير العائد الى النكرة  
 فلا وجه للحكم بكونه نكرة فالنوع ما عليه الجمهور فهو لا يتبع  
 احوق وقد رماه الناظم في انتسيم فعد مطلق الصير من  
 قيل ما دلل له جزئي وقد ضرب ربه له الفن في هذا  
 المقام اخذ ما سادس قال (الى دهم)

ونوع ذو معانها الكلي وضعا وفي استعمال الجزئي  
 اقرب المقصود من هذا التنبه الإشارة الى التفرقة بين اذوق  
 وبين الاسماء التي تشابه الحروف في التثام ذكر المتعلق وذلك  
 مثل ذو ووق وسماء الاسماء الدائرة للاضافة فان  
 مفاهيم كلهم متعلقة بمفهوم ذو كلي لانه بمعنى صاحب  
 ومفهوم ذوق كلي ايضا لانه بمعنى علو وان كانا لا يستعملان  
 الا جزئيين اخصيين بالنسبة الى معانيهما الذي هو صاحب  
 والعلو والمرتبة والوصف فلا يمكن ان يكونا حسب الترتيب  
 فظهر الفرق بين هذه الاسماء وبين الحروف اذ معنى الحرف  
 هو

جزئي شخص كائين وحاصل ان تلك الاسماء وان شاركت الحروف  
في ذلك المعنى الا ان مخالفتها في الموضع لم تكن الموضع  
له في الحروف جزئي وفيها كين غير جزئي وان كانت لا تستعمل  
الجزئية وهذا وان لم يعلم ماسبق في التقسيم حيث لم يذكر فيه  
وصحة العلم بالسبب فرج ذكره الا انه في حكم المذكر لا مشبهة  
وقوله انه ظم وفوق ذو من اسقاط الالف ان ذو قال  
(انما في عشر)

والحكمة يدرك ان قد ينظر للموضع حقاً اذ هو المضمحل  
ورفعه يارب من تناقض في اللفظ يحسنه فاقطع مطالب  
احتمل يربى بربا التفع ان ما ذكر في التقسيم من الرفم وما عرفت به  
صفا انما قد حجت الرضع الاول وان استعملت بحدود  
ذلك فانه حل في هذا الفصل ارفعك التي لا دلالة لها على اكثر  
كما يقال المدح والذم فان في اصل الرضع كانت تدل عليه  
وهكذا العلم في غيرهما وكذلك الاسماء المبنية لتأنيدها  
للكون في المعنى فانه لا يصدق عليه هذا الاسم فيجب ان يكون  
بما اجيب مما سبق ويقال المعتبر الرضع وما الناس من رضى  
بمخرج هذه الاسماء عن هذا الاسم وادخل في الحرف نظراً  
للمعنى وان اخرجت عن حكم الاسم نظراً للفظ وهو ليس  
وهذا التفع كبر القادة وليد له لا ينعقد تعريف العلم باسم  
وهذا التفع كبر القادة وليد له لا ينعقد تعريف العلم باسم



افعال فاعل موضوعه الآن شخصات هي اللفاظ فيتمتع  
 بصيغها بوضع متصرف وجعل اللفظ كليا لتقديره بقدره  
 تدقيق فليس لا يلتفت اليه ارباب العربية ولما اعتبر بالوضع  
 الاول لم يتقضى فعل الترتيب لان اسرار الافعال لم تنوع  
 هناك ولذا في الافعال بل هي موضوعها اما للاحداث او  
 للآثار او غير ذلك وهذه فاعلها في اصل وضعه  
 داخل في اسم المفعول والترك فيه خارج عن انفسهم وفي  
 ذلك كل لفظ اريد به معنى كالفاء التامة واسما وحرارا  
 واذا اريد به معنى كالياء في قوله تعالى فاعلها  
 للمحذوف فيه على ما ذكرنا وهو معنى قوله ولا تقع في  
 الرب الخ وكذا حال هذه الفاء في الوجود في هذا المقام  
 ضيق هذا والمقدور ما ذكرناه وبه يعلم حال اللفاظ جميعا  
 من جهة الوضع فانشرح به صدر كل طالب ذكي ووصل به  
 الى غاية مناه من هذا العلم قال  
 هذه هو الغاية في اختياره

فاحفظ ورج العفو للعلل

٥٠ يس والحمد لله على ما سئل

٥١ ثم صلاته عن تارستان

٥٢ المصطفى الماحم كلام الشرق والآل والهي لا اله الا الله

٥٤ حارضة الغصة غناء الورق فامطره السحابة نور الورد

اقول فتم ارجو ربه بما ابتدأ لها به من السناء على الله بما هو الله  
 واسمعه له من خلق الله بمقتضى آذ ما ضا وقنود شعاعا وأبصارا شميا  
 ولين اعانه على شرفه من الله تعالى اذ ان لبين حادجه  
 من شكر نعمته بما من الله به عليه من نبيه للقيام . يقول  
 ان شرح العقيد محمود شكرى الامام المحدث على توفيقه لهذا  
 الشرح بالفضل من غير مراجعة كتب هذا الفن ولم يراع  
 حجة . والشكر لله تعالى على ما يقع به الرضا به وان يحسنه والتمنا  
 لرحمة الله عليه بحسب الدعاء . وكان ذلك في سنة ١٢٤٠ هـ  
 ارجو من الله احدى عشرة بعد المائة والالف من الهجرة .

نخط العقيد محمد الكليم الدين الشكرى . وقد نزلت  
 هذه من نسخة سنة ١٢٤٠ هـ صاحبها الشيخ محمد الصبيح  
 الامامى وكان من خطه بخطه ابراهيم الدردى وبها  
 ستة عشر وثلاثمائة والى . وكان هذا الخط ذا خط  
 جميل ولم يكن من هذا العلم مدنى تقع ليا بخطه اخطا كثيرة جدا  
 اقرب هذا مع معرفتى الشخصية بالمذكور . وقد اطلع على كتابين  
 له اهلما يتعلق بمجالس بغداد وتراجم شخصياتها . وعلى كل حال  
 اصبحت بعض الخطا هذه السنة . وفيه ندرت من نسخة في على امل  
 ان اعثر على نسخة اخرى . والله اعلم على كل حال  
 ١٣٦٠

عبد  
 ١٢٤٠  
 ١٢٤١  
 ١٢٤٢  
 ١٢٤٣  
 ١٢٤٤  
 ١٢٤٥  
 ١٢٤٦  
 ١٢٤٧  
 ١٢٤٨  
 ١٢٤٩  
 ١٢٥٠

101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200.

101. 102. 103. 104. 105. 106. 107. 108. 109. 110. 111. 112. 113. 114. 115. 116. 117. 118. 119. 120. 121. 122. 123. 124. 125. 126. 127. 128. 129. 130. 131. 132. 133. 134. 135. 136. 137. 138. 139. 140. 141. 142. 143. 144. 145. 146. 147. 148. 149. 150. 151. 152. 153. 154. 155. 156. 157. 158. 159. 160. 161. 162. 163. 164. 165. 166. 167. 168. 169. 170. 171. 172. 173. 174. 175. 176. 177. 178. 179. 180. 181. 182. 183. 184. 185. 186. 187. 188. 189. 190. 191. 192. 193. 194. 195. 196. 197. 198. 199. 200.

المواشى و ستور من القطن  
الاصيلة

مختصر

في عالم الوضع

1943-1944

شرح الرسالة العنصرية

المستبح على الفوضى

علم حق المص

تَعَالَى

[illegible][illegible]

Handwritten text in Persian script, likely a manuscript or letter, featuring dense cursive calligraphy.

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, is visible on the right side of the page. The text is partially obscured by the dark, textured area on the left.

# بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضّل لافسان بمعرفة اوضاع الكلام .

ومبايئه ، ومصر الحروف ، اصول كنهه ، وفروع معانيه ، والاضواء

على المشتق من مصدر الفضل واحكام ، وجمع لمحسن الاعمال

ومكارم النعيم ، امسود بالغاظه انواع السعادة واحدى ،

الضر في اشارته اصناف احكام وانقى عهد المذكور اسمه

في اثرة واربعيل ، وعلى آله مظهر الحق ومطهر الباطل

ماظهر النعم في العالم ، وما استشهد اليهم في العالم (وتجسد في

فخر شاع في الرحمان ~~مظهر الحق~~ ~~مظهر الحق~~ في الدوام ارساة

الحصينة التي ~~انوار الله~~ ~~انوار الله~~ الامام الحق ، واساطير ادق

صائم الصديق ، عند لق والدين ، أعلى الله به درجته في

أعلى عليين ، وكانت مشتملة على مسائل دقيقة وتحقيقات

عميقة ومع شفاية الایجاز ونهاية الإختصار ، ولم يكن لها بد

لا يفرح لا يفرح صغيرة ولا كبيرة الا (حقيقتها) ، ويبلغ في

بيان المراد وتحقيق المقاصد اتصاها ، أردته الخوض في

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي فضّل لافسان بمعرفة اوضاع الكلام .

ومبايئه ، ومصر الحروف ، اصول كنهه ، وفروع معانيه ، والاضواء

على المشتق من مصدر الفضل واحكام ، وجمع لمحسن الاعمال

ومكارم النعيم ، امسود بالغاظه انواع السعادة واحدى ،

الضر في اشارته اصناف احكام وانقى عهد المذكور اسمه

في اثرة واربعيل ، وعلى آله مظهر الحق ومطهر الباطل

تتم

جدا

١٢١

(١) الامير الامير  
 وفي الامير  
 كـ  
 سـ

تتميم هذا المرام ، على وجه يكشف عنه وهو مرادها الثام ،  
 مع حور انيجه وكذلك الضيقة قعدة لخمرة العبية ، الامير  
 بلا عصب ، والفرمان <sup>الكرام</sup> ، ضربه على الامام ، ونجح امره  
 الايعام والكرام ، ادى انشاف نيمان السلطنة الى  
 هائته ، ونفاهته طلق الامارة على قوته ، العنبر باخمين  
 العبية وسمية ابراهيمين المدينية والديونية من  
 السطرين في الرصد والسب ، وحقهم في الفضل ولادب  
 مع ضرس حال النوال على الخلاق ، وهاب جليل السهم والفا  
 بـ نزال اسرم وقت ربيع كوال الامير يوم سحر  
 فنوال الامير تدرة عين نزال اربع قفرة ماب .  
 المؤيد بتأييد الملك اعظم ، معب الدولة والدين ، الامير  
 عبد الكريم ، لازالت رقاب الامم خاضعة لاوامره ونواثق  
 الخلاق سدة امراسه ، وهذا دطاء قد ثلثاه رئيسا  
 صحن القول ، قبل ان ارفع الصوت واطول ، فانا توقع  
 في اخير القبول والرضا ، خروفي عاية المقصود والظانية المتغى  
 واقلة ليسر للأعمال ، وعليه التوكل في جميع الاحوال  
 حال المصنف رحمه الله بعد التسمية (هذه فائدة)  
 المشار اليه بهذه المغيار <sup>الزمنية</sup> لنت الله اراد كتابتها ويثبات



حصول الفائدة و (تشمّل) أما خبر بعد خبر أو حال أو صلة  
 لفائدة ، و مرادها تشتمل احتمال الكل على الأجزاء (على  
 مقدمة وتقسيم وخاتمة) و هو الترتيب أن ما يذكر في هذه  
 الرسالة من العبارات إما أن يكون لاعادة المعصود أو لرد  
 ما يتعلق به إذ الخارج منها لا يذكر فيها ، فإن كان الأول فهو  
 استقيم ، وإن كان الثاني فإن كان ذلك استعلق بتعلق الشيء  
 باللاحق أي تعلق من حيث الاعانة في التروع على وجه  
 البصيرة فيه فهو المقدمة ، وإن كان تعلق اللاحق بالسابق  
 أي من حيث زيادة التوضيح والتكميل فهو الخاتمة. والمقدمة  
 في اللغة إما من قدّم اللازم بمعنى تقدم ، أو المنفرد وفي  
 الاصطلاح عبارة عما يتوقف عليه التروع في العلم والممارسة  
 كظاهرة لتقدمها في الذكر أو لتقدمها في الطلب في التروع في  
 المقاصد بالذات أو بالواسطة. والمراد بالمقدمة ههنا المقاصد  
 المحصورة... أو العبارات المعقولة التي لا بد من اختيارها للتجوز  
 بأن يكون من قبيل الحقائق الكلية ~~التي لا يمكن~~ على بعض جزئياتها أو  
 الحقائق التي ~~تظهر على~~ المدلول على بعض ما دل عليه عليه من خواصها  
 وجمع في بعض النسخ بعبارة مقدمة وتبيين وتبيين وتبيين  
 فهو من أقدم الكتب إذ البنية من باق المقدمة فلا حتم

ط  
 نهاية

في بعض النسخ  
 في بعض النسخ  
 في بعض النسخ



بعضه جزء مستفلا ( مقدمة ) متدخلة لهذا الذي شرع  
 به ، أو بالعكس ، وما جعل خص لهذا العبارت ان  
 بعد لها ان قوله استنبيه غير هذا بغير ما سأل لا مان هذا  
 المقام ، تأمل . ولما كان معرفة اقسام اللفظ باعتبار  
 هصر في اوضاع وشروطه وتحتل الموضوع له كذلك مما يوقف  
 عليه ان يقصد كما يصور ان بعد ذلك بدأ في المقدمة لتقسيم  
 اللفظ بذلك ارجح نقار ( الف قد يوضع متغيرا يعني  
 اعلم ان اللفظ في اصر اللفظ معنى ارمي فهو معنى المتصور  
 فيتناول عام يكن صوتا وحرفا وما هو حرف واحد او اكثر من حروف  
 او مستفلا صادرا من اللسان أولا ، لكن خص في حرف  
 اللفظ بما هو صادر من اللسان من اصوات المعتمد على المخرج  
 حرفا واحدا او اكثر ، مفعلا مستعلا ، فلا يقال لفظة  
 الله مركبة لله وفي اصطلاح النحاة ما من شأنه ان يصدر  
 من اللسان من حروف وهذا كما اكد او يجرى عليه احكامه  
 كالعطف والابتداء ، فيخرج فيا حينئذ كلمات الله وكذا  
 الضمائر التي يجب استنساخها ، وهذا المعنى اعم من الاول  
 وهو المراد هنا . واللام فيه الجنس من حيث حصوله  
 فقط لا من حيث حصوله في بعض افراده اعني العبد الذي  
 اوطعه

(١) من الممكن ان يكون اللفظ حاداً في  
 وجه اللفظ الى ما هو اللفظ المستعمل  
 فيكون اللفظ مستعمل في اللفظ المستعمل  
 فيكون اللفظ مستعمل في اللفظ المستعمل

ثم وهو يتناول  
 حرفه من مقوله في بيان  
 من يجرى اللفظ الى  
 المقدمة ، فيكون اللفظ  
 ان اللفظ المستعمل في اللفظ المستعمل  
 المقدمة في اللفظ المستعمل في اللفظ المستعمل

(٢) او يكون اللفظ مستعمل في اللفظ المستعمل  
 ثم في اللفظ المستعمل في اللفظ المستعمل  
 صدق اللفظ المستعمل في اللفظ المستعمل  
 صدق اللفظ المستعمل في اللفظ المستعمل  
 كذا كلمة اسم اللفظ المستعمل  
 انما وليت بلفظ اللفظ المستعمل  
 اللفظ

والكلمة معينة من حسن مظهر اللفظ وهو الموضوع منه شيء  
 متعدد الخارج راجع إلى أن يحمل ثوبه [بوضع] على المصروف  
 في الماضي في المضارع ، أما لاستحسان الصورة لوح ثوبه أو  
 لتأخر الوضع عن اللفظ بأسطر إلى الذات ، إذا فريد هذا فنقول  
 الاسم اللفظ موضوع من حيث شخصه اسفه وعنده وهو  
 الوضع وثوبه ما يقتضيه اللفظ ، يحق اسداً أربعة  
 زوايا هي : ما شوي ، أولاً ، وفي كل تقدير فالوضع إما خاص  
 أولاً ، فالاول ما يكون موضوعاً موصوفاً باعتبار عقله  
 مخصوصه ويسمى هذا الوضع وصفه خاصاً لموضوع له خاص كما إذا  
 تصور ذات زيد ووصفت بصفته داره والثاني ما وضع لشخص  
 باعتبار عقله لا بخصوصه بل باعتبار أمر عام ، ويسمى ذلك  
 الوضع وضعاً عاماً لموضوع به خاص ، الاستارة على ما سبق  
 ولهذا انقسم إلى أن يكون معناه متقدماً والثالث ما وضع لأمر  
 كلي باعتبار عقله كذلك أي على عمومته ويسمى هذا الوضع  
 وضعاً عاماً لموضوع له عام كما إذا تصورت بعني الحيوان الناطق  
 ووضع له لفظ الإنسان بأزائه . والرابع ما وضع لكلي باعتبار  
 عقله بخصوصية بعض أفراد ، وهذا القسم مما لا وجود له

في موضوع واحد  
 ستة حركات  
 أما في موضوعين  
 المصنف

كما في قوله  
 في قوله  
 في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله

في قوله  
 في قوله  
 في قوله



كل منها اللفظ ، وليس ذلك الامر العام مرسوماً له كما تراه  
 معنى في الصائر والموصولات وغيرها ، وإنما عتبر في ذلك  
 التعيين الذي هو الوضع حقيقة بالقول ، وبه يظهر ذلك التعين  
 وأما قيد بالجنسية بقرنه ( بحيث لا يبرهن ولا يُعاد به الا واحد  
 مخصوصه دون القدر المشترك ) <sup>(١٤)</sup> فلا يتوهم أن ما وضع له  
 اللفظ هنا مفهوم كل واحد من احراد ذلك الامر المشترك  
 حتى يستعمل فيه ، ويقاد ويبرهن لشده ، فان ذلك ما ظهر

(١٤) أي قيد الوضع  
 (١٥) أي المفهوم الكلي  
 المشترك مستغنى عن ذكره  
 يستعمل في القدر

فمفهوم ان الموضوع له والمستخدم فيه هذا المتخصص من  
 احراده على حده ، ولهذا كذا في دون القدر المشترك فانه  
 غير مفاد وغير موضوع له ، فبقوله دون القدر المشترك  
 حال من قوله واحد مخصوصه ، متجاوزاً القدر المشترك فانه غير  
 مفاد وغير مفهوم من طريق الاستعمال فيه بحسب الوضع فلا  
 يقال لهذا مثلاً ويراد به الامر العام الذي هو مفهوم المشترك  
 اليه المفرد المذكور <sup>(١٥)</sup> القريب ، وإذا كان كذلك ( فتعقل )  
 المواضيع ( ذلك المشترك اللفظي للوضع ) ووسيلة الى الحصوله  
 ( بالإنشئ ) أي الامر المشترك ( المقصود له ) قوله فانه بتعيين  
 الماد <sup>(١٦)</sup> سطوتية على الخيزران قرئ فتعقل مفاداً أو ان قرئ

(١٤) أي موضوعاً لكل واحد حال  
 كونه كل واحد على قدره  
 المشترك  
 (١٥) لكن يستعمل فيه بحسب  
 المعيار عند وجود قرينة  
 (١٦) أي سمى لأنه موضوعاً  
 أي لا لأنه







وما مدلوله

وما نحن فيه من هذا القبيل وحاصله مجملًا تنقسم اللفظ ما عدا  
مدلوله اولاً الى قسمين ما مدلوله كلي وما <sup>الخاص</sup> متضمن وتنقسم القسم  
الاول منه الى اسم جنس ومصدر والى مشتق وفعل ، وتنقسم  
الثاني منه الى العلم والحرف واسم التسمية والموصول على وجه  
يخصه به تلك الاقسام ، فان تميزاً من مطلق الاقسام (اللفظ)  
اي موضوع (مدلوله) اي اعمق الموضوع له ، فان الحاصل في العقل  
من حيث حصوله فيه يفرعه هذه العنصر ومن حيث العنصر  
، ثوبام غيره مدلول ومن حيث وضع اللفظ ما زائده موضوعاً له  
ومن حيث القصد اليه من اللفظ اداة ومعنى (اما كلياً او متضمن)  
لأن مدلوله اما ان يتبع من فرض صدقه وحمله على متعدد وهو المتضمن  
ويسمى حقيقياً حقيقياً ، او لا يتبع كذلك وهو الكلي . فان قيل  
هذا التقسيم فاسد لأن الالف واللام في اللفظ هرباً لا يستعراق  
لغناه حيث كل لفظ موضوع لمعنى مدلوله اما كلياً او متضمن ولا  
يشك أن مورد القسمة هو اللفظ الموضوع لمعنى . فنقول مورد القسمة  
اما من القسم الاول او من الثاني فانه كان <sup>المتضمن</sup> الاول فلا يشمل  
الثاني ، وان كان الثاني فلا يشمل الاول . فقلت معني قولنا لكل  
لفظ لما أكد او كذا ان كل فرد من افراده متضمن بأحد الوجهين على

واللفظ الموضوع له هو مدلوله اما كلياً او متضمن  
واللفظ الموضوع له هو مدلوله اما كلياً او متضمن  
فهم القسم



سبل التفتتار لمرور النسخة غير مدرج في هذه النسخة لرد  
 منسوخ مدرج في هذه النسخة وما قيل في أمثلة هذه النسخة من أن  
 لا تنقسم أو لا تنقسم لا يتم بنفسه وإنما لا تنقسم  
 لأنهم ودرهم الدرهم رزق فيرد درهم النسخة إلى  
 أو قسم ~~لهم~~ يكونوا يدرهم النسخة شيء إن شاء الله  
 مقابله وأنه قد صرح فيكون كمنه . فأخبر به أن النسخة  
 مذکور الدرهم للمقسم كمنه وجوده الذهني وانقسم لازم  
 رتبة رتبة تبدأ اتينية بل من حيث حصوله العيني  
 ولزم الشيء ما اعتبار لا يتم أن يكون رتبة لازمة باعتبار  
 آخر كالنسخة الأخيرة مدرج الحيوان الدرهم لريد مثلاً  
 (والأول) أي النسخة التي مدولة كلياً (ما ذات) أي ما  
 مدولة ذات أو يقال ذاتة ما يطلق اسم الذات والحديث على  
 ما يدل عليه من اللفظ ويستند يستقيم قوله (وهو اسم  
 الجنس) كرجل (أو حدث وهو مصدر) إنما أخرج ليدل  
 عن اسم الجنس ليس في التفتتار إلى الفعل والمشتق عليه  
 فكانه قال اللفظ الذي مدولة كلياً ما حدث وهذه أو غير  
 حدث وهذه أو مركب منها . والمراد بالذات ههنا ما لا يكون  
 حدثاً



(١) من اجزاء مختلفة  
 من اجزاء مختلفة  
 من اجزاء مختلفة  
 من اجزاء مختلفة

١١) قسيمات ثلاثة فلا يضر ارسال القسم الاخير ، واحتمال  
 انقسام بعضه الى اقسام متدرجة تحته لا يبع  
 الاحصار كالمعل والمستق ، فالمشتق يقسم بأنه يقال  
 مشتق اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدث  
 وهو اسم الفاعل او التثنية وهو الصفة المشتقة ، او وقوع  
 الحدث عليه وهو اسم المفعول ، او كونه آلة لحصوله وهو اسم  
 الآلة ، او مكانا وقع فيه وهو ظرف المكان ، او زمانا وهو ظرف  
 الزمان . او يعتبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره  
 وهو اسم استقصيل . وكذلك الفعل يقسم باستار الزم  
 الى الماضي والحال والاستثناء . وباعتبار الطلب الى الامر  
 ( الثاني ) اي اللفظ الموصوع لمعنى شخص ( والموصوع ) اي  
 وضع اللفظ لذل الشخص ( اما شخص ) ايضاً بان يكون  
 اموصوع له شخصاً واحداً لوجه مخصوصه ما يعينه ( او كلين )  
 اي عام بان يكون الموضوع له كلام من شخصات بوجه  
 اجمالاً بامركلي يعبراً صدقاً ( والاول ) اي اللفظ الموضوع  
 لشخص وضعاً خاصاً ( العام ) اي الشخص واما العلم بالشخص  
 فمخرج عن بورد القسمة . او معناه كلين ( والثاني ) اي

(٢) اي بعبارة اخرى

اللفظ الموضوع لشخص وصفا عاما اقسام اربعة احراف  
والصير واسم الإشارة والموصول . ووجه الحصر في هذه  
لحده الاقسام أنه ( مدلوله إما أن يكون معنى في غيره )  
أي حاصله في متعلقه ( يتعين بانضمام ذلك الغير اليه ) بمعنى  
أنه لا يتصل في ذاته ~~ولا في غيره~~ ولا في الخارج بنفسه بل  
يتحقق بانضمام متعلقه اليه ويتحقق متعلقه ( ولمواخر )  
كأنه ( أولا ) يكون كذلك بأن يكون معنى حاصله في  
نفسه متصلا بدون انضمام امر اليه . وإذا مررت أن اللفاظ  
الموصوفة لشخصات وصفا عاما تحتاج حين استعمالها إلى قرينة

( ١ ) عدة لغوية

لإعادة التعيين ( فالقرينة أن كانت في الخطاب ) يعني المخاطبة  
في تناول ضمير التكلم والغائب ( والصير ) كأنما وأنت والوفاء  
ما يفيد إرادة المعنى من ماض القربة إنما هو الخطاب الذي هو  
توجيه الكلام إلى حاضر ( وإن كانت ) تلك القرينة ( في  
غيره ) أي في غيره الخطاب ( فلهذا جسيمة ) بأن يشار إلى  
المراد بذلك اللفظ بعينه من الإعضاد الجسيمة ( بوهو  
اسم الإشارة ) كذا : أود ذلك ، فإن المعنى لما يراد منها بين  
الحقن المعنى إنما هو هذه ( أو عقلية ) بأن يشار إلى المراد

باللفظ الذي هو معين عند المخاطب باعتبار تعيينه نسبة مصون  
 صفة اليه معروف بين المتكلم والمخاطب انتسابه اليه (وهو الموصول)  
 كالذي والى فان المعين المراد من كل منهما انتساب مصون صفة  
 اليه اعلوهم قدر اقترافها به معروف لها كقول من سمع ابراهيم  
 وبعد من بعد الذي حدد من بغداد رجل فاضل ، مشير نسبة  
 مضمون هذه الجملة الى هذا المعين عند المخاطب باعتبار تعيينه  
 عنده ولا يخفى ان هذه الاشارة لتوجيه التعيين الى ابراهيم امر  
 خارجي مع تلك النسبة كاختصاص مصون الصلة مثلا بما اشتر  
 اليه هذه النسبة كما ينبغي تحقيقه ونقائل أن يقول ،  
 كمر الزم صيرى استقام والمخاطب موضوعه لشخص ظاهر وام  
 صير العائش فقد يعود لغيرهم كحي ، ويطلق هذا قديما  
 به الى الجنس ، وكذا الذي مثلا يراد به كحي . وقد جيب  
 عن الاشارة الى الجنس بما ضامية على جعله بمنزلة الجنس  
 المشاهد وكذا في الموصول . وام ضمير العائش فالظاهر ان  
 لفظة هم موضوعه للجرىات المدرجة تحت مفهوم المرد  
 الغائب الذكر ، سواء كانت حزنات حقيقية او اصدانية  
 كما يجب تحقيقه . واعتبر من عليه بأن هذه القسمة او قسمة  
 اللفظ

اللفظ المرصع لشخصه وضعاعاما الى تلك الاقسام الاربعة  
 غير حاصرة لحوال ان يكون لهما حفظ وضع ما مرصع لكل من  
 ارادوا المتحصنة ولم يكن قريبته احدى الثلاثة المذكورة كاسماء  
 حروف التهجئة ابني كالولف والباد وكذا لفظ التبيين واسمي  
 اكسبه كالكافية والشافية . وما كانت الاقسام تشتت في  
 شيء وتبار في شيء آخر ، ارد ان يسه على ما به الاشتراك  
 وماله الامني ر فوضع الحاقبة زحل هذا وقار اخاطعة تقتضي  
 انظر هرا من متون وتشتمل ما عطف ليكون مستند كحدود الخبر اي  
 هذه التي تذكرها ، او بالعكس . ويحتمل ان يكون لشمول حاله  
 من المحدث <sup>١</sup> اوس صيرة في البحر <sup>٢</sup> فلا يحتاج ان الوارد مع لغة اللفظ  
 قوله (على تنبيهات) يحتمل ان يراد به اللفظ اى الحاقبة  
 تشتمل على كل فردا ، ويحتمل ان يراد به المعاني لتكون  
 الالفاظ مشتملة عليها . اشتمال الطرف على المطرف فلا  
 يلزم اشتمال الشيء على نفسه . وما كان فيل من الاحكام  
 علم مما تقدم اطلق التسميات عليه (الاول) اى التنبية  
(الثلاثة) اى الضمير واسم الاشارة والموصول  
(تشارك في أن مدلولاتها ليست معاني في غيرها) يعنى

(١) في حروف التهجئة  
 (٢) ساوي كرم عند المعاني  
 (٣) حروف التهجئة  
 (٤) حروف التهجئة  
 (٥) حروف التهجئة  
 (٦) حروف التهجئة

(٧) كذا في حروف التهجئة



بقيد بضمون الصلة الذي هو كلي ايضاً فلا يبرهن السامع  
 استنصاحاً (محذوف قرينة الخطاب والحسن) فان كلا منهما  
 يفيد التشخيص فيعرف السامع ما يتبع فيه الشك (فلذلك  
 كانا) اسم الاستارة والضمير (عزيزين وهذا) اي الموصول  
 (كليا) وفيه جت اذ الموصول موضوع للتشخيص على ما هتق  
 وعدم فهم السامع المصنوع لا يوجب الكيفية اللهم الا ان يقال  
 المدار على ان الموصول عمة كليا نظراً الى فهم السامع من مجرد  
 قرينة الصلة والاستارة العقلية مع قطع النظر عن الانحصار  
 الخارجي لاعلم ان اوصول كلي حقيقي والا فلا يستقيم  
 كلامه اذ القرينة المفيدة للتشخيص المحتاج اليها في الاستعمال  
 لانه المتعدي فلا فرق ، وان لم تقتر فلا فرق ايضاً لعدم اعادة  
 الجزئية في الكل ، لكن لما كان الاعتبار طاهراً من القرينة هو  
 مضمون الصلة حكماً بأن قرينة الموصول هي الصلة والاشارة  
 العقلية المفهومة منها ، والمصنف يتي هذه المفرقة على ذلك .  
 القنية (الثالثة علمت من هذا) اي مما سبق في جواهر  
 القسم (الفرق بين العائم والمقتر) حيث صرح بمضمون  
 القنية



المعنى والوضع في العلم ، وتعدد المعنى وعموم الوضع في النظر  
 ( و ) علمت ( فساد تقسيم الجزئي اليها دون اسم الإشارة )  
 كما فعله بعضهم ( خُذْ ) أي ضاء على وزن ( أَنْ ذَلِكَ )  
 أي اسم الإشارة ( مرسوم لمرعاه ) أي أنه ، يتعين  
 بقرينة الإشارة ( أصية ) في استعماله في معنى دون أصل  
 الوضع ( ومدلول الشيء ) يتعين ( بالوضع ) أي هو  
 مناه الجزئية ووجه السرد عاثر من أن التبيين فيه  
 أيضا وضعية كالتعريف بشر - قوله : دون اسم الإشارة  
 حال من ضمير اليها ، أي على وزن ( أيا لها ) حيث لم يشمله  
 التقسيم . وقوله ظنا مفعول له للتقسيم . التبيين  
 ( الرابع ) تبين لك من هذا أي من التقسيم المذكور ( أَنْ )  
 معنى قول السجاء يدل على معنى في غيره أنه لا يستقل  
 بالمفروضية ( بأن لا يكون ملحوظا قصداً وبالذات بل يكون  
 ملحوظاً تبعاً على أنه وسيلة إلى ملاحظة غيره . وهذا  
 المعنى لا يتضح غاية الانقراح الإبهام مقدمة . بقول  
 أن المعاني قد تكون ملحوظة قصداً وبالذات وقد تكون  
 ملحوظة تبعاً غير مقصودة بذاتها بل أفعالاً للملاحظة غيرها  
 ورواة

بمعنى أن الشيء خبريون  
 قد ذكرنا لوجه كبير سادس  
 على معنى وتنبه محسوسات  
 من هذه الألفاظ كما درس  
 دور لا على أن يكون أو يكون  
 متبعة بها

ومرة مشاهدة مساوها. وهي باعتبار الاول مستقلة  
 بالمفروضية وانقدر وصاحبة لأن يحكم عليها أوجها. ولا يشترط  
 الثاني غير مستقلة بالمفروضية وغير صاحبة لأن يحكم عليها  
 أوجها. وتستدعي ذلك من قولك قام زيد وقولك نسبه  
 القيار ان زيد، فانه في الثاني مدركة لسبب القيام اليه  
 لكننا في قوله المدركة من حيث انها حالة بين زيد  
 والقيام وآلة لتفريقها عن مكانها مرة تالدها وتلا  
 ولعلكم ان تحكم عليها أوجها. وما في الخاتمة لقسم  
 هي ملحوظة بالذات ومدركة بالقصد يمكن اجراء الاحكام  
 عليها باها من النسب والاضافات فزعم على الاول غير  
 مستغنى بالمفروضية، وعلى الثاني مستقلة. ولهذا كما  
 ان اصبر قد يكون نصراً بالذات ومنصوداً بالابصار  
 تبعاً على ان آلة الابصار غيره كالمرآة فانك اذا نظرت اليها  
 ومشاهدت ما ارسم فيها من الصورة فانك ان قصدت الى  
 مشاهدة الصورة فالمرآة بتلك الحال مبصرة ايضاً لكنها غير  
 مبصرة قصداً بل تبعاً ولا يمكن لك ان تحكم عليها أوجها  
 كما يمكنك ان تحكم للصورة، وان قصدت الى مشاهدة

المرآة نفسها تكون صالحة لأن يحكم عليها بأدبها وتكون الصورة حينئذ مبصرة تبعاً غير حكيم عليها أدبها. فبها البصيرة الإدراك كما كانت البصيرة المحسوسة. وإذا اتهمنا هذا فنقول معنى الاستدعاء معنى له تعلق بالغير كالسير مثلاً. فذلك اسمى إذا لاحظنا العقل قصداً وما الذات كان معنى مستقلاً بالمعنوية صائلاً لأن يحكم عليه كما تقول الاستدعاء معنى أصح منه كما تقول ما يحتمل عنه معنى الاستدعاء. ويبلغ منه ذلك متعلقه تبعاً وبالعرض احتمالاً وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الاستدعاء. وذلك بعد ملاحظته على هذا الوجه أن تقبيله بتعلق مخصوص فنقول استدعاء سيري البصرة ولا يخرج به ذلك عن الاستقلال. وإذا لاحظنا العقل من حيث أنه حال بين السير والبصرة وجعلنا آلة لمرفة خاطئنا ونسألهما على هيئة الارتضام والارتباط كان غير متعلق بالمعنوية. غير صالح لأن يحكم عليه أدبه وهو بهذا الاعتبار مدلول <sup>معنى</sup> <sup>بها</sup> <sup>في</sup> <sup>يرجع</sup> <sup>بالنظر</sup>

وبالنظر اليه لا باعتبار امر خارج عنه ولذلك قيل الحرف مادة  
على معنى حي غيره اي حاصل في غيره اي انتمد متعقبة لا  
باعتباره في نفسه فقد انصح ان ذكر ~~المعنى~~ متعلق الحرف انما  
مرحب بتفصيل معناه في انقض ، اذ لا يمكن ادراكه الا بالدار  
متعلقة ، ولهذا آتت لحفظه لا لأن الواضع اشترط في  
دلالته على معناه الا فرادى ذكر متعلقه ، ولولم يستلزم ذلك  
رمكن فهم معناه ويحكم عليه في نفسه فانه لا يرجع  
الى ضائل ، وايضا بحيث لا دليل على هذا اشتراط في الحروف  
سوى التوامم ذكر متعلق ٢ ارسمال وليس مشتركاً بينهما وبين  
الاسماء اللازمة للامثلة ، واسبق احدى ذكره بان  
~~ذكر~~ المتعلق في الحروف لاهل الدلالة ، وفي تلك  
الاسماء لتحصيل التي هي لتوصل تحكم بها ، واما  
بيان يعمم الوضع في كلمة من زهوان الواضع تقبل  
معنى الاستدعاء طلقاً ، وهو امر متعلق بين الابدان والغير  
المتخصصة التي كل منها ملحوظة تبعاً ، ووضع لفظة من له  
اي لكل منها ، وقس على هذا سائر الحروف - ( بخلاف الاسم  
والفعل ) ، فان جميع الاسم بتامه مستقل بالمفهومية

١١  
لأن المرشدة الى جهة العلم برب  
الوحدان في القول

والفعل وإن كان تمام معناه غير مستقل بالحرورية ، غير صالح  
للمحكم عليه اذ به الا أن جزء معناه اعنى حدث مستقل بالمقرورية  
والحاصل أن تمام مثله يدل منه على <sup>حدث</sup> ~~حدث~~ وهو القيام وظ  
سببه تحصرصة بينه وبين فاعله ، عن الية الحكيمية  
الحرثية حازرا ملحوظة من حيث إنها حالة بين حدثين وبين  
فاعله ، وآلة لغز حاصلة الا ان حدثه متعين بدلالة اللفظ  
عليه والاخر وان كان متعينا بوجه ما ، وملحوظا  
بذلك الية والالمامكن ابتاع تلك الية لكن اللفظ لا  
يدل عليه فلا يتخصص هذا الجزء الرمدحطة لعامل فلا بد  
من ذكره كى هو حال ~~المتخصص~~ متعلق آخر ، فالنص باعتبار  
مجموع معناه غير مستقل بامفرومية فلا يصح لأن الحكم عليه  
وبه بشي ، نعم حدثه اعنى الحدث وحده مأخوذ فى معروم  
الفعل على أنه منتهى الى شئ آخر ، فعاد الفضل باعتبار جزير  
معناه محكوما به ومتأزعا عن المردخ ، ولم يبلغ الى مرتبة الاسم  
فان قلت لم جعل الية النامة مضمومة الى المنسوب  
وجعله المجموع مدلول ~~بلفظ~~ لفظ المعقل ، ولم يضم الى  
المنسوب اليه كذلك مع ارجاء حالة بينهما ولا اختصا عن لها  
بأحد

أحدهما قلت لعل السبب في ذلك أن النسخة قائمة بالنسب  
معلقة بالمسور اليه كالابوة القائمة بالابن المتعلقة بالاب  
فان قلت كما ان مجموع الفعل و الفاعل في مثل قام زيد يستغنى  
به سبة غير مستغنى وطرفان كذلك الصفة محو قائم  
فلم يترك كون الصفة محو ما عليها أو هذا دون الفعل . احييت  
أن النسبة في الفعل نسبه تامة مفردة بنفسها غير مرتبطة  
بغيرها أصلا ، والمقصود من التركيب إعادة تعيين تلك  
النسبة بخلاف الصفة ، فان النسبة المختصرة بغير نسبة  
تقيدية خير تامة ، لا تنفي انفراد النسبة عن غيره ، وعدم  
ارتباطها به ، ولا تكون هي بحد مقصودة بالإفادة من العبارة  
فلم يرد جاز ان يذهب جانب الذات تارة فتجوز محكوم عليها  
وتارة جانب ~~الصفة~~ الوصف وتجعل محكوماً بها . واما النسبة  
فلا تصح للحكم عليها اذ بها . فان قلت ما ذكر من أن مجموع  
الفعل و فاعله لا يصلح ان يكون <sup>مكتوباً</sup> ، ينافي ما ذكره السادة  
من أن أصله في قولنا زيد قام بزه فهو الجملة اسطوية احييت  
بان المقصود ههنا الحكم ان احدهما الحكم بان هو المار به قائم والثاني  
الحكم بان زيد قائم ولا شك ان ~~هذا~~ هذين الحكمين ليسا

بموجوب صريحاً من هذا الكلام بل المقصود الرضائي أحدهما والآخر  
 بعينه التاماً ، فان كان المقصود هو الأول فزيد في هذا الكلام  
 باعتبار مفرومه الصريح غير محكوم عليه ولا به ، بل هو لتعريف  
 عليه المحكوم عليه ، وان كان المقصود هو الثاني ~~فالمقصود~~  
~~المستفيض~~ فامسح هو التام المقيد بالان ، الذي أمك فوجدت  
 قام انوزيد و دقت السمة بينهما م يرتبط بمعيره احده  
 ولو كان معنى قام انوه ايضاً كذلك لم يرتبط زيد ولم يقع خلو عنه  
 ومن ثمة تسمع النجاة بعد قيام انوه جملة وبين الكلام لتجريد عن  
 اتباع السمة بين طرفين بقرينة ذكر زيد مقدماً <sup>١٧</sup> التبيين  
 ( ان من ) قد عرفت مما سبق من الفرق بين الفعل والشيء  
 ان ضارباً لا يرد على حد الفعل ( الموزون حدوا الفعل بانهما

دل على معنى في نفسه ففقرن باحد الاء سنة استلزام ، واورطوا  
 عليه ان ضارباً يصدق عليه هذا الحد <sup>١٧</sup> وليس فعل ، فالحد ليس بمائع  
 وفيما سبق من الفرق بين الفعل والمشتق علم انه لا يرد ( حانص )  
 اي الفعل ( مادان على حدث ونسبة الى موضوع ما وزماناً )  
 أي على ان الحدث اول ما اعتبر في مفرومه ، وضارب ليس  
 كذلك ، لانه يدل على ذات ونسبة الى ذات ، فالنصوص أولاً  
 في الخبر

بشيء من الكثرة الموزنة ( انوه ) بل يقع ان انوه  
 انوه وان انوه انوه انوه انوه انوه انوه  
 انوه انوه انوه انوه انوه انوه انوه

ويزداد الصريح الدال على  
 اسرته في ابدى ينحس  
 وهو من الارتفاع

اي بعدت عليه  
 له واحطوا ان اول  
 من الموزين مطلقاً ان  
 اسم النكاح حقيقة في الحد كما في  
 فيه ودين بشر ما رمان  
 اي الحد موزون وهو امر انوه  
 انوه وانه شاذ ما رمان  
 انوه انوه انوه انوه انوه انوه

في الحديث ، و 444 في المتن ، والفتاوى ، ويحتمل ان يعود الصبر في  
قوله فانه الرضا عنه وتكون كلمة ما نافية . التفسير  
( الب د س ) و س يعلم ( اي مما سبق في التفسير ) ( انظر  
بين اسم الجنس و علم الجنس ) اعلم ان في اسم الجنس  
مدحسين احدهما وللمو لاكثر انه موضوع للذهبة مع وحدة  
و بغيره وتسمى فرداً منتزعا كما ذهب اليه ابن الحاجب <sup>(١)</sup> والآخر  
والآخر انه موضوع للذهبة من حيث هو كما ذهب اليه المصنف في  
التقسيم <sup>(٢)</sup> ولا يخفى ان علم الجنس غير مذكور في التقسيم  
ولا بد منه تأويل المتخصص لهذا الكلام وشوان الفرق الذي ذكره  
بني على قول من جعل اسم الجنس موضوعا للذهبة من حيث  
هو هي كما ان علم الجنس موضوع كذا للك الا انه  
يبرها فرقا ( فان علم الجنس كاسامة وضع بمجرده  
للجنس المعين ) فيدل بمجرده على كون تلك الحقيقة معلومة  
للمخاطب متعينة عنده معهوده كما ان العلم المتخصص يدل  
بمجردها بحسب الوضع على ان تلك الاشياء من معهوده  
متعينة لديه ( و ) ان اسم الجنس كذا ( اسد ) لا يدل  
على ذلك التعين بمجرده اهل البيت وضع ( لمعتمدين )

١ . حسب قوله علم الجنس هو  
الشيء الذي لا يشترط فيه  
الجنس من حيث هو  
٢ . اي ان

١ . حيث قال . ما دلل  
٢ . حيث قال . ما دلل



من تلك الحقيقة ( ثم جاء التعيين وهو معنى فيه ) من خارج  
 ( بالالة من ) نحو ( الهم ) للتعريف . فالتعريف جزء  
 معلوم علم احسن وخارج عن مفهوم اسم الجنس فلما  
 دل التقسيم على أن اسم الجنس موضوع لكلي الذي هو  
 نفس الحقيقة من غير اعتبار التعيين ، وان معنى علم  
 احسن معلوم ، استند معرفة الفرق الى هذا التقسيم  
 الدال على سبب الفرق تأمل (١) التنبيه ( السابع  
الموصول بمس الحرف ) هذا اشارة الى فرق آخر بين الموصول  
 والحرف يفهم التزاما من اسرف المذكور صريحاً وهو استقلال  
 المعنى وعدمه ( فان الحرف يدل على معنى في غيره وتخصله )  
 وتقصه ( مما ) اي بذلك الغير الذي ( هو ) اي الحرف ( معنى  
 فيه واسم ) بمس ذلك محله اذ معناه ( أمر  
 مبرم ) . عند السامع ( يتعين ) عنده ( معنى ) اي بمفهوم  
 الصلة الذي هو معنى فيه اي في الموصول وانما قيدنا  
 الاجزاء بكونه عند السامع لانتقاء الالهام في المعنى  
 المراد بالموصول بحسب الوضع وعند المتكلم ! التنبيه  
 ( الثامن الفصل والحرف يشتركان في انهما يدلان  
 على معنى باعتبار كونه ثباتاً للغير ) اشارة الى

١٧٦  
 وهو شأن  
 التعيين  
 في الهم  
 في الهم  
 في الهم  
 في الهم

علة امتناع الحكم على الفعل والحرف مستعملين في معنيهما  
وهي ان صحة الحكم على الشيء موقوفة على ثبوته في نفسه  
اي في استدلاله بالمفرومية ليتمكن اثبات غيوله وكل  
من مدلوليه غير مستدل بالمفرومية بل امرات المفيره  
ضمني من مثلا كما ذكر هذا ابتداء الخاص الذي يكون  
آلة للملاحظة الغير كالسير والبصرة . ومعنى ضرب  
هو ذلك الحد المنسوب اليه فاشل ما بحيث تكون  
السببة مرآة للملاحظة طريقها وآلة لتعريفها (و  
من هذه الحرة ) اي كون كل من مفرومي الفعل والحرف  
مركب غير ثابت في نفسه بل المفيره ( لا يثبت له الغير )  
اي لكل منهما بل ولا يثبتان شيء اصلا اذا كانا مستعملين  
في معنيهما وانما قيدنا بالاستعمال لئلا يتحقق بتوسط  
ضرب فعل ومن حرف جر فان اللفاظ كلها من حيث  
الفسر اي مطلقا غير انظر عن ارادة معانيها الموضوع  
هي لها متساوية الاقدام في صورة الحكم عليها او برها  
فمنهم من قال ضرب ومنه مثلا في تلك الصورة اسم  
باعتبار دعوى وضع الالفاظ الموضوع لمعان <sup>لا تسمى</sup> ~~اللفظ~~

ايضا في ضمن ذلك الوضع . وحيث كان دليلهم على ذلك  
الدعوى الا ذكر اللفظ وارادة نفسه لم يعم عليهم دعوى وضع  
المهمات في قولهم بسبق مجهول او ثلاثة احرف ولا يقيم عليها  
العامة فضلا عن حاصل . ولما قل ان يقول فحيث لا يكون  
آمنوا في قوله تعالى ( ولذا قيل لهم آمنوا ) سيما لا يتواءم  
وصفه لثبوتهم ولا فعلا لان اراد به لفظه فلا يصدق قول  
العامة ولا يتأتى الكلام اري اسمين او فعل واسم  
والجواب ان المراد من قولهم ولا يتأتى <sup>لان</sup> ~~الكلام~~ <sup>الاسم</sup> الاسمين  
حقيقة او ما يقوم مقامهما . وآمنوا من جهة ارادة ليس  
اللفظ به كالا اسم مستقل بالمفردية ولا بد من اعتبار  
هذا التأويل على هذا التقدير لئلا يشك ذلك احصر  
وتعريف الكلام والمفرد . اللهم الا ان يقال ذلك  
الحصر وتلك استقرهات مبنية على اعتبار حالهوا الشائع  
ففي الاستعمالات لا على اعتبار النواذر . واذا كان معنى  
الحرف واللفظ كذلك جازتسع اجزاء غيرها . التبيين  
( التاميع الفعل بدو له كانه ) . ولما ذكر في التبيين ان  
جهة الاشتراك بينهما ذكر في التبيين التاميع جهة  
المقتضى : اعلم ان الفعل باعتبار معناه وهو الحرف

الاسم في الكلام  
فليس كالمسند  
فان لم يستمر في الكلام  
الا يكون الفعل  
على وجهه ( ان لم يفرغ )  
وشد ( ان لم يفرغ )

بالسنة التي تروى عنها  
في قوله ( فاستمع )  
ان قوله  
من حيلة المتن

كلية وأما باعتبار تمام معناه وهو الحدث ونسبة في زمان معين  
 إلى موضوع ما ففي كليته نظر بل هو باعتبار تمام معناه كالحرف  
 فكما أن لفظة من موضوعه وضعا عاما لكل نسبة الحدث  
 إلى ما على بخصوصه بمجمله من اقسام الموضوع معنى كلي غير  
 مستقيم ، ولما كان الحدث الدهلي هو جزء معنى لفظ  
 مستقلاً بالضرورة ( قد يتحقق في ذات متعددة )  
 صالحاً للارتباط أي كل واحد منها ( بخلاف نسبتة إلى  
 خاص منه ) أي من كل واحد منها ( فيخرجه ) أي بالفعل  
 باعتبار ذلك الحدث من شيء وهو بهذا الاعتبار مستند  
 دائماً إذ قد اعتبر في موضوعه ذلك بحسب الوضع فلا يمكن  
 جعله مستنداً إليه ( دون الحرف إذ يتحصل من موضوعه مدلوله )  
 أي تعقل مدلول الحرف الذي هو متحصله في الذهني ( إنما هو  
 بما يحصل له ) أي بتبعية ما يحصل مدلول الحرف له من

متعلقه وإذا كان غير متعلق في التعقل والتحقق ( فلا تعقل لغيره )  
 فلا يكون مخبراً به كما لا يكون مخبراً عنه لذلك . التبيين ( العاشر )  
 في ضد الغائب وفي كليته نظر تام ( وجه النظر أن الضمير  
 مطلقاً سواء كان للغائب أو للنظام أو المخاطب موضوع لكل من

كسب الذم  
 دعوى

المشخصات وضفاً كلياً عاماً فقد علم منه أين في كلية الغير  
 باعتبار أنهم التوضيح وضع كل من إرادته المفهوم كأي كوضع  
 له مفهوم الواحد العائت المذكور نظراً يوصي بوضوح النسخ في  
 كليته وفي جزئيه نظر وحريه أن كثيراً ما يكون المجمع إليه  
 للغير العائت كلياً كما يكون جزئياً . والحكم بأنه في أحدهما  
 مجاز بعيد ، لكن ته . فالجزم بكليته وجزئيته محل مرؤا  
 والحق أنه قد يكون كلياً وقد يكون جزئياً . وانصف ، فاحده  
 من جزئيات نظر أو أن أكثره السعة عدد ستم من مصفاً  
 من اسعادي ، واعتد فيه الجزئية بناء على تعريفهم المعروفة  
 بما وضع لتي بعينه . التبيين ( الحادي عشر ) المقهور من  
 هذا التبيين على تفرقة بين الحروف والاسماء التي تشابه  
 الحروف في التزام ذكر المتعلق ودلالة مثل ( ذو وحق وان  
 مفهوما كلياً لا لهما معنى صاحب وعدو . وان كانا لا يستعملان  
 الحزبيين ) اضافيين بالنسبة الى معناها الذي هو  
 الصاحب والمعاد لغرض الرضاقة فلا يكونا جزئيين .  
 بحسب الوضع ، مجرد استعمالها في الحزبيين الرضاقيين  
 اللذين قد يكونان جزئيين حقيقيين وقد يكونان كليين  
 أيضاً كما نقول الانسان ذو نطق ووجهية وهذا قد يصح أن  
 هو كل



منه الى شيخه الشريف  
الشيخ محمد بن عبد الله

حاشية على أي الفتح على الترح  
المس بالحنفية في آداب  
الشيخ والناظر

اے اللہ! میری مرضی نافذ فرما، اور میں  
اے رحیم! رحمہ اللہ تعالیٰ

حیدر علی

[illegible]

9/10/

(١١) العيوب في راحة العيوب . لم يثبت راحة العيوب  
 في العيوب في راحة العيوب . لم يثبت راحة العيوب  
 أو كونه معدوم

(١٢) يتحقق ان يكون سبب العيوب في راحة العيوب  
 راجع الى ان يكون سبب العيوب في راحة العيوب  
 في راحة العيوب في راحة العيوب

(١٣) هذه احاديث في راحة العيوب في راحة العيوب  
 في راحة العيوب في راحة العيوب  
 في راحة العيوب في راحة العيوب

(١٤) يعني في راحة العيوب في راحة العيوب  
 في راحة العيوب في راحة العيوب  
 في راحة العيوب في راحة العيوب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على اتمام الخطاب والصلوة على رساله  
 البعث لاخرنا الصواب وعلوهم في اصحابه انما ربي عز وجل  
 اذ بعد فلهذا فائدة عجيبه في زيادة لذة من في الح  
 عن الشرح المشهور بين اولى الاديان للرسالة السنية  
 العصرية في الآداب تتف عن وجهه مفادها انتساب  
 وتشرح ما احاطه الشارح المحقق والاساذ الموفق في حوزتي  
 الكتاب تذكرة للآداب وقبلة للطلوب والله الموفق  
 واليه المطالب ( في قوله لك الحمد ) الحمد معنيان مشهوران  
 احدهما لغوي والآخر عرفي وكل واحد منهما يحمل ههنا  
 وعلى كلا التقديرين إما ان يراد المعنى اللغوي للمعنى او المعنى  
 المبني للمفعول اذ الماهل بالصورة ويجوز ان يراد ههنا ما يطلق  
 عليه لفظ الحمد ليعم الكل . ولان التعريف يقتضي ان يكون  
 للاستقرار وان يكون للجس وان يكون للعهد القائم  
 امتارة ان الفرد الكامل ولان لك ايضا يقتضي ان يكون  
 لاختصاص الصفة بالموصوف ويقتضي ان يكون لاخصا  
 المعنى







حينئذ مع قوله واستبان منه وانما قال في الناحية  
كما يلائم ولم يقل كما يدل عليه لان الحديث المذكور انما  
يستدعي ان يلاحظ الممود كأنه مرئي وشاهد لا ان  
يلاحظ حاضرا بحيث يستحق الخطاب عليه انه يجوز ان يكون  
الممود من الحديث بيان معنى الرمان في نزع الشرع  
ربان. حسان كل عادة وتكميلا فتدبر قوله واستبان  
فيه ان كون اللائق بحان لعامة ان يلاحظ الممود  
اولا حاضرا وشاهدا لا يقتضي تقديم قوله لك سواء كان  
قوله اولاً بمعنى قبل الشرع في أقدم او بمعنى قبل النزاع  
نه لان قوله لك من الحمد يقتضيه لا يستفهم كون الشاهد  
قبل الشرع في الحمد حتى يتنازع استقديم وجه ذلك  
وتأخيره لا ينافي كون الشاهدة قبل النزاع من الحمد  
حتى يترك لاجله ويمكن دفع على التقديرين بان قوله  
للك تقديم قوله لك على مفهوم الحمد امهارة على  
افراده يدل على ان ملاحظة الممود حاضرا وشاهدا  
ينبغي ان تكون مقدمة على الحمد في جميع المواد وان  
لم تكن قوله لك مقدما على هذا الحمد ويمكن ان يقال  
مفهوم الحمد كونه صلاتا على جميع قوله لك الحمد بمثل المجموع  
فالتقديم عليه كالتقديم على المجموع والتأخير عنه كالتأخير عن

المجموع (تكونه مقام الحمد) قيل الحمد بمجرع قوله لك الحمد  
لا الحمد فقط الحمد والمقام لا يقتضي تقديم لفظ الحمد على  
قوله لك واجب عنه بان هذا المجموع فرد لمفهوم الحمد  
ويؤتي ان مقام العذر يقتضي كثرة، بلهتكم بشأن ما يصدق  
عليه بالنسبة الى ما يصدق عليه وان كانا متساويين  
في الزمنية لذلك العذر (تولد للتفصيل) وسترى الى محتمل ان يكون  
مكتة واحدة على ان يكون قوله والسترى عطفاً تفسيرياً  
له ويحتمل ان يكونا كلمتين الزائدين جديديهما في الذكر تبييناً  
على تفاوتهما في المعنى كأنهما كلمته واحدة وانما تعمله ان  
للتقديم وهو الآخر من تشويق الى استدلاله لانه لم يفسر  
في هذا المقام ودرعاية صفة الاستغراب الى غير ذلك وحسب  
ما اوردته في الشبهة من ان الحمد كالتسوية بين الحمد والمحمد  
فما عرّفهما<sup>(١)</sup> وحاصل ان الحمد مقدم على الحمد بالصغر تقدم  
عليه في الموضع ليدل ان الموضع الطبع وانما قال كالتسوية  
لأن الحمد ان كان بائناً فهو من مقولة الكيف<sup>(٢)</sup> وان كان  
بالاركان فهو من مقولة الفعل<sup>(٣)</sup> وان كان بالاركان فلفظ  
يؤكد الحمد الذي في عبارة عن المعنى المسمى اعني التكليم  
بما يدل على التفصيل وانما لو كان عبارة عن نفس الكلام  
المخصوص خرجوا من حقوله الكيف ايضاً<sup>(٤)</sup> ومن البين ان الكيف

ليس

في نسخة بخطي عطف تفسيرياً (١)  
في نسخة بخطي عطف تفسيرياً (٢)  
في نسخة بخطي عطف تفسيرياً (٣)  
في نسخة بخطي عطف تفسيرياً (٤)  
في نسخة بخطي عطف تفسيرياً (٥)  
في نسخة بخطي عطف تفسيرياً (٦)  
في نسخة بخطي عطف تفسيرياً (٧)  
في نسخة بخطي عطف تفسيرياً (٨)  
في نسخة بخطي عطف تفسيرياً (٩)  
في نسخة بخطي عطف تفسيرياً (١٠)

ليس نسبة اعلا ولا فعول وان كان من النسبة المنسبة الى  
 المفذلات السبع <sup>(١)</sup> لكنه نسبة بين الفاعل والمفعول والمحمود  
 ليس مفعلا للمحمود الفعل حتى يكون هذه النسبة بينه وبين  
 المحمودة لكن المحمودة مفعلة النسبة بغيرها <sup>مفعلة</sup> لكونه <sup>مفعلة</sup> يتوقف  
 حصوله على حصولها في نفس الامر (قوله من كلمة الام)  
 هي اما لام التعريف سواء كان للاستغراق <sup>واللكن</sup>  
 على ما صرح به المحقق النفاي ونعم السيد في  
 الاستغراق ولام الموصف واما كلاهما وانظر منظومه  
 احاد الاول فلان لام الاستغراق او الجنس او يد على ذلك  
 صمد او حتى اخذ ثابته لله تعالى مرتبط به وعلى وجه  
 ذلك فيه الجواز ان يتعلق حمده <sup>(٢)</sup> بواحد يستحقه <sup>(٣)</sup> درهم الا  
 ان يرد كل فرد من الافراد المتعارفة بالذات او بالاسرار  
 ويحين الكلام على الادعاء واما الثاني وان قلت فلان  
 لام المحدث اما صنعت للاختصاص بمعنى <sup>للمحمود</sup> التوابع  
 كما بين في مريضه لا للاختصاص بمعنى المحصر والكلام فيه  
 لانه استبعاد من تقديم <sup>(٤)</sup> الحمد <sup>(٥)</sup> وللأغنية <sup>(٦)</sup> عن هذا اقل  
 في التسمية ما حاصله ان هذه <sup>(٧)</sup> هي على ما صرح به السيد  
 السيد في بعض تصانيفه من ان لامي المثلث والجنس  
 يد لول على اختصاص الحمد به تعالى ان تم وتم والا فلا

(١) المقولة عبارة عن الجنس اعلا والي  
 سبكون فوذهت ليس سبكون بيان على ما  
 من الافراد في كل واحد <sup>والمتفرقات بالاعتبار</sup>  
 موصوفة له <sup>الارواح</sup> احد في الجود والنسبة <sup>الارواح</sup>  
 هي اقسام <sup>الارواح</sup> اربعة <sup>الارواح</sup> اربعة <sup>الارواح</sup>  
 والثلث <sup>الارواح</sup> اربعة <sup>الارواح</sup> اربعة <sup>الارواح</sup>  
 وليست <sup>الارواح</sup> اربعة <sup>الارواح</sup> اربعة <sup>الارواح</sup>  
 السابقة <sup>الارواح</sup> اربعة <sup>الارواح</sup> اربعة <sup>الارواح</sup>

(٢) الا ان يرد في بعض اقسام  
 في نسخة اخرى <sup>الارواح</sup>  
 يقولون ان لامي <sup>الارواح</sup>  
 الادعاء

(٣) نسبة تامة  
 وهي <sup>الارواح</sup>  
 الحمد

وفيه نظر اما ادلا فلان الساء المذكور لا حاجة اليه  
 مع افادة لام الاستفراق الاختصاص المحرم  
 عندهم واما ثانيا فلان لام الملئ كافي في الدلالة  
 على الاختصاص المقصود على قول السيد السدسواء كان  
 لام التعريف ههنا للاستفراق او الجنس او البرهه واما  
 استغناء لام النسب في كلوه قدس سره ولوه اراد ان  
 يبين ان اختصاص كل وجه تعالى كما يستفاد من لام  
 الاستفراق يستفاد من لام الجنس مع لام الملئ ايضا  
 وهذا المعنى غير مذكور في هذا المقام اللهم ان يقال  
 ان المراد من الاختصاص ههنا ايضا اختصاص كل وجه  
 به تعالى لوه . بسف في الحمد او ان المقصود من ذكر المقعدة  
 المنقولة حكم لام الملئ لكنه اراد ان ينقل قدس سره  
 على ما وقع في محله بعينه من غير تصرف فيه فذكر لام  
 الجنس ايضا ( قوله يفيد الاختصاص ) فيه ان افادة  
 التقديم الاختصاص مطلق لا يستلزم كونه تأكيديا لاختصاص  
 المستفاد من لام . لك ان المؤكدة لوجه ان يكون متأخرا  
 عن المؤكدة ثم افادة المعنى . وكونه لاحادته لم بعد  
 افادة اللام ممنوع اذ الظاهر معية الوجودين وان  
 كانت نفس اللوم متذكورة قبل التقديم اللهم الا ان يقال

لا بد من اما النقص (في) صياغة ادان  
 كناية بغيره لوم الملئ كناية عن اختصاص  
 مع قول السيد . والى ما قد تقدم ان محلي  
 الجبست والملئ بعبارة اختصاص الملئ وادارة  
 قول عدم الجبست شريفا على كلام السيد  
 واما قوله . انه لم يجرى ضم اليه  
 كونه محلي لعدم ادان في ذلك بل لبيان  
 انه ضم ضمير آية في اختصاصه منه ان كل  
 وجه مخصوص به .

اللام

اللام في قوله لك يدل على الاختصاص الذي وضعت له  
 بمجرد انضمام متعلقه الذي هو ضمير ~~المتكلم~~ المتكلم  
 واما تقديم المستند على المسند اليه فلا يدل على الاختصاص  
 الا بعد ذكرهما بل لا يتحقق الا بعد تحققهما فليس من  
 واعترض ايضا على الدليل المذكور بانه انما يتم اذا كان  
 الاختصاص المستفاد من التقديم هو الاختصاص المستفاد  
 من اللام بعينه وليس كذلك لكون الاختصاص  
 المستفاد من اللام اختصاص احمد بمذول الذي هو  
 المدح سبحانه وتعالى والاختصاص المستفاد من التقديم هو  
 اختصاصه <sup>بما</sup> المسند اليه بالحمد وحاصله اختصاص  
 الحمد بالاختصاص به تعالى وبين المعنيين بكون لغيره ويمكن  
 رفعه بان اختصاص الحمد به تعالى ينزعم اختصاصه بالاختصاص  
 به تعالى ضرورة انه لو لم يخص بهذا الاختصاص  
 لكان اعم مشتركا بعينه وبين غيره او محققا بغيره  
 وعلى التقديرين يلزم ان لا يكون الحمد منتزعا به تعالى  
 وكذا اختصاصه بالاختصاص به تعالى يستلزم اختصاصه  
 به تعالى وهو ظاهر في المعنيين قلنا وهذا المقرر كما  
 في الزكاة على حاله لا يخفى (قوله والمنه) قيل هي

الاستفاد من اللام

الاستفاد من التقديم









لا يثبت عليه  
 ما يثبت عليه  
 ما يثبت عليه  
 ما يثبت عليه

انهم عليه الاثنان والمنة مترادفان كما اشار اليه في  
 الحاشية لكن الزيادة ههنا بقرينة استقار واحدته في  
 المنعم المعنى المبني للمفعول ولذا صوره في الحاشية المذكورة  
 يكون المنعم عليه مؤنثا وفيه انه يابى عن شدة المعنى كله  
 اللام في قوله لك مع ان كون المنعم عليه مؤنثا يستلزم  
 كون المنعم مائلا فلا استحالة في محاله الا انه يقال اراد  
 مكنون اسمهم عليه مؤنثا المعنى العرفي الذي لا يقضي كون  
 المنعم مائلا وكان في قوله في الحاشية قد برأشارة الى ذلك  
 فتدبر (قوله وايضا الخطاب الخ) اي الحكم الخطابى مخصوص  
 بعير الله تعالى ومن ان جعل الخطاب معنى الحكم الشرعى  
 كما هو جوب والحرمة وعليهما كما هو مضطرب الاصوليين وقد  
 اجيب عن الاعتراض بوجه آخر كما اشار اليه في اى شية وهو  
 ان المذموم المسمى عنه هو المنية التي يكون الذم مفعولا تسمية  
 المنعم عليه لتلايقع في الكفران فلا استحالة في اثبات مطلق  
 الهيكل المنية له تعالى (قوله تقيما كانه) الضمير اما راجع الى  
 النبي عليه السلام ما الى الله تعالى لكن الاول اولى لان تعظيم  
 شأته تعالى مخرج في قوله مع بعض النكالات الباقية وانما  
 ترك تسمية شرف النبي صلى الله عليه وسلم اعتقادا على  
 المقابلة الى التعظيم لما يثيرها من القرب والولادة جعل التعظيم

لا يثبت عليه  
 ما يثبت عليه  
 ما يثبت عليه  
 ما يثبت عليه

لا يثبت عليه  
 ما يثبت عليه  
 ما يثبت عليه  
 ما يثبت عليه



بحال العابد ان يلاحظ المعبود ادلا ولا شك ان الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم عبارة له تعالى فالمسند يستفاد  
عن الله سبحانه يستحق التقدير وانت تعلم انه يمكن ان يقال  
ايضا ان الصلاة كالنسبة بين المصلين والمصلى عليه  
فبما خرجها عن كمالها كما لو نجس (قولهم وهو اريد ان) قد يحاي  
ضنه باننا انا عدل عن الطريق المشهود اشارة الى الصلاة  
على النبي صلى الله عليه وسلم الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
لولا ما بين فتقول الرحمة من الله تعالى ايضاً فتقول غيرهم  
مقدم وعلى آله من على اصحابه ايضاً بان يكون مثلاً وعلى  
به واصحابه الرحمة الحية لكن تركه بمنزلة قوله وهذا  
دعاء شامل للبرية على ما رفته فاصح (قد لم تام خبره)  
انما قيد الكلام بتعبير<sup>١٣</sup> لعل المناظرة وتبين على ان المؤخذة  
انما توجه الى الحكم الخرى سواء كان المقابل ما قبل او  
موشياً اما انما في ظاهره واما الورد فدون المنقول محكي  
محمدي لا يتعلق به المؤخذة كما سيظهر بل المؤخذة انما  
تتعلق بنفس المنقول وهي جملة خبرية وعامة يقال من  
ان المنقول من ينظر في الكلام الخرى بل يعرفه وشيخه من  
ولا لفاظ مطلقا وطلب الصحة جامع في الجميع فالتحقيق  
بالخبري غير مناسب فيه ان هذا انما يحتمل اذا كانت

١٣ قوله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم ايضاً فتقول الرحمة من الله تعالى ايضاً فتقول غيرهم  
١٤ قوله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم ايضاً فتقول الرحمة من الله تعالى ايضاً فتقول غيرهم  
١٥ قوله تعالى على النبي صلى الله عليه وسلم ايضاً فتقول الرحمة من الله تعالى ايضاً فتقول غيرهم

(١) جسيم الجسيم اذا كان  
في جسيم واحد الكلام جسيم  
وهذا ان يكون له قولا في جسيم واحد  
ومعنا في جسيم واحد  
المعنى الاول

(٢) في نسخة اخرى (ان كان الكلام جسيم  
ان كان له قولا في جسيم واحد)

(٣) انما التقييد بالقرين  
في الاول وبكثرة الكلام بالقرين  
لما كان الكلام جديرا في الاول على ما اذا  
كان في الاول وبكثرة الكلام بالقرين  
في الاول وبكثرة الكلام بالقرين

قوله ناقلا بمعنى ناقلا له وقوله او مدغيا بمعنى مدغيا له  
واما اذا كانا بمعنى ناقلا فيه ومدغيا فيه فالتفسير التفسيرين  
ولا يخرج منه صورة من صور النقل بل فيه تنبيه على محل  
المنظرة كما عرفت وانت تعلم ان المعنى الثاني انظر لوان  
المدغى لو يكون نفس الكلام بردها والمفرد قد يكون  
يكون معنى الكلام مع قطع النظر عن الفرق علما ان انظر  
ان حال الكلام ترديد بين المقول والمدغى كقوله هذا  
القول الحق ويحتمل انه يوصف الكلام على الاعم لم  
يكن الترديد حاصرا لان من الكلام العبر المنزى عاين  
مفرد ولا مدغى كالمفردات واركانات التقييدية و  
الاشائية الغير المنقولة فانقيدها من وجهه ثم  
لرصد الكلام على المعنى المصطلح واكتفى في التقييد بقوله  
خبري الكفاي اولى كما لا يخفى ثم هذا التقييد انما يحتاج  
اليه اذا كانت كلمة اذا بمعنى الكلية وكذا التقييد الواقفان  
في قوله فيطلب التهمة وقوله قوله ليس انما يحتاج اليها اذا كان كلمة  
انما بمعنى الكلية واما اذا كانت للتفهم فلا حاجة الى التقييد  
في شيء من المواضع لكن المناسبة للمقام ان يحذف الكلام  
على الكلية بناء على ما صرح به الشيخ في الشفاء من ان  
خرافات العلوم كليات كما اشار اليه في الحاشية وانما جعل

لان اكثر علماء فيها

من الكلام على الكلية تناسبها للمقام <sup>ما نقله</sup> من الشيخ  
 يستدعي وجوب ذلك لانه يجوز ان يكون المراد من العلوم في  
 كلام الشيخ هو العلوم الحكيمية <sup>العلمية</sup> وايضا المراد من العلوم  
 العلوم اجزاء العلوم التي وقعت تحت انظارهم <sup>العلمية</sup>  
 ولا يخفى ان كلام المصنف هو ان ليس من اجزاء العلوم لكثرة  
 شرطية و جزاء <sup>العلمية</sup> حيليات بل هو اشارة الى علمية هي  
 جزء اثنان لكن الناس على كل تقدير ان يحمل على الكلية  
 ليكون موافقا لما هو المقصود <sup>العلمية</sup> قرنا وللعلوم الحكيمية (قول)  
 شك) قد يقال لاحجة الى صحة التقييد لان اوجاب على  
 التخصيص في مقابلة الناقض هو طلب الصفة مطلقا سواء كان  
 برهونه ينقسم الى ما قبله من <sup>العلمية</sup> والظاهر ان المناظرة ان عرفت  
 بمداخلة الكلام من الجانبين اخرازا للصرح <sup>العلمية</sup>  
 فالتقييد به اولى وانتمرت بالنظر بالبرهنة من الجانبين  
 في النسبة بين الشئين اخرازا للصواب كما هو المشهور  
 فالتقييد ليس على ما ينبغي وذلك لان المقصود هو  
 بيان طرق المناظرة ولا يخفى ان طلب التخصيص هو النقل  
 ينقسم وان كان من طرق المناظرة بالمعنى الثاني لكنه  
 ليس من طرق بالمعنى الاول اذ لا مدخلة في الكلام

(١) ان العلوم المنقسم الى  
 حكمة هي من العلوم وهي كقولهم  
 هي من حكمة مطلقة <sup>العلمية</sup> ودرجته  
 من العلوم <sup>العلمية</sup>  
 (٢) ان العلوم المنقسم الى  
 حكمة هي من العلوم وهي كقولهم  
 هي من حكمة مطلقة <sup>العلمية</sup> ودرجته  
 من العلوم <sup>العلمية</sup>  
 (٣) ان العلوم المنقسم الى  
 حكمة هي من العلوم وهي كقولهم  
 هي من حكمة مطلقة <sup>العلمية</sup> ودرجته  
 من العلوم <sup>العلمية</sup>  
 (٤) ان العلوم المنقسم الى  
 حكمة هي من العلوم وهي كقولهم  
 هي من حكمة مطلقة <sup>العلمية</sup> ودرجته  
 من العلوم <sup>العلمية</sup>  
 (٥) ان العلوم المنقسم الى  
 حكمة هي من العلوم وهي كقولهم  
 هي من حكمة مطلقة <sup>العلمية</sup> ودرجته  
 من العلوم <sup>العلمية</sup>  
 (٦) ان العلوم المنقسم الى  
 حكمة هي من العلوم وهي كقولهم  
 هي من حكمة مطلقة <sup>العلمية</sup> ودرجته  
 من العلوم <sup>العلمية</sup>  
 (٧) ان العلوم المنقسم الى  
 حكمة هي من العلوم وهي كقولهم  
 هي من حكمة مطلقة <sup>العلمية</sup> ودرجته  
 من العلوم <sup>العلمية</sup>  
 (٨) ان العلوم المنقسم الى  
 حكمة هي من العلوم وهي كقولهم  
 هي من حكمة مطلقة <sup>العلمية</sup> ودرجته  
 من العلوم <sup>العلمية</sup>  
 (٩) ان العلوم المنقسم الى  
 حكمة هي من العلوم وهي كقولهم  
 هي من حكمة مطلقة <sup>العلمية</sup> ودرجته  
 من العلوم <sup>العلمية</sup>  
 (١٠) ان العلوم المنقسم الى  
 حكمة هي من العلوم وهي كقولهم  
 هي من حكمة مطلقة <sup>العلمية</sup> ودرجته  
 من العلوم <sup>العلمية</sup>







۱۳۳۳

[illegible]

مرض عمة غائبة برضا المعنى<sup>١٤</sup> وان اراد المحقق من  
ذلك خلاصهم ان تعدد العلة الغائبة بهذا المعنى  
يستلزم توارد العلتين المستقلتين اللهم الا ان يقال  
المتبادر من كون استحي غرضا ان يكون مستقلا في القضية  
فلو ان يحد قوتهم اقرا را للصواب في تعريف الحائز على  
الاستقوى وايضا تعدد العلة الغائبة انما يستلزم توارد  
العلتين مستقتبتين على معقول واحد شخصي اذا لم يكن خليفة  
لعلة الغائبة في انطواء لتوسطه دون تلك الشخصية وهو  
محال فيوز ان يكون العلة الغائبة شرطا ايضا مثلا  
وحينئذ انما يبرم توارد العلتين المستقلتين المتبايرتين  
بالاستتار على معقول واحد شخصي وهو ليس بمحال والتم  
توارد العلتين المستقلتين المتبايرتين بالذات عليه  
وهو غير لازم وكان في بعض مساوات الى شيء اشارة  
الى ما ذكره فيقدر (قوله ارمه عيا الخ) الظاهر ان يقول  
ويعمى بالواد الا انه اختيار كلمة او للاستارة لا منع  
الجمع بين مقدمتي المتصلتين المذكورتين وما يتوهم  
من اثره لدفعه بين هاتين المتصلتين ليس بشئ  
كما لا يخفى وانت تعلم ان في تفسير المدعى بمن<sup>١٥</sup> يتوسط  
منه لا ثبات الحكم بالدليل او بالتبسيط<sup>١٦</sup> حتى<sup>١٧</sup> يسامحة

[illegible]

(۱) *الحمد لله الذي جعل الدنيا دار فناء*  
(۲) *والآخرة دار بقائه*  
(۳) *والله اعلم بالصواب*

(٥١)  
 ان دور الزمان حاله من  
 في المعلوم الجيد عالى مثلا ولاه من  
 بغيره انما هو من السواء فوفا والى  
 انما في حقه الوصل

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي هدانا لهذا  
ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله

والظاهر ان يقول من نصب نفسه ليحكم وامامنا فقال  
 من ان الظاهر نفسه ثم لا يعيد مطابقة السبب لموافق سواد  
 كان الحكم بدريعا لظاهر <sup>(٤٤)</sup> او بدريعا <sup>(٤٥)</sup> ههنا وانظر يا قاضي فيه  
 نظر من المتأخر من المدعى من يعيد الحكم امتناع الدليل  
 او استينه وهذا المقدر كاف في تحقيق استينه على ان المقدم  
 يستلزم كون المدعى اعم من الناقل وحينئذ لا يحسن ان يقال  
 بغيره ر قوله فانه قيل ( لا يحتاج في دفع ان قوله او مديا  
 فالدليل من تبيل الدلف على مضمون عاملين تحقيقين والمقدم  
 غير مجرور لان قوله فالدليل بتقدير فيطلب الدليل كما اشار  
 اليه الشارح وحينئذ ليس هناك عطف شيئين على شيئين  
 بل عطف جملة على جملة ولزيادة كلمة انباء وقوله فالدليل  
 لان فاء الجزاء ولو كان ادليل مضافا على الصفة في  
 قوله فيطلب الصفة لم يحتاج او هكذا الفاء اذ يكفي  
 فاء الجزاء التي في قوله فيطلب على ما لا يخفى (قوله فلا  
 يطلب الدليل) اي فلا يلحق ان يطلب كما يدل عليه قوله  
 فلا بد ان يلاحظ ههنا ايضا ما مر آتقا <sup>(١١٣)</sup> ووجه ذلك  
 اما على التقديم الاول اعني كون المطلوب بدريعا فبما  
 ان المطلوب باعتقاده فهو ان الناظر من حيث هو متاخر  
 فلا يلحق ان يطلب الدليل على ما لا يرتب على الدليل بالترتيب

(١) قوله مقام الامام قوله من  
 وفيه مذهبنا مني حاشا  
 (٢) وهو ما وجد في ابي دلي او نسب  
 (٣) ما يحتاج اليه  
 (٤) قوله فانه قيل  
 (٥) او بدريعا  
 (٦) قوله فالدليل  
 (٧) قوله فالدليل  
 (٨) قوله فالدليل  
 (٩) قوله فالدليل  
 (١٠) قوله فالدليل  
 (١١) قوله فالدليل  
 (١٢) قوله فالدليل  
 (١٣) قوله فالدليل  
 (١٤) قوله فالدليل  
 (١٥) قوله فالدليل  
 (١٦) قوله فالدليل  
 (١٧) قوله فالدليل  
 (١٨) قوله فالدليل  
 (١٩) قوله فالدليل  
 (٢٠) قوله فالدليل  
 (٢١) قوله فالدليل  
 (٢٢) قوله فالدليل  
 (٢٣) قوله فالدليل  
 (٢٤) قوله فالدليل  
 (٢٥) قوله فالدليل  
 (٢٦) قوله فالدليل  
 (٢٧) قوله فالدليل  
 (٢٨) قوله فالدليل  
 (٢٩) قوله فالدليل  
 (٣٠) قوله فالدليل  
 (٣١) قوله فالدليل  
 (٣٢) قوله فالدليل  
 (٣٣) قوله فالدليل  
 (٣٤) قوله فالدليل  
 (٣٥) قوله فالدليل  
 (٣٦) قوله فالدليل  
 (٣٧) قوله فالدليل  
 (٣٨) قوله فالدليل  
 (٣٩) قوله فالدليل  
 (٤٠) قوله فالدليل  
 (٤١) قوله فالدليل  
 (٤٢) قوله فالدليل  
 (٤٣) قوله فالدليل  
 (٤٤) قوله فالدليل  
 (٤٥) قوله فالدليل  
 (٤٦) قوله فالدليل  
 (٤٧) قوله فالدليل  
 (٤٨) قوله فالدليل  
 (٤٩) قوله فالدليل  
 (٥٠) قوله فالدليل  
 (٥١) قوله فالدليل  
 (٥٢) قوله فالدليل  
 (٥٣) قوله فالدليل  
 (٥٤) قوله فالدليل  
 (٥٥) قوله فالدليل  
 (٥٦) قوله فالدليل  
 (٥٧) قوله فالدليل  
 (٥٨) قوله فالدليل  
 (٥٩) قوله فالدليل  
 (٦٠) قوله فالدليل  
 (٦١) قوله فالدليل  
 (٦٢) قوله فالدليل  
 (٦٣) قوله فالدليل  
 (٦٤) قوله فالدليل  
 (٦٥) قوله فالدليل  
 (٦٦) قوله فالدليل  
 (٦٧) قوله فالدليل  
 (٦٨) قوله فالدليل  
 (٦٩) قوله فالدليل  
 (٧٠) قوله فالدليل  
 (٧١) قوله فالدليل  
 (٧٢) قوله فالدليل  
 (٧٣) قوله فالدليل  
 (٧٤) قوله فالدليل  
 (٧٥) قوله فالدليل  
 (٧٦) قوله فالدليل  
 (٧٧) قوله فالدليل  
 (٧٨) قوله فالدليل  
 (٧٩) قوله فالدليل  
 (٨٠) قوله فالدليل  
 (٨١) قوله فالدليل  
 (٨٢) قوله فالدليل  
 (٨٣) قوله فالدليل  
 (٨٤) قوله فالدليل  
 (٨٥) قوله فالدليل  
 (٨٦) قوله فالدليل  
 (٨٧) قوله فالدليل  
 (٨٨) قوله فالدليل  
 (٨٩) قوله فالدليل  
 (٩٠) قوله فالدليل  
 (٩١) قوله فالدليل  
 (٩٢) قوله فالدليل  
 (٩٣) قوله فالدليل  
 (٩٤) قوله فالدليل  
 (٩٥) قوله فالدليل  
 (٩٦) قوله فالدليل  
 (٩٧) قوله فالدليل  
 (٩٨) قوله فالدليل  
 (٩٩) قوله فالدليل  
 (١٠٠) قوله فالدليل



مطهر خرى ولا عدم ضروريه والدليل الظاهر لثبات  
على الرتبة يستلزم التردد الى المطهر الخرى فيكون التوصل  
ابه ضروريه (قد مر من قضيتي) انما احتار قضيتي على  
فما مع امر فقسدا انقياس الى التي من السبيل والمركب  
وذكرنا في تعريف قضاي بمعنى ما فوق الواحد ليتناول  
التسعين استارة الى ان التحقيق ان الدليل في حقيقة  
لا يتوكل الامر قضيتي وتقسيم انقياس الى السبيل  
والمركب انما هو حجب الظاهر ولذا قالوا ان انقياس  
المركب في الحقيقة انية هذا ملخص ما ذكره في الحاشية  
فليأمل<sup>(١٤)</sup> (قد مر ادلة) وجه المردودية على ما اشار اليه في  
الحاشية هرب ان القرينة مشهورة تحت الظاهر ستقتض  
طرد باعتراف بلنسبة الى معرفة دلائل است  
بالنسبة الى لواروبيا البينة الانتاج وتلك بالادلة العينة  
البينة الانتاج وبالدليل ان سد الصورة سواء كان  
على نعم الصحة او على قصد التضييق بخلاف التعريف الاول  
ويمكن ان يجاب عن الانتقاص طرد بان المار لكافة ما للزوم  
التصديق والمراد بالعلم هو التصديق لكن كل واحد منهما  
لهذا الظاهر وانه ان المقام قرينة واضحة على عدي  
التفصيلين على ان التقوى تالمزومات يذفع بوجهين

١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠  
 ٢٠١  
 ٢٠٢  
 ٢٠٣  
 ٢٠٤  
 ٢٠٥  
 ٢٠٦  
 ٢٠٧  
 ٢٠٨  
 ٢٠٩  
 ٢١٠  
 ٢١١  
 ٢١٢  
 ٢١٣  
 ٢١٤  
 ٢١٥  
 ٢١٦  
 ٢١٧  
 ٢١٨  
 ٢١٩  
 ٢٢٠  
 ٢٢١  
 ٢٢٢  
 ٢٢٣  
 ٢٢٤  
 ٢٢٥  
 ٢٢٦  
 ٢٢٧  
 ٢٢٨  
 ٢٢٩  
 ٢٣٠  
 ٢٣١  
 ٢٣٢  
 ٢٣٣  
 ٢٣٤  
 ٢٣٥  
 ٢٣٦  
 ٢٣٧  
 ٢٣٨  
 ٢٣٩  
 ٢٤٠  
 ٢٤١  
 ٢٤٢  
 ٢٤٣  
 ٢٤٤  
 ٢٤٥  
 ٢٤٦  
 ٢٤٧  
 ٢٤٨  
 ٢٤٩  
 ٢٥٠  
 ٢٥١  
 ٢٥٢  
 ٢٥٣  
 ٢٥٤  
 ٢٥٥  
 ٢٥٦  
 ٢٥٧  
 ٢٥٨  
 ٢٥٩  
 ٢٦٠  
 ٢٦١  
 ٢٦٢  
 ٢٦٣  
 ٢٦٤  
 ٢٦٥  
 ٢٦٦  
 ٢٦٧  
 ٢٦٨  
 ٢٦٩  
 ٢٧٠  
 ٢٧١  
 ٢٧٢  
 ٢٧٣  
 ٢٧٤  
 ٢٧٥  
 ٢٧٦  
 ٢٧٧  
 ٢٧٨  
 ٢٧٩  
 ٢٨٠  
 ٢٨١  
 ٢٨٢  
 ٢٨٣  
 ٢٨٤  
 ٢٨٥  
 ٢٨٦  
 ٢٨٧  
 ٢٨٨  
 ٢٨٩  
 ٢٩٠  
 ٢٩١  
 ٢٩٢  
 ٢٩٣  
 ٢٩٤  
 ٢٩٥  
 ٢٩٦  
 ٢٩٧  
 ٢٩٨  
 ٢٩٩  
 ٣٠٠  
 ٣٠١  
 ٣٠٢  
 ٣٠٣  
 ٣٠٤  
 ٣٠٥  
 ٣٠٦  
 ٣٠٧  
 ٣٠٨  
 ٣٠٩  
 ٣١٠  
 ٣١١  
 ٣١٢  
 ٣١٣  
 ٣١٤  
 ٣١٥  
 ٣١٦  
 ٣١٧  
 ٣١٨  
 ٣١٩  
 ٣٢٠  
 ٣٢١  
 ٣٢٢  
 ٣٢٣  
 ٣٢٤  
 ٣٢٥  
 ٣٢٦  
 ٣٢٧  
 ٣٢٨  
 ٣٢٩  
 ٣٣٠  
 ٣٣١  
 ٣٣٢  
 ٣٣٣  
 ٣٣٤  
 ٣٣٥  
 ٣٣٦  
 ٣٣٧  
 ٣٣٨  
 ٣٣٩  
 ٣٤٠  
 ٣٤١  
 ٣٤٢  
 ٣٤٣  
 ٣٤٤  
 ٣٤٥  
 ٣٤٦  
 ٣٤٧  
 ٣٤٨  
 ٣٤٩  
 ٣٥٠  
 ٣٥١  
 ٣٥٢  
 ٣٥٣  
 ٣٥٤  
 ٣٥٥  
 ٣٥٦  
 ٣٥٧  
 ٣٥٨  
 ٣٥٩  
 ٣٦٠  
 ٣٦١  
 ٣٦٢  
 ٣٦٣  
 ٣٦٤  
 ٣٦٥  
 ٣٦٦  
 ٣٦٧  
 ٣٦٨  
 ٣٦٩  
 ٣٧٠  
 ٣٧١  
 ٣٧٢  
 ٣٧٣  
 ٣٧٤  
 ٣٧٥  
 ٣٧٦  
 ٣٧٧  
 ٣٧٨  
 ٣٧٩  
 ٣٨٠  
 ٣٨١  
 ٣٨٢  
 ٣٨٣  
 ٣٨٤  
 ٣٨٥  
 ٣٨٦  
 ٣٨٧  
 ٣٨٨  
 ٣٨٩  
 ٣٩٠  
 ٣٩١  
 ٣٩٢  
 ٣٩٣  
 ٣٩٤  
 ٣٩٥  
 ٣٩٦  
 ٣٩٧  
 ٣٩٨  
 ٣٩٩  
 ٤٠٠  
 ٤٠١  
 ٤٠٢  
 ٤٠٣  
 ٤٠٤  
 ٤٠٥  
 ٤٠٦  
 ٤٠٧  
 ٤٠٨  
 ٤٠٩  
 ٤١٠  
 ٤١١  
 ٤١٢  
 ٤١٣  
 ٤١٤  
 ٤١٥  
 ٤١٦  
 ٤١٧  
 ٤١٨  
 ٤١٩  
 ٤٢٠  
 ٤٢١  
 ٤٢٢  
 ٤٢٣  
 ٤٢٤  
 ٤٢٥  
 ٤٢٦  
 ٤٢٧  
 ٤٢٨  
 ٤٢٩  
 ٤٣٠  
 ٤٣١  
 ٤٣٢  
 ٤٣٣  
 ٤٣٤  
 ٤٣٥  
 ٤٣٦  
 ٤٣٧  
 ٤٣٨  
 ٤٣٩  
 ٤٤٠  
 ٤٤١  
 ٤٤٢  
 ٤٤٣  
 ٤٤٤  
 ٤٤٥  
 ٤٤٦  
 ٤٤٧  
 ٤٤٨  
 ٤٤٩  
 ٤٥٠  
 ٤٥١  
 ٤٥٢  
 ٤٥٣  
 ٤٥٤  
 ٤٥٥  
 ٤٥٦  
 ٤٥٧  
 ٤٥٨  
 ٤٥٩  
 ٤٦٠  
 ٤٦١  
 ٤٦٢  
 ٤٦٣  
 ٤٦٤  
 ٤٦٥  
 ٤٦٦  
 ٤٦٧  
 ٤٦٨  
 ٤٦٩  
 ٤٧٠  
 ٤٧١  
 ٤٧٢  
 ٤٧٣  
 ٤٧٤  
 ٤٧٥  
 ٤٧٦  
 ٤٧٧  
 ٤٧٨  
 ٤٧٩  
 ٤٨٠  
 ٤٨١  
 ٤٨٢  
 ٤٨٣  
 ٤٨٤  
 ٤٨٥  
 ٤٨٦  
 ٤٨٧  
 ٤٨٨  
 ٤٨٩  
 ٤٩٠  
 ٤٩١  
 ٤٩٢  
 ٤٩٣  
 ٤٩٤  
 ٤٩٥  
 ٤٩٦  
 ٤٩٧  
 ٤٩٨  
 ٤٩٩  
 ٥٠٠  
 ٥٠١  
 ٥٠٢  
 ٥٠٣  
 ٥٠٤  
 ٥٠٥  
 ٥٠٦  
 ٥٠٧  
 ٥٠٨  
 ٥٠٩  
 ٥١٠  
 ٥١١  
 ٥١٢  
 ٥١٣  
 ٥١٤  
 ٥١٥  
 ٥١٦  
 ٥١٧  
 ٥١٨  
 ٥١٩  
 ٥٢٠  
 ٥٢١

لعل الطريق على هذا  
 في انتم ايها وهو  
 وهو الذي  
 في انتم ايها وهو  
 في انتم ايها وهو  
 في انتم ايها وهو  
 في انتم ايها وهو  
 في انتم ايها وهو  
 في انتم ايها وهو

وہو ما بعد السجل المورث  
وہو رتبہ المرفوع









فارجع اليه بالتأمل الصادق (فوق طلب الدليل) انظر  
 ان المراد بهذا الطلب من استدلال ويحتمل ان يراد الطلب  
 مطلق سواء كان من قسم او من استدلال غير قياسي  
 حاشا لكنه خلاف التعريف والمراد من المقدمة اما المقدمة  
 استيعبة كما يتبادر من قوله وهو استيعوب جميع ما دام انهم  
 من ان تكون معينة او غير معينة بناء على ان مطابقة  
 على مقدمة غير معينة من الدليل كافية لبرهان من  
 اعتبارها في قانون افتراضية وسيبين هذا زيادة توضيح  
 ثم ارطأ ان يقول غير المقدمة بل من هذا فترى ان جميع  
 الدليل يستلزم تجريدك عن الدليل المستعمل في مقدمات  
 وايضا يستلزم اختبار التجريد في سبب المنع الى الدليل  
 كما سيبي في عبارته وذلك ان تقول لو كان معنى المنع  
 فاذكر يعرف ان سبب ربي ومقدمته ايضا الاختيار  
 صريح (قوله ظاهر العبارة الخ) هذا اشارة الى انه يمكن  
 ترجمة العبارة بطريق الاستخدام او بارجاع الضمير الى  
 المدعى اذ الدليل المذكور سابقا لكن الفصل خلاف الظاهر  
 كما اشار اليه في الحاشية <sup>(١)</sup> ولا يخفى عليه انه يتجه  
 على التوجيه الاخير انه ليس المنع طلبا للدليل  
 على مقدمة الدليل انما هو من المدعى غير دعواه بل طلب

(١) في حاشية قوله

ان لغة اشارة الى ان قوله  
 مسلم ان معنى الحقيقة  
 بالمقدمة او بالنتيجة  
 قريب من طلب الدليل  
 في لا مطلق سبب مقدمته  
 ومن سبب الحقيقة  
 الدليل على صحة الدليل

انما المراد بهذا  
 انظر مطلقا  
 اما ان في حاشية  
 المقدمة الى المدعى  
 سوفان معا  
 اصره نقله  
 عليه عناية



لأنه قد عرف صحة الدليل على نفسه وان ان تقول كلمة ما  
 عبارة عن التعقيد والدليل ليس بفضية وفيه حاشية  
 ولتأمل ان يقول ان كلمة ما ان كانت عبارة عن التعقيد  
 يدعى ان لا يقصد التعريف على شرائط الالة كما يحجب  
 الصغرة وكلية الكبرى مع انهما مقدمات بالمعنى المنطوق  
 فترى على ما يدعى عليه كلام السيد السند في تصانيفه  
 وان كانت عبارة عن ملحق اشياء يارم ان يرد التعريف  
 على نفس المطلوب ~~والمعنى~~ على وعلمه وخبره  
 من الصل مع ارجح لست بمقدمات كما لا يخفى على المتفكر  
 لا يقال المراد بالتوقف استوقف بلا واسطة والتوقف  
 في تلك الصور ليس كذلك لاننا نقول لا يقصد  
 التعريف فحينئذ على اجزاء الدليل ضرورة ان ترتفع  
 صحة الدليل على بواسطة نفس الدليل ثم يقال  
 هذا الدليل يستدعي ان يكون اثبات توقف صحة الدليل  
 على ما يمنع راجعا على المانع حتى يكون منه مستورا واثبات  
 التوقف في مثل ايجاب الصغرة وكلية الكبرى مشكل جدا  
 فيلزم ان لا يتم المنع في كثير من المواضع التي لا مشبهة  
 في انه يتم المنع في بعضها وايضا لا شك ان طلب الدليل  
 على ما يستلزم صحة الدليل من غير توقف مافيه موضع

(١) وهو ان السند في هذه النسخة  
 والظاهر ان السند في هذه النسخة  
 انما هو في نسخة علي كماله في نسخة في نسخة  
 التي في نسخة...

(٢) لا بد من ان يكون السند في هذه النسخة  
 ما فيه من ان السند في هذه النسخة  
 انما هو في نسخة علي كماله في نسخة في نسخة  
 التي في نسخة...

(٣) ان يكون السند في هذه النسخة  
 ما فيه من ان السند في هذه النسخة  
 انما هو في نسخة علي كماله في نسخة في نسخة  
 التي في نسخة...





ليس فيه شبهة في الدليل الذي  
ما يترجمه في الدليل الذي

يحمي نفسا او اعتبار في مفهوم المنع او يكون متعلق بالمنع  
مقدمة الدليل محبة نفس الامر لا ماسة الى الشئ  
فليأخذ هذا فترجمه والناقل ان التزم الى (الضرورة من هذا  
الكلام وجه اعتبار قيد احتشائية في النقل وانت خير بان  
تدرك اذ اقام دليلا الى ما لا طائل تحته وما تولى فيترجم  
شبهة محبة بوجه على هذا الدليل. امقول ان في  
متابعة النقل <sup>ان قيل</sup> او يترجم على هذا <sup>ان قيل</sup> ما يترجم على  
المستدل <sup>(قوله انما يدرك الى)</sup> الظاهر او يقول انما يتم  
كما لا يجمع وانما احد ان دليل <sup>ان قيل</sup> ان  
حصل على ان حقيقة المنع وهو المعنى انه كونه فقط فترسم  
من وجوب وان حصل على ما هو اعلم من ذلك فلا يتم  
التقريب من وجوب او يجمع من وجه ولا يتم التقريب من  
وجه وانت تعلم ان هذا انما يتبعه — اذا كان المنع  
في قوله ربيع معنى استئمان لفك المنع او شبه معناه  
الحقيقي واما اذا كان بمعناه الحقيقي كما هو المتبادر فلا  
لكن قد عرفت ما فيه ويترجم على كل تقدير ان ما ذكره  
انما يدرك على ان النقل والمدة لا يمتنعان حقيقة وانما  
على انهما يمتنعان مجازا فلا. ولو سلم تعديل على وجه  
المنع في المجاز لموان الكناية ويمكن الجواب عن الاول بان

المقود

(١) في نسخة اخرى مستتر الدليل  
المقود (٢) انما يدرك الى  
على الدليل انما يتم اذ لا طائل تحته  
او يترجم على قوله انما يدرك الى  
(٣) في نسخة اخرى زيادة ما يترجم  
او لا يبيد او يكون قوله ما يترجم عليه  
مما هو من المنع والمدة والمدة  
كما قال في ترجمته (٤) انما يدرك الى  
المستدل (٥) في نسخة اخرى  
قال وجه ما فيه فقط  
(٦) في نسخة اخرى (٧) في نسخة اخرى  
يدرك (٨) في نسخة اخرى



ذلك وأما قوله فإن حمل النسخ إلى خيل على أنه حمل المنع  
في كلام المصنف على معناه الحقيقي واعتد المجاز في النسبة  
دون الطرف ففي كلامه منزع اضطراب على أن فيه ما عرفت  
مسألة فتأمل ( قوله ما تضمنته ) يقال وهذا هو الصحيح  
أن كل واحد من نقص النقص والميل ومعارضة ما جازا قليل  
نادر بخلاف صغرهما مجازا فإنه كثير متبع فكذا نقصه له  
رؤى أخويه ( قوله إذا عرفت إلى ) إشارة إلى أن كلمة الله  
في قوله قد استغفرت فقيته وفيه أن تعذر أن لا حاجة  
من قوله فاصيد لإعادة الترتيب بين المجموع الفوائد وطلب  
المدعى قبل يحتاج إلى تقدير وعلى تقدير كونه حقيقيا لا وجه  
تخصيص النزول المحدود بمنع المدعى من الورد أن يقدر  
أدركت أن التقدير مدعى لا يمنع الأجزاء أو أدركت  
معنى المنع أو إذا عرفت أنك إذا استغنيت أن كنت ناقلا  
في طلب الصحة وإن كنت مدعى في طلب الدليل أو إذا عرفت  
جميع ذلك فاعرف ( قوله منع ذلك الخ ) لو لم يكن أن ورد  
المنع عما هو على تقدير أن يكون بعض المقدمات الدليل  
نظريا غير معلوم إذ لو كانت المقدمات بأسرها مدعى  
أو نظرية معلومة فلا يلزم من مدعى دليل غير مدعى  
قياسا حاصر وأما ترك القييد ههنا أما اعتمادا على

المدعى وهو الذي تدعى الزيادة  
فيما لا يشترط في المقدم عاقر  
تتبع تبين عدم نزول متروك  
والتي تدعى في المقدم  
لا بأس بعدم ذلك  
في ما عرفت  
في ما عرفت

في ما عرفت  
في ما عرفت  
في ما عرفت

في ما عرفت  
في ما عرفت  
في ما عرفت  
في ما عرفت  
في ما عرفت



المقابلة المماثلة أو اختصاراً لأفعال كلمة الما هنا  
بمخلاف ماسبق تنبها على جواز الوجوب وكذا الكلام في  
قوله أدفعه أو تدفع (قوله يزعم المانع) فيجاء  
لإجابة إليه لأن لام العرض في قوله لتتبرع المبرع  
عنه بل هو كقوله لتتبرع لأن لا يصدق حقيقة على من  
أصلاً ضرورة أن عرض المانع من ذكره أنه لا يصدق  
تجسس من المانع لا يزعم المانع إلا أن عرضه قد  
لما يقع الواقع وقد لو يطابقه على في سائر الأجزاء  
م لو قيل ما يصدق المانع يزعم المانع لم يرد عليه شيء ولا  
أن جعل اللام العاقبة ليرفع إلى جهة العادة لا  
بموضع العرض لكنه خلاف الظاهر وكأنه كذلك حال على  
ما قيل مع أن ذلك لم يصدق الشريب قدس سره كما هو جازم  
في أو مستترة قوله منع بغيره فإنه ان هذا المنع بالمعنى اللاحق  
أي مرد بعض مقدمات الدليل لا بالسنة اللاحقة لأنه  
نفس المعرف وعلى هذا يصدق التعريف على العصب  
الأن يقيد المنع بكونه موجباً والعصب غير موجب عند  
المحققين أو قيل المنع على المطالبة بمجاناة العصب استدلالاً  
بالمطالبة لكن لا بد من قوله مع الدليل في كما لا يخفى  
(قدّم رجوعاً إجماعاً لروايتهم في) ذلك لأن التعقيد

[illegible]

الوجه الثاني في التحقيق دعوى حصاد الدليل مع شاهد يدل  
 يدل على ذلك مطلقا والشاهد ما يدل على ذلك الدليل  
 ما يدل على شاهد الدليل كما صرح به في الثانية وهو  
 اعم من ان يكون تخلف المعنى عن الدليل او غير ذلك واحا  
 ما يدل عليه ظاهر كلام المصنف فيما بعد من انه لا بد من  
 استقصاء الدجالي من شاهد ظاهر وهو يختلف صفة  
 على ما سيأتي فانه دفعه المناقشة التي ذكرها في الخامسة  
 اخرى كقولنا منبهة على تخصيص الشاهد في القدر الرابع  
 بالتخلف نسبه يتجه ان منع الدليل عنها اعم من ان يله  
 بطريق ~~المطالبة~~ المطالبة او الابطال والنقض او الجور  
 لا يكون الا ~~بصورة~~ ابطالا وجوابه ان المراد من  
 الشاهد هو الشاهد من حيث هو شاهد او الشاهد  
 ما يدل على حصاد الدليل من حيث هو كذا لا يمتاز  
 عن السند مطلقا وعلى التقديرين يختص منع الطويل  
 بمقارنته الشاهد بصورة الابطال لان المطالبة لا  
 تقارن الشاهد بهذا المعنى بل انما تقارن السند  
 من حيث انه سند فيثبت ان منع الدليل اذا كان مقارنا  
 بشاهد لا يكون الا تقينا اجماليا (فولم فعلنا ما كرهنا)  
 فيه ان المنع في قولهم منع بعض حقائق الدليل انما يكون

بالمعنى

المراد من ذلك ان  
 المنع من ذلك  
 فانه لا بد من  
 منع الدليل عن  
 الدليل من حيث  
 هو كذا لا يمتاز  
 عن السند مطلقا  
 وعلى التقديرين  
 يختص منع الطويل  
 بمقارنته الشاهد  
 بصورة الابطال  
 لان المطالبة لا  
 تقارن الشاهد  
 بهذا المعنى بل  
 انما تقارن السند  
 من حيث انه سند  
 فيثبت ان منع  
 الدليل اذا كان  
 مقارنا بشاهد  
 لا يكون الا تقينا  
 اجماليا

المراد من ذلك ان  
 المنع من ذلك  
 فانه لا بد من  
 منع الدليل عن  
 الدليل من حيث  
 هو كذا لا يمتاز  
 عن السند مطلقا  
 وعلى التقديرين  
 يختص منع الطويل  
 بمقارنته الشاهد  
 بصورة الابطال  
 لان المطالبة لا  
 تقارن الشاهد  
 بهذا المعنى بل  
 انما تقارن السند  
 من حيث انه سند  
 فيثبت ان منع  
 الدليل اذا كان  
 مقارنا بشاهد  
 لا يكون الا تقينا  
 اجماليا

المعنى الدعم كما عرفت ولا يلزم من تعلق المنع بالمعنى  
 الدعم الذي هو جزء من مجموع المنع بمعنى الرفض بمقدرة  
 الدليل تعلق المنع بالمعنى الرفض برأى بل الظاهر ان تعلق  
 المنع بالمعنى الرفض بالدليل لانه لما اعتبر مقدرة في مجموع  
 المنع بهذا المعنى كان تعلقه بكون واحد من الدليل ومقدوره  
 مبنيا على تجريده عنه ولا شئ ان تجريده عن تقدير تعلقه  
 بالدليل اقل <sup>من</sup> ظهوره <sup>في</sup> نفسه يعلم ضعف قوله ويؤيده  
 ما ذكره سابقا فاعلم (قوله) بانكم كيف تجدون (ال) يصح  
 لانهم ان منع الدليل لادانهم بكون مقدرة باثباته كحالات  
 محاربة غير مسبوقة لانكم تجدون من منع مقدرة معينة  
 من الدليل بلا شاهده ولو تقدمت محاربة اذا كان بطريق  
 المطالبة سواء كان مع السند او عارضا عنه ايضا فليجوز  
 ان لا يكون منع الدليل ايضا بلا شاهده محاربة غير مسبوقة  
 هذا كان بطريق المطالبة لان منع الدليل حرما اعم من ان  
 يكون بطريق المطالبة او بالابطال على ما يتضح سياق  
 كلامهم على استلزام منع الدليل في كلامهم على ابطال الدليل  
 لم يتم بالبرهان لانه لم يلزم من بطون كون المناقضة ابطال  
 الدليل قوله منع يعني مقدرات الدليل او كلاما على سبيل  
 التفسير وهو المطلوب لانه ان تكون المناقضة منع الدليل

هـ فسمي المدونة  
 (١) فسمي المدونة  
 (٢) فسمي المدونة  
 (٣) فسمي المدونة  
 (٤) فسمي المدونة  
 (٥) فسمي المدونة  
 (٦) فسمي المدونة  
 (٧) فسمي المدونة  
 (٨) فسمي المدونة  
 (٩) فسمي المدونة  
 (١٠) فسمي المدونة  
 (١١) فسمي المدونة  
 (١٢) فسمي المدونة  
 (١٣) فسمي المدونة  
 (١٤) فسمي المدونة  
 (١٥) فسمي المدونة  
 (١٦) فسمي المدونة  
 (١٧) فسمي المدونة  
 (١٨) فسمي المدونة  
 (١٩) فسمي المدونة  
 (٢٠) فسمي المدونة  
 (٢١) فسمي المدونة  
 (٢٢) فسمي المدونة  
 (٢٣) فسمي المدونة  
 (٢٤) فسمي المدونة  
 (٢٥) فسمي المدونة  
 (٢٦) فسمي المدونة  
 (٢٧) فسمي المدونة  
 (٢٨) فسمي المدونة  
 (٢٩) فسمي المدونة  
 (٣٠) فسمي المدونة  
 (٣١) فسمي المدونة  
 (٣٢) فسمي المدونة  
 (٣٣) فسمي المدونة  
 (٣٤) فسمي المدونة  
 (٣٥) فسمي المدونة  
 (٣٦) فسمي المدونة  
 (٣٧) فسمي المدونة  
 (٣٨) فسمي المدونة  
 (٣٩) فسمي المدونة  
 (٤٠) فسمي المدونة  
 (٤١) فسمي المدونة  
 (٤٢) فسمي المدونة  
 (٤٣) فسمي المدونة  
 (٤٤) فسمي المدونة  
 (٤٥) فسمي المدونة  
 (٤٦) فسمي المدونة  
 (٤٧) فسمي المدونة  
 (٤٨) فسمي المدونة  
 (٤٩) فسمي المدونة  
 (٥٠) فسمي المدونة  
 (٥١) فسمي المدونة  
 (٥٢) فسمي المدونة  
 (٥٣) فسمي المدونة  
 (٥٤) فسمي المدونة  
 (٥٥) فسمي المدونة  
 (٥٦) فسمي المدونة  
 (٥٧) فسمي المدونة  
 (٥٨) فسمي المدونة  
 (٥٩) فسمي المدونة  
 (٦٠) فسمي المدونة  
 (٦١) فسمي المدونة  
 (٦٢) فسمي المدونة  
 (٦٣) فسمي المدونة  
 (٦٤) فسمي المدونة  
 (٦٥) فسمي المدونة  
 (٦٦) فسمي المدونة  
 (٦٧) فسمي المدونة  
 (٦٨) فسمي المدونة  
 (٦٩) فسمي المدونة  
 (٧٠) فسمي المدونة  
 (٧١) فسمي المدونة  
 (٧٢) فسمي المدونة  
 (٧٣) فسمي المدونة  
 (٧٤) فسمي المدونة  
 (٧٥) فسمي المدونة  
 (٧٦) فسمي المدونة  
 (٧٧) فسمي المدونة  
 (٧٨) فسمي المدونة  
 (٧٩) فسمي المدونة  
 (٨٠) فسمي المدونة  
 (٨١) فسمي المدونة  
 (٨٢) فسمي المدونة  
 (٨٣) فسمي المدونة  
 (٨٤) فسمي المدونة  
 (٨٥) فسمي المدونة  
 (٨٦) فسمي المدونة  
 (٨٧) فسمي المدونة  
 (٨٨) فسمي المدونة  
 (٨٩) فسمي المدونة  
 (٩٠) فسمي المدونة  
 (٩١) فسمي المدونة  
 (٩٢) فسمي المدونة  
 (٩٣) فسمي المدونة  
 (٩٤) فسمي المدونة  
 (٩٥) فسمي المدونة  
 (٩٦) فسمي المدونة  
 (٩٧) فسمي المدونة  
 (٩٨) فسمي المدونة  
 (٩٩) فسمي المدونة  
 (١٠٠) فسمي المدونة



ولا يخفى ان مداهة فساد الدليل راجعة الى استلزام خلاف  
ما يتكلم به بداهة الحق وهي داخله في استدلاله فسادا آخر  
لأنه ان الحكم المذكور استلزم في لايه في نقصه من تحقق مداهة  
انقضت وتتحقق للمادة المذكورة غير معلومة فلا اشكال  
(قوله ربما يحتمل نفسه الخ) فيه ان الناظر في مقدمات الدليل  
قد يكون مزددا في مجموع من حيث هو مجموع من غير تردد  
في واحدة من على التبيين على شيئا من احكام ما سناد استلزام  
غير واضح ويمكن دفعه بان الحكم استقر في تحقق الصورة  
استدرة غير معلوم<sup>(١)</sup> وسوسم ولا سلك في ندرة وقوع  
والمراد من التفرع في مقدمات الدليل هو لغير الكيفية المتوعد  
على انه لا تقسيم ههنا بل مقصود ايراد بعض الصور  
التي من شأن وقوعها في مقام المناظرة كما يشير اليه كلمة  
ربما في ترك اداة الحكم وايضا يتجه انه لا تقابل بين  
القسم الاول وبين شئ من القسمين الاخيرين كما  
استدل اليه في الحاشية ههنا وان كان بين الاخيرين تقابل  
كما استدل اليه في الحاشية الاخرى ويمكن توجيه ذلك بان  
فيه الوحدة معتبة في القسمين والصورتان اللتان في مجتمعه  
فيهما القسم الاول مع الثاني والثالث من قبيل اجتماع  
الانقسام او التقسيم اعتباري وقية الحقيقة معتبة في

١١ وهذا فساد آخر في الاستدلال  
بذلك فلهذا لا يكون ان الحكم  
١٢ في مقدمات الدليل  
١٣ في مقدمات الدليل  
١٤ في مقدمات الدليل  
١٥ في مقدمات الدليل  
١٦ في مقدمات الدليل  
١٧ في مقدمات الدليل  
١٨ في مقدمات الدليل  
١٩ في مقدمات الدليل  
٢٠ في مقدمات الدليل  
٢١ في مقدمات الدليل  
٢٢ في مقدمات الدليل  
٢٣ في مقدمات الدليل  
٢٤ في مقدمات الدليل  
٢٥ في مقدمات الدليل  
٢٦ في مقدمات الدليل  
٢٧ في مقدمات الدليل  
٢٨ في مقدمات الدليل  
٢٩ في مقدمات الدليل  
٣٠ في مقدمات الدليل  
٣١ في مقدمات الدليل  
٣٢ في مقدمات الدليل  
٣٣ في مقدمات الدليل  
٣٤ في مقدمات الدليل  
٣٥ في مقدمات الدليل  
٣٦ في مقدمات الدليل  
٣٧ في مقدمات الدليل  
٣٨ في مقدمات الدليل  
٣٩ في مقدمات الدليل  
٤٠ في مقدمات الدليل  
٤١ في مقدمات الدليل  
٤٢ في مقدمات الدليل  
٤٣ في مقدمات الدليل  
٤٤ في مقدمات الدليل  
٤٥ في مقدمات الدليل  
٤٦ في مقدمات الدليل  
٤٧ في مقدمات الدليل  
٤٨ في مقدمات الدليل  
٤٩ في مقدمات الدليل  
٥٠ في مقدمات الدليل  
٥١ في مقدمات الدليل  
٥٢ في مقدمات الدليل  
٥٣ في مقدمات الدليل  
٥٤ في مقدمات الدليل  
٥٥ في مقدمات الدليل  
٥٦ في مقدمات الدليل  
٥٧ في مقدمات الدليل  
٥٨ في مقدمات الدليل  
٥٩ في مقدمات الدليل  
٦٠ في مقدمات الدليل  
٦١ في مقدمات الدليل  
٦٢ في مقدمات الدليل  
٦٣ في مقدمات الدليل  
٦٤ في مقدمات الدليل  
٦٥ في مقدمات الدليل  
٦٦ في مقدمات الدليل  
٦٧ في مقدمات الدليل  
٦٨ في مقدمات الدليل  
٦٩ في مقدمات الدليل  
٧٠ في مقدمات الدليل  
٧١ في مقدمات الدليل  
٧٢ في مقدمات الدليل  
٧٣ في مقدمات الدليل  
٧٤ في مقدمات الدليل  
٧٥ في مقدمات الدليل  
٧٦ في مقدمات الدليل  
٧٧ في مقدمات الدليل  
٧٨ في مقدمات الدليل  
٧٩ في مقدمات الدليل  
٨٠ في مقدمات الدليل  
٨١ في مقدمات الدليل  
٨٢ في مقدمات الدليل  
٨٣ في مقدمات الدليل  
٨٤ في مقدمات الدليل  
٨٥ في مقدمات الدليل  
٨٦ في مقدمات الدليل  
٨٧ في مقدمات الدليل  
٨٨ في مقدمات الدليل  
٨٩ في مقدمات الدليل  
٩٠ في مقدمات الدليل  
٩١ في مقدمات الدليل  
٩٢ في مقدمات الدليل  
٩٣ في مقدمات الدليل  
٩٤ في مقدمات الدليل  
٩٥ في مقدمات الدليل  
٩٦ في مقدمات الدليل  
٩٧ في مقدمات الدليل  
٩٨ في مقدمات الدليل  
٩٩ في مقدمات الدليل  
١٠٠ في مقدمات الدليل

الاقسام وحينئذ بمن التقابل بينهما لكن يأتي عنهما تقييد  
 القسم الثالث بدفعه سلبا يجتمع مع الثاني وما ذكره في  
 بيان حكم القسم الثالث من انه اما ناقض نقضا اجماليا  
 او تفصيليا على ما في بعض النسخ سلبا النقض التفصيلي  
 فيه انما هو باعتبار اجمالية مع القسم الاول واما ما اشد  
 اية في اى مشية الاول في توجيه ذلك من انه يحمل الكلام  
 على شقطة المصلحة الاولى اذ يعتبر قيد فقطة التقييد  
 الاولين حتى تكون الصورة المذكورة واسطتين  
 بينهما وتركنا احالة على المقايضة حينئذ يكون الانفصال  
 محمول على منع النفع حفية نظر اما اولا فلا لا انفصال في ذلك  
 الكلام ولا حاجة الى اعتبارهما واما ثانيا فلا ترك بعض  
 الاقسام في التقييد احالة على المقايضة مما لا يجوز في  
 التعبير اللهم الا ان يقال المقصود ان الكلام اما محمول  
 على المفصلة المانعة ان يكون او على انه لا انفصال ولا  
 تقييد على ذكر بعض الصور مع قيد فقط وترك بعضا  
 احالة على المقايضة نعم في التفسير الصور الثلاثة  
 بالاقسام تيسر لخص: واما ثانيا فلا حاجة  
 الى اعتبار قيد فقط في القسم الثاني بل يكفي اعتباره في  
 القسم الاول على ان المتبادر من من قيد فقط في القسم

والا في بعض النسخ ( واما ثانيا فلا )  
 تقييد القسم الاولين بقيد فقط اما في  
 كون الصورة الاولى واسطتين في  
 كون الصورة الثانية فتنفيها  
 في القسم الثالث كما لا يخفى على من  
 ذلك لم يصح قوله في بيان حكم الثالث  
 او تفصيليا على ما في النسخ من اى مشية  
 في بعض النسخ من قوله في بيان  
 فالحق: ان لا يكون متوقفا على  
 وان لم يكن الاقسام الثلاثة ( فانهم )  
 واسطتين بين الاقسام المذكورة فان  
 ان حالها في بعض النسخ المذكورة

ان في سلب الاول والثاني معا كما انه في القسم الاول  
بمعنى سلبه ان في الثالث ربيعه لا يصح في القسم ان  
النقص الاجمالي مع انه جعله من احكامه فالاولى عدم اعتباريه  
نقط في الثاني كالثالث (قوله طاهيا الى) لعل هذا مبني  
على افتاء حاله من الحكم بالفساد اختيارا للطريق الواسع  
وهو المطالبة من اثاره في الاشياء من ان الحكم لا  
يبلغ طلبه الا بطلب محل تأمل على ان ذلك موقوف على  
اعتبار قيد فقط في القسم الثاني من اقسام المذكورة  
انفا وضرفت ما يجب (قوله الحكم بفساد الجزء الى)  
الاول ان يقول انفسا الجزء يستلزم فساد الكل  
ويكون ترجيح البراهين بان المراد من الجزء الجزء من حيث  
انه جزء ولا شك ان الحكم بفساد الجزء مع العلم بالجزئية  
يستلزم الحكم بفساد الكل كما اشار اليه في الحاشية وفيه ان  
الاستلزام مدع <sup>(١)</sup> كما لو جئني وكان قوله تدبر  
في الحاشية اشارة الى هذا (قوله فينبذ يعني الى) الا انه  
بان هذا اللفظ اخص على الوجه <sup>(٢)</sup> لطريق التفسير والاستدلال  
فينبذ يكون الجواب بان الصورة المذكورة عقيب غير موصوف  
والمقسم كلامه الخصم على قانون الترجيح في دليل العقل  
مما مرده يات في قسمه لعل على ان يكون التفسير والمعاد

(١) لا بد من بيان السادة  
(٢) ان وجه التفسير هو  
ان وجه التفسير هو  
ان وجه التفسير هو

[illegible][illegible]

أيضا غفاليس على ما ينبغي إلا أن يقال قرر الاعتراض  
عند النظر بطريق المصحح فيكون الجواب استدلالا قطعيا أو قرره  
بطريق النقض والاستدلال فيكون لكم حصل الجواب  
الذكر عن طريق الفرض كما هو ظاهر بآراءنا فردة بطريق  
الاستدلال النقض الاحتمالي وهو قرر الجواب بطريق المصحح بآراءنا  
أرد استدلالا أيضا<sup>١٣</sup> بأدنى شأنة الموضع يتجه على تقديرنا  
ما يقال في النقض غير جائز الرشد الضرورة في النقض  
والمعارضة ضرورة لأن الأصل أن الربما لا يبرهن حلول دليل  
المفصل على سبيل التبيين فيسطر إلى النقض واعتراضه  
بجمل الصورة<sup>١٤</sup> المذكورة لأنه لا ضرورة في اعتبارها  
لا مكان التي مع اسمها أخذ من الحكم بفساد المقدمة  
الجمعية وفيه شك في غاية فيما إذا لم يعلم الناظر أو  
المعارض حيث حل دليل المفصل على سبيل التبيين ولما في شعر  
هذه الصورة كما إذا احتجنا مع النقض والمعارضة فيديتم  
المراد أن بعد الطراد اسباب قد برر وما يرد مع المظهر  
المذكور أدخل في الدليل بأن بعض مقدماته مستدرك  
أو حجة أحد مقدمته أخرى فيه أو هذا الدليل لا يستلزم  
أدعي والجواب عنه بأن كل دليل ما قصة متعينة بالبدعي  
الضمنية في الدليل مردود بان كون تلك الدعوى ما متوقف





السند للمنع، بما يقدر بالقياس إلى تقديم المقدمة الموصلة بالثبوت  
 المشهور في النسخ بين اتفاقاً كدلالة المصوم والمقصود كما  
 أشار إليه في الحاشية، وربما يقال إن المساواة وسائر النسب  
 بين السند والمنع تعتبر بالتحقق بالقياس إلى خفاء المقدمة  
 الموصلة الذي بناه المنع على صوابه، لأن مع تقديم المقدمة  
 الموصلة، ولولا دية إرفاقه أن السند من قبيل التصدقات، وخفاء  
 المقدمة الموصلة من قبيل التصورات واستتار النسب بينهما ليس  
 على ما ينبغي، اللهم إلا أن يرجع خفاء المقدمة إلى الضعف على  
 ما مرخص (تدبر فحينئذ يدفع بالابطال الخ) هذا مبنًى على  
 ما استقر فيما بينهم من أن منع السند ليس بوجوه أصلاً  
 والبطال موجه إذا كان مساوياً لا غير كما استدل به في  
 الحاشية، وقد يقال برد عليهم أنه ينبغي أن يكون منع السند  
 المساوئ أيضاً موجهاً فيها إذا أقام المعلن الدليل على المقدمة  
 للمنع، لأن السند المساوي يكون حينئذ معارضاً لذلك  
 الدليل فيكون دفعه بالمنع أو الابطال من حيث أنه معارض  
 لما عارضه كما أن ابطال السند المساوي نافع من حيث أنه  
 عاير للمنع وبطلان دليله على ثبوت المقدمة الممنوعة  
 لأن حيث أنه معقول للمنع وإياك قوله منادى له لمعترضه  
 لدليل ذكره للمعارض فامر زلته على ما اعتبره فاعتبار

الطريق المستعمل على المساواة هو الذي يكون من  
 قبيل المناظرة بل إننا نرى من المساواة وهو  
 المستعمل غالباً يستعمل مع المساواة وهو الذي  
 التقاطه من أن الأصل في الدليل أن يكون  
 - إن شاء الله - في نفس الأمر، وإن كان  
 الأصل هو ما هو عليه في الواقع، وهو الذي  
 استعمله في هذا المقام (فيما لا يخفى)

هذا السند المستعمل  
 في دفع ما يثبت أن يثبت  
 أن لا يمنع السند من حيث أنه  
 المنع الممنوع، وإنما في هذا المقام  
 فيمنع كسائر أدلة المعارضات

رأى بان يعقبه

المعلل له بعد لاطائل تحته الاوامر المستحقة او لا  
 شئ ان وابطال السند المسمى لربيات المقدمة المنوعة  
 يحتاج الى اعتبار ذلك ليتحقق اعتبار الذي يجب على  
 المعلل بطلان ما اذا اقام المعلل دليلا على المقدمة المنوعة  
 فانه لو جاز له حينئذ ان يختار كون السند معارضا لذلك  
 الدليل بل هو من فضول الكلام نعم اذا اعتبر الابطال  
 قلنا للمقدمة وجعل اسد المذكور معارضا لذلك الدليل  
 وجب على المعلل دفعه باسبغ او ما رط ل كما هو حكم  
 المعارضة (قوله على سبيل المانع) ارد باسبغ المانع الجازم  
 عنى لاطائنة مستقفا كما يدل عليه تقابل المنع بالدليل او  
 بالتمويه وهذه الكلام على اسد فيجوز وكذا المنع المضاد  
 في قوله هو منفع المانع ومنع ما يؤيده فلا يتجه ما ذكره في المشية  
 هو هنا على ما لا يخفى (قوله الذي يكسبه المعلل الخ) يعنى ان  
 اثبات المقدمة المنوعة واجب على المعلل في مقابلة المنع  
 حتى يتم تعليله لاطائنة يجوز ان يهيه للمعلل من المانع  
 فيسكت او يستقل من ذلك التعليل الى تعليل آخر او يثبت  
 آخر لقرض من الاغراض - ولعل من هذا القبيل الدخول في  
 السند بانه لا يصلح للسندية لانه لا يقوى المنع والدخول  
 فيه بانه في هذه ذات غير مستقيم وكذا الدخول فيما ذكره توضيح

(١) يعنى انه اذا ثبت المنوعة المنوعة  
 ان كان له دليل عليه وجب عليه ان يثبت  
 كما ان كان له دليل عليه وجب عليه ان يثبت  
 بالتمويه  
 (٢) ان لم يثبت الدليل من هذا الدلائل  
 (٣) ان لم يثبت الدليل من هذا الدلائل  
 (٤) ان لم يثبت الدليل من هذا الدلائل

السند كما وقع في كتب بعض المحققين فخاصه شيخنا شيخنا  
فساد ما يذكر معه دفعا لتوهم صحة فخران ما اشار اليه  
في الحاشية من ان تلك المقدرة المشهورة عند الرباب المتأخرة  
تستلزم ان يكون كل واحد من اللاحقات الواقعة في كتب بعض  
المحققين من تعيين تركه او وجوبه من شرطه (قوله تركه  
بالكتابة) يحس توجيه الترك بان فيه اشارة الى بعد التسمي  
استدركت عن التسوية مع من حكى بغيره من ذكره باري تأويل  
(مورد واما غير ذلك) هذا اعتراض على ما سبق فقام من  
الكلام على السند على سبيل اسي باريين او التبيين ثم  
بيد اذا كان السند حاريا لم يثبت بلزم صحة الاجابة وتوضيحه  
ان قوله ثبت يدرى من دفعه وفيه اشارة الى  
ما ذكره في من دليل كون الكلام فيه راجعا الى غير  
التعريف فبعدا حرمه من كون السادة اتم من الدرر واز  
كان تقييده للسند اسارا يروى ان لا يكون رتبة السند  
المساوي على اطلاقه فندا وهو خلاف رأيهم ويكفي  
القول عنه باختيار كل واحد من الشقين اما الاول  
فيان يجوز ان يقال ضد الدعين مبني على ما هو التحقيق  
من ان الدوام لا ينفك عن الدوام عند من هو الدوام  
يكفي في اثبات الحرام ان لنا ان نقول وضع احد

١٠ رتبة السند  
(١) ان هذا هو السند  
(٢) ما ذكره  
(٣) صحة السند  
(٤) صحة السند  
(٥) صحة السند  
(٦) صحة السند  
(٧) صحة السند  
(٨) صحة السند  
(٩) صحة السند  
(١٠) صحة السند

١١ رتبة السند

المسألة



١٤

في الاقسام المذكورة فهو ظاهر السند في كل واحد ان يكون السند  
 بيانا للسند في الواقع وان اريد به السند الصحيح في السند  
 الاعم خارج عنه فلم يلزم منه من الاقسام فالاولى  
 ان يقتصر الصحيح ويترك الاعم من السند على ان المختص  
 استقرانه وتحتقن الوسيلة المذكورة غير معلوم وان علم  
 ان قوله وسنة اخرى لان الرجم والرفض ان اعتبر الزعم  
 فيروى من احمد الى سفي فقط على ما يقتضيه المقابلة في السند  
 في السند الذي يكون فيه وبين السند لادوم في السند الحسن  
 فقط كما ينقل احمد عن الآخر واسطة بين الاقسام  
 المذكورة وان ابتيا عن ما هو المشهور في تفسيرهما  
 فاسند الذي يكون بينه وبين السند لزوم من احمد وبين  
 فقط لكن ينقل من بينهما من الآخر واسطة بينهما  
 وايضا رخص ان كل واحدة من هذه واسطة الادوية  
 والاشارة بتقدير محذوف الدليل الدال على كون صحيح السند  
 السادس فقيداع على عارضة فلا يصح هو دفع السند  
 في السادس ما لدفع المذكور (قوله حاقه قيل السند في ما الخ)  
 انظر انه معارضة لقوله ولا يدفع السند الا اذا كان مساويا  
 باعتباره دليله المطهر ويجوز ان يكون نقضا عما لا يلحق  
 الخ قوله ليعان ان دفع السند السادس منه ويجوز ان  
 يكون مقابلا لدليل المذكور مما دفع توهم كونه دليلا على

ان نسخة اخرى رواية معتبرة عندنا  
 (و) وفيها ايضاً ما يتبين ان يكون في السند  
 انه ان اريد به السند الذي لا يكون في السند  
 هو ظاهر السند كما ان اريد به السند  
 في الواقع وان اريد به السند  
 في الواقع وان اريد به السند  
 في الواقع وان اريد به السند

السند وهو قول من يثبت بانه مدع  
 لا يجوز ان يكون فيه  
 على ان يكون فيه  
 وان كان له في

وهو دفع السند في المساوي وهذا هو المقام للمجواب  
 المذكور كما لا يخفى وعلى كل تقدير يمكن دفعه بان المراد به  
 دفع السند في المساوي وهو دفع السند الصحيح فيه السند  
 الاصح غير صحيح او المراد انه لا يصح في سائر على عدم  
 الاتقان الا السند الاصح وهو ما يدفع ما يمكن ان يورث على  
 الحق المذكور من انه يحتمل ان يكون السند اصح من وجه  
 من قبض المقدمة المتنوعة مساويا لمعارض او اصح منها  
 من معارضة سائر على ان بين قبضة المقدمة المتنوعة ومعارضة  
 عموما وخصوصا من وجه ولا شك ان دفع ذلك السند  
 ايضا يدل على ثبوت المقدمة المتنوعة كدفع السند المساوي  
 لقبضة المقدمة المتنوعة وادعاء حجة مطلقا (فقد على تقدير  
 جوابه ان) الظاهر ان الضمير راجع الى السند الاصح وفيه  
 اشارة الى منع جواز كون السند الاصح بناء على ضعف  
 التفسير المذكور على ما اشار اليه فيما سبق لكثرة  
 المنع ضميمه جدا لان السند قد يفسر في الودائع المصروفة  
 بما يكون المنع حتميا عليه ولا يخفى ان هذا للمعنى ايضا  
 شامل للاصح على انه لا يدفع الاعتراض عن القائل  
 بالتفسير المذكور وهو السيد السند قد يفسر به بل لا  
 يكون موجبا اصلا اذا قرر الاعتراض بطريق المنع

راجع لكونه ايجاز بناء على ما سبق من الاجابة  
 فيه ان السند لا يثبت في الودائع  
 فلا يصح دفعه على الودائع المصروفة  
 من وجه

(قوله لكان مجامعا إلخ) هذا الكلام بين على ما سبق تحقيقه  
من أن النسبة المقتدة بين السند والمنع إنما هي باعتبار  
التقيض المقتدة المنوعة في الحقيقة كما أشار إليه في  
الحاشية لهم وذلك لأن النسبة المقتدة في السند  
ممكنة باعتبارها في حقا والمقتدة الممنوعة لا يلزم أن  
يكون السند الاصح مجامعا للمقتدة المنوعة ضرورة أن  
تتحقق معنى العموم عن هذا أن يقتضيه كونه مجامعا  
لرصود المقتدة وهو لا يستلزم صدق المنوعة كما  
في الملاحظ أصلا نعم على تقدير كون السند مجامعا  
يرصد المقتدة المنوعة أيضا يتم الجواب على قياس  
كونه مجامعا لنفسه لأن البطلان على هذا التقدير أيضا  
يضر بالمعنى إذ يبطل رصود المقتدة فلا تثبت دعوى  
(قوله فاذن بهذا يضر بالمعنى إلخ) قد يترجم أن الذي  
أن يشتم بقوله فاذن بهذا لا يثبت له يلزم ارتفاع  
التقيض وهذا ليس بشئ لأن البطلان لا ينافي حقيقة  
الدليل على بطلانه وهو لا يستلزم البطلان في الواقع  
لجواز أن يكون الدليل فاسدا فإبطال النسبة الأهم لا يستلزم  
ارتفاع التقيض وبوسع طالب البحث في من الناحية عبارة  
عن الإيجاز من حيث الزاوية ارضية لمن حيث الزاوية

والأصح أن النسبة المقتدة المنوعة  
لا تكون حجة في الدليل ففقد  
هذا النسبة كما يجب في حقا والسند  
لا يثبت حقيقة مع كونها كاذبة  
من حيث مجامع رصود الأدلة  
من رصود كونها كاذبة من حيث  
الحقيقة الممنوعة كاذبة غير حقيقية



مكنة او متفعة كما لا يخفى على انه يجوز ان يكون قوله  
على تقدير جوازها اشارة الى منع الزمان بان يكون الضمير  
راجعا الى دفع السند الاصح وايضا يجوز ان يكون قوله  
ان ستم هي الحاشية الآتية اشارة الى حاشية واعلم قيل  
في دفع ذلك من انه لا يلزم ارتداد القديفين لجواز ان  
يكون السند اصح مطلقا من تقدير المقدمة المزمعة وعدم  
من وجه من وجهين فينبغي ان يكون ايضا لونه على هذا  
يكون الابطال مبرا ايضا كذكره في الحاشية الآتية والاشارة  
الى ذكر الزامية جمعية على كون الابطال مبرا (قوله صعب  
ما فيه) اشارة الى ما ذكره في الحاشية من ان ذلك ان  
سلم على تقدير كون السند اصح مطلقا من مقيد المقدمة المزمعة  
واصح من وجه من وجهين نزوح عن مسلم وايضا لا بد من  
هذا الجواب النافذ بالسند الذي هو اخص من نفقته  
السنة المزمعة من وجه ومسا ديا خفا في ارفع مطلقا  
من خفا في ما سبقت اليه الاشارة فهو غير حاكم  
لثارة الاستحسان وانت تعلم ان قوله ان سلم يدل على  
ان ما اردده منع الجواب المذكور وقوله على تقدير جوازها  
تقرر الجواب يدل على ان الجواب ايضا منع فيلزم مقابلة  
المنع بالمنع واما ما يقال من ان ما ذكره انما يقم اذا

فسر السند الاعم من المنع بما كان اعم من تقييد المقدمة  
 المنوثة واما اذا سرب بما كان اعم من حقايق فلا لان  
 الاعم من حقايق لا بد ان يجامع ووضوحها من غير مزيل  
 الخفاء وهو لا يقبل التعدد حتى يكون السند اعم من وجه  
 فلا بد ان يكون الاعم من مطلقا من حقايق المقدمة المنوثة اعم  
 مطلقا من وضوحها ايضا فظهر فيه لان كونها واضحة وضوح  
 المقدمة المنوثة من غير مزيل الخفاء مما لا يقبل تعدد موضع  
 والسند واضح لا يحتاج الى مزيل الخفاء على ان تقييد الموضوع  
 بكونه من غير مزيل الخفاء على وجه غير ظاهر (قوله واما  
 سؤاله مشهور الخ) فديقاهة السؤال انما يريد اذا  
 حصل التحلف على تخلف الحكم عن الدليل كما هو المتبادر واما  
 اذا حصل على ما هو اعم من تخلف الحكم عن الدليل وتخلف  
 الدائم عن الخازم فلا بد ان لا يكون اذا استلزم فسادا  
 كان لازمه متحفظا عنه قطعا ضرورة ان ذلك الفساد اللازم  
 غير متحقق في الواقع ولا يتحقق عليه انه على تقدير حصول  
 التحلف على تخلف الحكم عن الدليل انما يريد السؤال  
 المتيقن اذا اريد من الحكم الحكم الذي في الدعوى كما هو المتبادر  
 واما اذا اريد من الحكم الحكم الذي في الدعوى كان حكم الدعوى  
 او غير من الدعوى فلا بد ان يكون ايضا (قوله اما التحلف

الحكم المذكور في (ال) <sup>هنا</sup> متعلق بالقول لا بالمقول أي  
 يكون منشا هذه التهمة أحد الأركان المذكورين سواء  
 أتيح له بيان أدلة لتلايد <sup>ال</sup> انه يجوز ان يكون عدم صحة  
 الدليل بغيره <sup>أدليا</sup> لا يحتاج الى بيان أصلا لكون براءة  
 عدم صحة الدليل في قوة استقلاله بخلاف ما يحكم به  
 بديهة العقول على انه مجرد الاحتمال العقلي غير قاطع في  
 استقرافته وما في ضمنها من التفسيرات كما دلت الإشارة  
 اليه سابقا (قوله وأيضا المعارضة التي) أي المعارضة للمعارضة  
 بحسب المعروف ان يكون متعلقا بالدليل انه اقام المعلن  
 على ما ادعاه الادعي انه يرفض الدليلون بالتعارض دون  
 الممولين خصان الرد بالمعارضة ههنا هو المعالجة على سبيل  
 المعارضة على ما نلاحظه بعض المحققين لمرادهم المشهور من  
 اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل اذ لا يرتبط  
 به <sup>بما</sup> حيث قد يبدل الخلاف ولا يستلزم ان المعاملة  
 على سبيل الممانعة بدليل الخلاف معقلنة بالدليل لا بالردول  
 نعم لو طبق الكلام على ما هو المشهور في تفسير المعارضة وجعل  
 قوله عروضا بمعنى <sup>هنا</sup> دفع حرره في سبيل الجواز لفتح  
 تعلية <sup>هنا</sup> لانه لو لم يكن لا يخفى (قوله وتقيضه التي) <sup>هنا</sup> متعلق  
 على ان المعية في المعارضة ان يكون دليل المعارض في الواقع

والمتعلق بالقول غير صحيح لانه لا يتصل به  
 هذه <sup>هنا</sup> اما كونه <sup>هنا</sup> متعلقا بان هذه التهمة  
 هذه <sup>هنا</sup> بالمتعلق <sup>هنا</sup> بالمتعلق <sup>هنا</sup> بالمتعلق <sup>هنا</sup> بالمتعلق

وتبينه (قوله وأيضا المعارضة التي) أي المعارضة للمعارضة  
 بحسب المعروف ان يكون متعلقا بالدليل انه اقام المعلن  
 على ما ادعاه الادعي انه يرفض الدليلون بالتعارض دون  
 الممولين خصان الرد بالمعارضة ههنا هو المعالجة على سبيل  
 المعارضة على ما نلاحظه بعض المحققين لمرادهم المشهور من  
 اقامة الدليل على خلاف ما اقام عليه الخصم الدليل اذ لا يرتبط  
 به <sup>بما</sup> حيث قد يبدل الخلاف ولا يستلزم ان المعاملة  
 على سبيل الممانعة بدليل الخلاف معقلنة بالدليل لا بالردول  
 نعم لو طبق الكلام على ما هو المشهور في تفسير المعارضة وجعل  
 قوله عروضا بمعنى <sup>هنا</sup> دفع حرره في سبيل الجواز لفتح  
 تعلية <sup>هنا</sup> لانه لو لم يكن لا يخفى (قوله وتقيضه التي) <sup>هنا</sup> متعلق  
 على ان المعية في المعارضة ان يكون دليل المعارض في الواقع

نقيض ما دل عليه دليل المعلن كما يستفاد من كلام السيد  
السند فلهذا المقام ويرد عليه كما اشار اليه في الحاشية  
انه يلزم ان لا يكون الدليل الدال على ما هو اخص من نقيض  
ما يدل عليه دليل المعلن او مساويا معارضه للدليل  
المعلن كالدليل الدال على حدوث العالم من المتكلمين باسمية  
الدينية الدال على قدم من الحكماء فيظهر عندهم ان  
في مقابلة دليل المعلن في المنع والنقض والاشارة ويمنع  
انه يحال به ان الدليل الدال على اخص من نقيض مدعى  
المعلن او مساوية دال على نقيضه فظفا ضرورة استدلال  
الادفع للدعم وانه امتداد بين الادعاء يجوز ان يكون  
دليل الدليل معارضا لدليل المعلن من حيث انه يدل على  
نقيض مدعى مع قطع النظر عن هذه الحاشية في المقابلة  
على سبيل التمام ولا تناقض اذ لا يتصور استدلال  
على ما قيل به واجماع قطع النظر من نقد حاشية فحين  
يقادح في مدعى المعلن والمفسر حصر الكلام القادر فيه  
في انواع الثلاثة حتى ما لم يحسن واعلم ان الفاضل شرح  
للادب السعوى نشر المجلد المعبر في تعريف المعاصرة  
بمطلق المناقاة وتوحيده العبارة المشهورة بتقرير المعارضة  
منه انه لا يكاد وان دل على ما ادعيتكم لكن عندما ينفذ

في نسخة اخرى من نسخة  
الشيخ السيد محمد باقر  
الطوسي قدس سره في  
الكتاب المذكور في  
الكتاب المذكور في  
الكتاب المذكور في

والله اعلم بالصواب

فصل

في الاشياء هذا كلامهم ليس على ما ينبغي (قولهم عين دليل  
المعلق الخ) المراد اتحاد الدليلين مادة وصورة لكن لا من  
جميع الوجوه كما هو المتأخر والا لم يتصور التعارض  
بينها كما استرأيه في هذه الاشياء بل باعتبار خصوص الصورة  
ومعنى المارة وهو الكثرة في الاقضية المقتضية والجزء  
المستتر بعينه لبيان ادائها كما في نظائر مستتنية كذا يقين  
وحسب هذا السبب من انطواء في الاستقراء والتفسير فمثل  
هذا وكذا في الاشياء التي راجع جميع هذه صورته سواء  
كانت كالتعريفات العامة او المورود الخ وهو التي يمكن ان يستدل  
بها على جميع الاشياء حتى استيفيين مثل ان يقال الذي يكون  
وعوده وعدمه مستقرا في المظهر اما ان يكون موجودا  
او معدوما اما ان يكون ياربع ثبوت المطلوب لا يتأخر  
المزبور عن المظهر او يتأخر الشيء ان يكون معدوما  
درجوه مستقرا في المظهر اما ان يكون موجودا او معدوما  
لما ذكر ان يكون معدوما والبرهان الذي يكون هو ايجاز  
في البرهان ثبوت المطلوب في غير ذلك وحل ان يختار كونه  
معدوما فيمنع المضرورة مستندا ما في انما يتم اذا كان  
عدم ذلك الشيء باسقاء دية مع لقاء تلك الصفة  
المعدومة في نفس الامر وهو ممنوع لحوار ان يكون

[illegible]

من الاستسقاء في فصل الصيف ان كان الجو حاراً والشمس  
تشرق على الناس فليست لهم حاجة الى ماء بارد بل  
يحتاجون الى ماء دافئ حتى لا يمرضوا من البرد



جائزة عندهم (قوله لرافق الوضع الطبعي) المتبادر من  
 الطبع <sup>نفسه</sup> العبارة بحسب تعرف التقديم بالطبع ومن  
 ابيته ان النقض يمس مقدما بالطبع على المناقضة فخل  
 المراد من الطبع ترتيب الترتيب الذي يقتضيه طبع البحث  
 بناء على ان الدليل موصل قريب الى المطلوب ومقدما  
 مرسلات لمعدة اليه وانه قد في الدليل اقرب  
 في نظر احد المناظرة الى ما هو انقصود اعني رد  
 ما يدعيه الخصم وفيه نظر اما اذا قلنا انهم  
 ان طبع البحث يقتضي تقديم النقض على المناقضة بل  
 الظاهر انه يقتضي تقديم المناقضة لما تقدم عندهم  
 في المناظرة من ان اعلل ما دام معللا يكون استعيل  
 هذه وليس لك شك الرطالة ذلك ولان  
 النوع اسلم واما ما نيا فدون ذلك <sup>فيلزم</sup> لا يضر النقض  
 فان طبع البحث وان اقتضى تقديم النقض <sup>مستلزم</sup> تقدم متعلق  
 المناقضة وهو مقدمة الدليل على متعلق النقض اعني  
 مجموع الدليل بالطبع يقتضي تقديم المناقضة على قيس  
 ما تقدم في تقديم ما هي الموصل الى المطلوب على ما هي  
 الموصل الى المطلوب في كتب المنطق ولكل وجهة قو  
 حويل <sup>و</sup> واما بالنسبة <sup>فيلزم</sup> فيكون غير دليل

المصنف عما هو الأصل لنكتة وهي بيان حكم التقض  
والعارضة غير الوجه المناسب وكأنه اشار في  
الحاشية الى جميع هذه الوجوه فتوجه (قوله تجزم  
في التبسيط) ايضا في (فيه) يجوز ان يكون جريا  
فيما على سبيل التوارد من الحقيقة ويؤيده ان  
الرسول معتبر في تقريبه قولا وحردا غير ما يفسر التفسير  
غير مناسب مقدم التعريف وهو سبب في التوضيح  
في استنباط ما لا يثبت له كقوله كثير من ذلك قد دفع  
رأيه الوجه كما لم يحسم على من تشبه مواضع حرة  
مير في كلداه وكان له انكته لم ينفرض طلب  
قوله انظر قوله منقول قوله الخ ان الاستدلال  
من الاستدلال مستحق لتقديره يتعلق الطرف بالفعل  
وفيه ان شئ من الاتصال السابقة لا يصح ان ينفق  
به هذا الاستدلال بل هو خبر مبتدأ محذوف اي هذا فان  
تقول كما لا يخفى فلذا فسر اللفظ في الحاشية بالارتباط  
والمراد به لا ارتباط بما هو في صدر الرسالة الا ان ارتباطه  
به من حيث الخطر سيما عبر عنه بصيغة الخطأ كقول  
الرافقت ومن حيث الغيبة فيما عبر عنه بصيغة  
الغيبة كقول منع يعني ان قوله بان تقول



ينبغي ان يكون على صيغة الخطاب وقوله فيمنع مجازا  
 فيما بعد على صيغة المجهول الغائب لكن لا يلائم قوله  
 في آخر التمثيل فيمنع بان يقال ويحتمل ان يكون  
 المراد من الارتباط ارتباطا بما سبق من حيث انه  
 تمثيل له وحينئذ قوله وقد اشروع الخ بيان لوجه  
 الارتباط فقدر (قوله في تشييع جميع ما سبق الخ) فيه  
 انه م يذكر تمثيل بعض ما سبق بقوله ولا يمتنع النقل  
 وانما هي الامحاط الاول ان يتار مرر بما سبق  
 المقاصد السابقة في الفن <sup>في</sup> اخره متبعا لجميع  
 الحكم والاكثر في حكمه الكلي كما ان رايه في حاشية  
 لكن التعقيب الاول غير هاتين حكما اذ المستعان  
 او من المقاصد السابقة عام يذكر تشييع من كصعب  
 الرتبة وطلبه اربعين واغنى المبرر <sup>في</sup> قوله انه اسند  
 الكلام حقيقة الخ) حاصله ان الكلام سند اليه تعالى  
 كحقيقة في الشرع وكل منه اليه تعالى حقيقة  
 في الشرع فهو صفة ازلية له تعالى فالكلام صفة  
 ازلية له تعالى ولقائل ان يقول قد صرح المحقق  
 التفتازاني في التلويح بان ثبوت الشرع موقوف  
 على عدة امور <sup>منها</sup> ثبوت الكلام اللغوي دون

هذا  
 والقول  
 اسند م

المراد من المقاصد السابقة في الفن  
 المستعان  
 في حاشية  
 التفتازاني  
 في التلويح  
 بان ثبوت الشرع  
 موقوف على عدة امور  
 منها ثبوت الكلام اللغوي دون

في أنساب الكلام ما يشتمل عليه  
سبب خاتمة حقيقة الكلام في أنساب  
سبب الكلام النقص في

لأنه لا يجوز له الكلام  
في بيان أنساب الكلام  
التي هي من أنساب الكلام  
التي هي من أنساب الكلام  
التي هي من أنساب الكلام  
التي هي من أنساب الكلام

في أنساب الكلام ما يشتمل عليه  
سبب خاتمة حقيقة الكلام في أنساب  
سبب الكلام النقص في

الكلام النفس والمراد هو النفس دون اللغز وبان  
الشرع الذي يتوقف ثبوته على ثبوت الكلام هو الكتاب  
واما السنة فلا يتوقف ثبوته على ثبوت صفة الكلام بل يكفي  
فيه اثبات الرضا في العلم القديم واثبات الدعوة بما سوى  
الكلام الكتاب من اشهرت من غير بل هو قوله وكلام الله موسى  
تكملة له يدل ظاهره على انه استدلال بالكتاب  
فانهم (قوله على تقدير قوله الخ) استأذنه الى منع استناد الكلام  
حقيقة اليه تعالى في الشرع بندان استناد اليه في قوله وكلام  
الله موسى تكلموا هذا استقيم بالكلام على ما اشار اليه  
في الحاشية وفيه ان الطهارة يقولون لا تكلم بالكلام ولا  
الكلام في قوله استناد الكلام الخ فلو ان الله في الكلام  
بالكلام فالأدلة ان يفسد السند بالكلية بالكلام لكن الكلام  
فكما سمي على عدم الفرق بين استناد الكلام واستناد  
الكلام والكلام بناء على ان التكلم بالكلام هو الوقوف بالكلام  
وان منه المقتضية كما سيجي (في قوله سبب) فتمت ان التكلم  
الخاص من التكلم بالكلام هو التكلم مع الغير على ما يستفاد من  
كتب اللغة وثبوت امره يستلزم ثبوت ارحم كما لا يخفى  
(قوله يدل على ان الكلام الخ) يقال الله ليل المذكورة في الحقيقة  
قياس في الشكل لا في الحقيقة فغيره وفيه البين انه يتفاد ما هو

المطلوب ههنا فبعد تسليم لوجه النقاش المذكورة واجاب  
عنه في الحاشية بان المراد بالدليل ما هو المذكور من الدليل  
وهو الصوري وتاميم الكلام بهذا المقام ان الصوري  
ممنوعة ولئن سلمنا الصوري فالكبرى ممنوعة ولئن ان  
تقول يحمى ان تكون الكبرى المطلوبة ان كل مستداه نقلي حقيقي  
صحة له كما يجوز ان يكون مستداه حقيقي صحة اذلية  
له تعالى وحله الاول الكبرى مسلمة ولا مستلزما  
مستدعي وحله الثاني بانكس كما في نتائج المحقق  
بنى الكلام على احد الوجهين وتربى حكم الاخر بما يقاس  
فيستأمل (قولك عقلا ونقلا) اما عقلا فلان ذلك  
غير لائق بكون استويده وله لودليل على ذلك  
وما لودليل عليه يجب بيقينه على ما قالوا واما نقلا  
فلان جرمود التكليف هو من الصفات الضرورية له  
تعالى في حقيقته ارضائية ولا يبعد ان يقال المراد بالصفات  
الموجودة المذكورة جميع ما ثبت له تعالى من الصفات الغير  
الاشائية وهينئذ وجب بطلان ذلك عقلا ظاهرا ضرورة ان  
من صفاته تعالى البلية والاشك ان لا يست موجودة في  
التيار مع وجود البلية تعالى اظهر من ان يخفى (قولك فان  
قولك في) يجوز بتجزئة المدعى ليقط المنع المذكور وتثبت

عنه في الحاشية بأن المراد بالدليل ما هو المذكور من الدليل

وَقَدْ صُوِّرَ الصُّورُ وَتَمَّ بِهَا الظَّاهِرُ وَهَذَا الظَّاهِرُ أَنْ الصُّورَ

تعدون محمد بن زكريا اليه في المطر انما طمست اثاره في الشقوق

صفتی لم کہ محمد زان ہو کہ کل سدا سے حقہ حقہ از لست

له تعالى روحه الاول السرى حكمة وهو مستلزام

مستخرج رحمة الله تعالى بالملك ص و ن ارجع المحقق

بنی اسکولم علی احد الرضیائین ورتب حکم الامر فاعلموا

فَسَيَقُولُ (قَوْلُهُ عَقُولًا وَفَعْلًا) أَمَا عَقُولًا فَلِمَ قَالَ

وَمَا لَكُمْ أَلَّا تُحْكُمُوهَا إِذْ تَبْتَغُونَ عَنْهَا غَلَاظَ الْعِقَابِ

شؤون جبروت التكليفية من الرغبات النبوية

تقاء في بيتي أو في سبي ولا سعدان يقال المار بالبيت

الموجودة في الثمرة جسيمات تسمى لم تفلح من الصفات الغير

تساقية وحينئذ وجه بطون ذلك عقلا ظاهر ضرورة أن

من حقا ته تعالى البليّة والاشد الخ ليست موجودة في

و قد جرت العادة على اظهر من ان يخفى (فقره) فان

المجمع الذي هو في الحقيقة

[illegible][illegible]

ان الكليات  
مدارس علمية  
والقانون  
والادارة  
والاقتصاد  
والسياسة  
والاجتماع  
والفلسفة  
والادب  
والفنون  
والرياضيات  
والعلوم الطبيعية  
والعلوم الإنسانية  
والعلوم التطبيقية  
والعلوم الصحية  
والعلوم البيئية  
والعلوم الزراعية  
والعلوم الهندسية  
والعلوم الطبية  
والعلوم العسكرية  
والعلوم البحرية  
والعلوم الجوية  
والعلوم الفضائية  
والعلوم النووية  
والعلوم الحاسوبية  
والعلوم البيوتكنولوجية  
والعلوم النانوية  
والعلوم المتعددة التخصصات  
والعلوم المستقبلية

۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

مجلس شورای ملی  
روزنامه

المقدمة المختومة وحاصله ان الاول هو ليس بمعنى القديم بل بمعنى العلم منه وما ذكره في دفعه اولاً اما منع للتحرير بناء على انه خلاف الظاهر ~~والتحليل~~ لعدم موافقته كلام المتقدم <sup>(١)</sup> والمنع المذكور مبني على الفهم وانما يريد للمنفى المذكور مع غيره على كلام المتقدم <sup>(٢)</sup> وهذا هو المنع الثاني وما ذكره في دفعه ثانياً اياديه <sup>(٣)</sup> وسدسها ان النقطة الاولى من المنع ذكره المصنف فيما بعد يدرك ان يكون في كلامه ايضاً بمعنى سقيم فلو تعقل في قوله منبه ما فيه وفيه ما فيه السور استشارة الى دفعه العلوية امة تروى بوجه ما ثبات المقدمة المنوثة به تحرير المدعى بناء على انه يلزم قيام الطوالت بذاته تعالى والثاني اشارة الى انه بناء على الثبوت قسب من الشهود في الزمان <sup>(٤)</sup> وسدسها ان تحرير المدعى هو قيام اربعة استبداد بعد المدعى في الخارج مع بذاته تعالى فاستحالة مجموع اتفاقها استناداً الى في الحاشية على ان استقالة قيام الحواشي بذاته تعالى ايضا ممنوعة عند الكرامة كما استقر في <sup>(٥)</sup> سند دفع باصل تقرير الخي يمتثلان يكون المقصود دفع <sup>(٦)</sup> المنع باثبات المنع باثبات المقدمة المنوثة وان لم يتم في الواقع <sup>(٧)</sup> لكنه

رائد

١٠ ان ما لم يستدلون بغير هذا الدليل في دعوى العلم وكونه من الصفات المنوية  
١١ الجواب انه المراد بالاول وهو انهم من النية والعلو لا يجمعونه  
١٢ وهو انه لا يرد على ازالة السدس  
١٣ من غير المدعى في تحرير الجائز معلوم  
١٤ ان من منع ذلك لا يفي بالثبات  
١٥ ان ادم ينسب بعد كون العلوية مدعور  
١٦ ان جليل ان وجود العلوم في الدنيا حيث ان تحرير  
١٧ ان في شئ المصلحة في حصة  
١٨ وهذا الكلام من اورد  
١٩ ان لا تنسب المقدمة المنوثة  
٢٠ ان حاشية جدد والجواب

رأى على الشك له ويحتمل ان يكون المقصود دفع السند المذكور  
احا بناء على فرض مسأولة للتبديد او على توهم ما ذكره  
لا لدن للشيخ المذكور مستنداته اخر كما لا يخفى السك  
وانقل استرعى (قوله ان الحقيقة اصل في الجازم) هذا  
الاصل معنى اراجح عند عدم المانع في النسخ ما يقابلها واحا  
الاصل في كلام المصنف فيجوز ان يكون (سنة) معنى ويجوز  
ان يكون بمعنى القاعدة (١) وهي ان الحقيقة اصل لا يعدل عنه  
بلا صارف وما نصوا عنه (سنة) كما ان في قوله  
يتأخر الدليل مرادة الحقيقة ضد هرون في معنى مدقة المقعدة  
لكن لا يستقر على اصالة الحقيقة وحرية مجاز وتوجب ان يرد  
ان لا يثبت في الدليل غير الاصل والحقيقة لافادة صحة يشد  
منه بقوله اعلم الدليل الخ وذلك فان السيد اسد قد استقر  
نفسه كما اشار اليه في اذنية ولا يخفى ان حقيقة تستقر  
المذكور مستندون باصالة الحقيقة وحرية المجاز مع ان  
استفاء الصفة من الحقيقة الى التبع ظاهر وهذا الدليل لا  
يعيد الى الفهم بالمعنى كما اشار اليه في الحاشية الاخرى مع انه  
منه المطالب اليقينية على ان لا اذ في الفهم ايضا نظر على  
ما عرفت انما (قوله في وجه الدليل الدال الخ) قد يقال ان الفهم  
الاجمالي قد يكون باجرا والدليل بعينه في عبارة التخلل وقد

... عليه هذا اصله ...  
... سنة وايضا ...

... سنة ...  
... سنة ...

... سنة ...  
... سنة ...

... سنة ...  
... سنة ...

... سنة ...  
... سنة ...

... سنة ...  
... سنة ...

... سنة ...  
... سنة ...

يكون باجزا من جنس زبدته وخلصه فيها وليس صريحان  
 الدليل بعينه في مادة التخلت ان لا يتفاوت الدليلان اصلا  
 ضرورة ان لا يتصور المدعى يستدعي لعدم الدليل بل مفناه  
 ان لا يتفاوت الدليلان للابا لعلها والمحكوم عليه في الرقعة  
 الاقترانه . واختار الجزء المكرر بعينه اما نقيا او انما  
 في ارضيه مستثنية ونحو هذا القياس الكلام في  
 الاستقراء والنسب والاشكال ان ماسمى فيه من هذا  
 النص (٩) ويندفع بهذا التحقيق ما اشار اليه في الخاتمة  
 من ان النقطة المذكورة من القسم الذي فيه احواء زبدته  
 ادين وخلصه في مادة التخلت يحتل على ما يحسن  
 (قوله وهو ان الكلام مركب من الحروف الحادثة في) تفصيل الكلام  
 في هذا المقام ان عرب قياسي من وضعين احدهما ان الكلام  
 صفة له تعالى وكل ما هو صفة له تعالى قديم خا الكلام قديم  
 وبما يروى ان الكلام مركب من حروف الحادثة المتعاقبة في الوجود  
 وكل ما هو كذا في حروفه فان الكلام حادثة فاصرف اسامون  
 الى اربع فرق فذهب الرشامة والحال الى الارقاع الاول (١٠)  
 فذهب الرشامة في صفته القياس الثاني وهو المنع المذكور  
 في كلام المصنف والحمد لله في كبره (١١) وذهب المعتزلة  
 في كبره الى القياس الثاني فذهب المعتزلة في صفته القياس

الاول

(٩) وهو من ضوع الظهور سواء  
 كان موصوفا في الضمير او موصوفا

(١٠) ما لا يتفاوت بين الدليلين  
 الا باشتار ان موصوفا في الضمير  
 في امرها الكلام في احواء  
 اخذ

(١١) وهو لا يخالف في هذا  
 يجب التفرع فيه .

(١٢) فقلوا ان الكلام يحتاج  
 حروف واصوات وهو قديم  
 وصحوا ان كل ما هو مركب  
 من حروف واصوات متعاقبة  
 فهو حادثة

(١٣) فذهبوا لكون المركب من  
 الحروف والاصوات المتعاقبة  
 حادثة حقيقة واقعة  
 فذهبوا لقياس

(١) في كبره

الاول وهو المنع الذي ذكره المصنف سابقا والكرامية (١)  
 (قوله لا نسلم ان الكلام الخ) حاصل هذا المنع ان الكلام  
 المتنازع فيه هو الكلام المتشكي وهو معناه قائم بذاته  
 تعالى يدل عليه الكلام للفظه وهو غير مركب من الحروف وانما  
 المركب منها هو الكلام اللفظي وهو غير متنازع فيه ونحو  
 هذا مشهور بين الجمهور وللصنف رسالة مفردة في تحقيق  
 الكلام المتشكي حاصل ان الكلام المتشكي هو ارقام بذاته  
 تعالى متنازع للفظ والاعتقائين جميعا غير مرتب للاجزاء كالقائم  
 بنفس الحانظ والترتيب انما هو في التعلق والترادة  
 لعدم مساعدة الالفة وفي كل من القولين ايمان بالاصح  
 ايرادها في هذا المقام (قوله ان الكلام في القول الخ) البيت  
 للفظ والعدد والاستنادية على الكلام الورد سواء وجد  
 الثاني كما في نسخ هذه الرسالة او وجد يدل اللسان على  
 ما فهم في بعض النسخ الكلامية كما استدل عليه في الاستدلال  
 (قوله بان ما ذكره في بيان كون المعارضة الخ) فيه ان  
 دعواهم كون المعارضة في المعقوليات كالاعتقائين واللفظي  
 في ابطال الدليل لا يكون في قوة بل في تحقيق الحق في استلزام  
 المعارضة للنقض كما في في ذلك على ان الزعمين  
 بالقوة ما يقابل العقل لا التلازم كما في قول المصنفين

(٢) وقالوا ان كبره كبره الحروف  
 والاصول الحروف قائمة بذاته تعالى  
 وليس كبره الحروف قائمة بذاته تعالى  
 كما اذا ان من اللفظة الواحدة التي اشتد  
 الى معنى الخ من الحروف التي اشتد  
 مع ان كل كلمة من حروفه تعالى في  
 وما ان اللفظة الواحدة التي اشتد  
 صفة لغوية وانها هي التي  
 كبره خالفا للكلام في الفيز  
 لفظ واللفظ  
 تشريح المعاني في الفيز  
 الفيز في  
 (٣) على ما بينت في  
 على ما بينت في  
 في المعقوليات





١٠٠  
 (١) انما تسمى الاشياء بحرف  
 السبع وفي السنة التي سطر بها  
 ما يلي

باعتد عليه السومون ولميزها عن غيرها الطالبون  
 انما من امين القوا والذين هم كـ  
 نفع من السور الى ابياض معون الحكيم الفيا  
 من ماض السور السيف امراض اوسايتي بن محمد المصطفى  
 وثقه الله لضيوع الاشتراط في الرقاب والامراض في سنة  
 امتين وخمسين وتسعة للهجرة

(١) هو المشهور

غير في سنة  
 تحت سنة

اغت نقر محمدا وانا السيرة عند كبره فدا  
 اسيرة في رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة  
 ولدت سنة رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة

باعتد محمدا وانا السيرة عند كبره فدا  
 اسيرة في رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة  
 ولدت سنة رة رة رة رة رة رة رة رة رة رة

والف  
 (٢) بخط موطفي الحاج ابراهيم الشريفي ابابا جيجي  
 وذكته في قصة ا و جلد في سنة اثنين واربعين  
 ومائتين والف للهجرة ، وعليه الحواشي التي نقلت  
 على نسخ هذه واكثرها باسم عداه بهجين  
 (٣) بخط عبد الله بن حسين بمدرسة (اوج شرف)  
 (٤) بخط ابي كتبه سنة اربع وسبعين والف للهجرة

شرح بيتي المقولات

العشر

للشيخ أحمد السحاي

رحمه الله تعالى

# بسم الله الرحمن الرحيم

احدثك يا من تنزلت عن الأثرين والكم واصلي  
 وسلم على سيدنا محمد سيد العرب والمسلمين وعلى  
 آله وصحبه المخلصين في القول والفعال وعلى  
 من تبعهم من أسارة العرفين الاقيال لها  
 بعد فيقول العبد الفقير احمد اسبغاني حمد  
 الله له ولا غفواه اسألك قد طلبت مني بعض  
 الرضوان المرة بعد المرة والحوالي السؤال  
 المرة بعد المرة ان تشرح بيتي المقولات  
 شرحا مختصرا وافيا بالعبارات فاجبتك وان  
 كانت بها عني مزجاة رجاء دعوة اخ صالح  
 بالفوز في الدارين بالنجاة فقتلها على الرشوة

مع ايضاح الكلمات والله اعلم ان ينفع به  
المؤلفين فانه لا يجيب عن عليه توكل وبه  
نستعين قال ان ظم رحمه الله تعالى (عد)  
مصدر بمعنى عدد مضاف الى (مقولات) جمع مقولة  
بمعنى اصل اى الاخبار خست بهذه العشر  
مع ان كل كلى مقول اى محمول لانها اجناس  
عالية اوسع مقولية وصدقها من غيرها المذموم  
تحت اى عدد للمقولات كائن (فى عشر) من  
خرفية لتمام فى الخاص اوان فى ردة وقوله  
(ما نضرب) اى فى البيت وايضا ان زمن  
نظمه متأخر عن هذا قلنا اى بالتنقيص  
(فى بيت شعر) اى فى بيت من اشعر وهو  
الكلام الملقى اموزون قصه (خلا) بالعين المرحلة

من الصلو وهو الارتفاع أى ارتفاع (فى رتبة)  
 أى منزلة لما اشتمل عليه الجمع تلك المقولات  
 مع الرخصار والخلو من الحشو فى تلك  
 الكلمات وقوله (فغلا) بالفتحة المعجمة أى  
 ازدار ارتفاعه قال المصباح كل شيء زاد  
 وارتفع فقد غلا وضرورة الى جعل الغلو  
 بمعنى العلة مجازا وفى البيت من النوع البديع  
 الجنس المصحف وهو ما اختلف ركناه بالنقط  
 فقط وان اشتهرت مخارج الحروف كان فيه  
 الجنس المضارع لتقارب مخرج العين المرسل  
 من العين المعجمة ثم فصل ما وعد به فقال  
 (المجوهر) هو الغنى عن المحل او المقتضى وهو  
 ما أخذت ذاته قدرا من الفراغ كذات زيد  
 (الاسم) معطوفة على ما قبله بطائفة محذوفة

وذلك هائلا كما نبت عليه البهوتى فلا حاجة الى  
رسمه انه مخدوف لضيق النظم وهو عرض  
يقضى الفسة لذاته كالاعداد والمقادير كما حفظ  
(كيف) وهو عرض لا يقضى الفسة لذاته ولا  
يتوقف تصور على تصور غيره كالروحية والفيزية  
وكملاوة العمل وكملاوة النار وكملة النحل  
وكملاوة اركات والحالات والالام والذات  
وهذه تسمى ملكات ان رست في النفس والا  
فلا لان الصفة الحاصلة للانسان في اول  
مرها تسمى حار لان المتصديرا يقدر على ازالته  
فاذا ثبتت في محله وتقررت بحيث لا يمكن ازالته  
للمتصديرا تسمى ملكة (والمضاف) اى المضافة  
وهي نسبة عارضة للشئ لا تعقل الا بالقياس

النسبة اخرى كما لا يوة والبنوة والكليات  
 فان الجنس نحو الحيوان مثلا لا يعقل الا بالنسبة  
 الى امر آخر وهو النوع (مقي) هو حصول الشيء  
 في الزمان ككون الفوف في شهر كذا او ساعة كذا  
 سمي بالمقي لوقوعه في جواب مقي (اين)  
 هو حصول الشيء في المكان ككون زيد في المكان  
 الذي يحضه او في السوق وسمى اين لوقوعه  
 في جواب اين وسمى ايضا بالكون (ووضع) هو  
 هيئة حاصلة للشيء بسبب اجزائه بعضها  
 الى بعض وبسبب نسبتها الى الامور الخارجية  
 كالقيام والقعود وقوله (له) اراد به الملك  
 اذ هو المقتولة من اطلاق الدال مراد به المدلول  
 وهو حاله تحصل للشيء بسبب ما يحيط به  
 ويتقل بانتماله ككون الانسان متمصا

او سميها وقوله (ان ينقل) مجزوم بإداة الشرط كذا  
قال بعضهم وهذا غير متعين بل يجوز فتح الهمزة  
يجعل أن مصدرية وتسكين الفعل تخفيفا ويكون  
عطف المصدر المؤول على غيره ولعل هذا أولى  
والمراد به الارتفاع وهو تأثير الشيء عن غيره مادام  
يتأثر كحال المسخن مادام سيخن وكالتقطع والتبريد  
والارتواء وقوله (فلا) قال بعضهم مبنى للمجهول  
وهو صواب الشرط وهو غير متعين بل يصحح  
عطفه على ما قبله بمقدر والمراد به الفعل وهذا  
أقرب بل المتعين وذلك لأن المقصود انما هو تقدير  
العشرة على ما تقدم والفعل تأثير الشيء في غيره  
مادام يؤثر كحال المسخن مادام سيخن كالتبريد  
والذي (والعلم) انهم قسموا المرض الى هذه الأقسام  
التي هي مابعد الجوهر ومذهب المتكلمين



انما امور اعتبارية لادجودية و هذا حسب الحكماء  
 انما امور وجودية قال ابن السكيت الصحيح  
 ان السبب والاضافات امور اعتبارية اهـ  
 وهذه فائدة اشارة اجمالية وفائدة اقلية  
 وتحقيق ما حذر يطلب من المطولات  
 والمحدثه على كل حال والصلاة والسلام على  
 سيدنا ومولانا محمد وعلى جميع الصحاب والآل

مخطوطة الفقير اليه تعالى عبد الكريم  
 الدينان التكريتي عفا الله  
 عنه وعن جميع  
 المسلمين

أَلْفَرَّ هَذِهِ الدِّينِ أَبُو الْحَمَّاسِ فِي (إِنْ) مَع

أَنْ زَيْدًا فَإِنْ عَمَرْتُ الْكَرِيمَا إِنْ مَهَرْنَا وَإِنْ حَلِيمَا

فعل أمر من العيشة  
والنوم بالفتح  
حليمة تصدق به

أصلها إن أنا  
وان نافية أو عمت  
بنون أنا مثل فكتا هو  
والله ربى مستخرنا  
خبر إن النافية العاطفة  
عند ليت

رَأَى (أَنْ) فعل ماض  
الدين زيد  
مما رضى  
مما رضى

إِنْ وَعَدْنَا فَإِنْ يَشْفِ سَعِيمَا

فعل أمر من العيشة  
والنوم بالفتح  
دعنا العيشة والنوم

إِنْ قَلْبِي لَفِي غَرَامٍ كَلِيمَا

عالم من طبعه  
فعل أمر من العيشة  
والنوم بالفتح  
خبرها

قَالَ أَنْ الْخِلَاصُ عَرْتُ رَعِيمَا

أى ألقى للاستفهام  
معنى من أين أو كيف  
حذف الفاعل لا لستأمر  
الساكنين وكنت بدونه  
للاولاد ولهم خبر مقدم

أَصْدُودُ لَأَنْفِي ذَبْتُ أَنَا

أى أنفياً